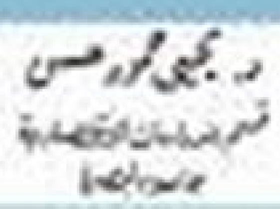


٥٤ سلسلة كتب مركز العراق للدراسات



دراسات في الاقتصاد العراقي



د. يحيى حمود حسن
قسم الدراسات الاقتصادية
جامعة البصرة

دراسات

في الاقتصاد العراقي

دراسات
في الاقتصاد العراقي

د. يحيى حمود حسن
قسم الدراسات الاقتصادية
جامعة البصرة

هوية الكتاب

عنوان الكتاب: .... دراسات في الاقتصاد العراقي

تأليف: .... د. يحيى حمود حسن

صاحب الامتياز:...................... محمد صادق الهاشمي

عدد صفحات الكتاب:........................ ٣٤٤ صفحة

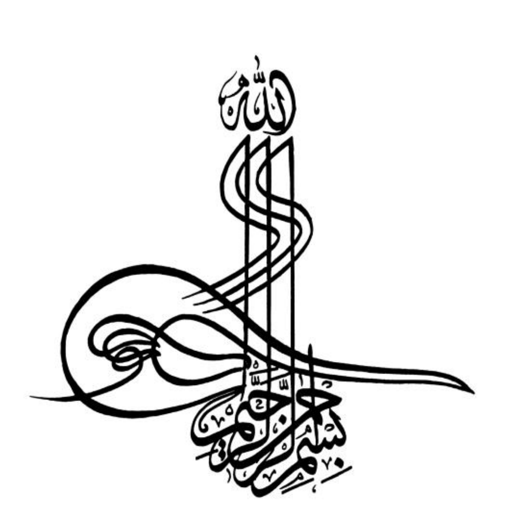
الإخراج والمتابعة الفنية:..................... علي حسين مطر

عدد النسخ المطبوعة:........................ ٣٠٠٠ نسخة

الطبعة:... الأولى

المطبعة:.. الساقي

تاريخ الإصدار:.............................. ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م



متطلبات تطوير الصناعة النفطية العراقية

مقدمة:

تمثل الصناعة النفطية من أهم الركائز التي يستند عليها العراق سواء على الصعيد المحلي والدولي، ففي الداخل يعول الاقتصاد العراقي على نفطه من أجل استعادة مكانته الاقتصادية وإعادة إعمار دولته وبنيته التحتية. إذ ان تطوير صناعة النفط العراقية تؤدي دورا حاسما في تحديد مستقبل البلاد لما يشكله النفط من أهمية في الميزانية العامة، وبالتالي يتوقف مستقبل العراق الاقتصادي على عائدات النفط. اذ تعد إمدادات النفط من أهم مصادر الإنتاج التي تزود سوق النفط الدولية المستقبلية استنادا لضخامة الاحتياطي النفطي الذي يقدر بحوالي ١١٥ مليار برميل مؤكد و٢١٤ مليار برميل غير مؤكد لعام ٢٠٠٨، فضلاً عن امتلاك العراق عدد كبير من الحقول النفطية العملاقة بالأخص المكتشفة وغير المطورة وتعدد المكامن في الحقل الواحد وقربها من سطح الأرض، وانخفاض كلف الاستكشاف والتطوير وغزارة الحقول النفطية وتعدد المنافذ التصديرية، فضلاً عن توفر شبكة معقدة من الأنابيب والموانئ التي تجعل بالإمكان تسويق النفط العراقي في جميع الأسواق العالمية.

إلا أن الصناعة النفطية العراقية تعرضت إلى أضرار كبيرة نتيجة تضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية، تمثلت في الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي وعمليات التخريب والسرقة

وهجرة الكفاءات العلمية والفنية مما انعكس سلباً على تطور الصناعة النفطية بما يتناسب مع إمكاناتها الضخمة، مما أدى إلى انخفاض مستوى إنتاجها إلى مرتبة متدنية لا تتناسب مع كمية احتياطيها والحاجة الملحة لإيرادات النفط، فكان هناك نقص في جانبي القطاع النفطي في مجال إنتاج النفط الخام وفي إنتاج المشتقات النفطية.

كما شهدت الصناعة النفطية العالمية تطورات متلاحقة لا بد أن يكون لها انعكاس على الصناعة النفطية العراقية وعلى وضعها المستقبلي، ففي الوقت الذي تطورت فيه شركات النفط العالمية إمكانياتها الفنية والمادية والتقنية، مما أدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الاندماج والبحث والتطوير في الجانب التكنولوجي، وكذلك تزايد الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيسي للطاقة ولفترة طويلة من قبل الدول الصناعية والدول الآسيوية التي شهدت نموا اقتصاديا كبيرا كالصين وفي ظل الزيادة المستمرة على الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعار النفط. فهناك حاجة ملحة لزيادة إنتاج النفط العراقي خاصة وأنه من الصعب على منظمة دول أوبك الاستمرار في الإنتاج كلما تصاعدت الأسعار لأن معظم دول أوبك تنتج حاليا بنسب قريبة جدا من طاقتها الكلية.

مشكلة البحث: تعاني الصناعة النفطية العراقية من الإهمال والتقادم الفني والتكنولوجي، فضلاً عن سوء الإدارة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى الإجابة على السؤال الأتي كيف

تتغير بنية قطاع النفط العراقي وما هي الشروط الجديدة للسياسية النفطية، وما هو الدور الذي تلعبه شركة النفط الوطنية العراقية وما هي حصة القطاع الخاص العراقي والأجنبي، وما هو دور الاستثمار الأجنبي في تطوير الحقول النفطية المكتشفة فهناك أسئلة حاسمة لتحديد مستقبل الصناعة النفطية ستحاول هذا البحث تحديد أهم التحديات التي تشهدها الصناعة النفطية العراقية والتي قسمت إلى تحديات داخلية وتناولت انخفاض إنتاج النفط الخام وعرض أهم أسباب هذا الانخفاض ثم نتناول أزمة المشتقات النفطية في العراق.

أما الجانب الثاني فقد تناول التحديات الخارجية والمتمثلة في التطورات التي شهدتها الصناعة النفطية الدولية وأهمها اندماج شركات النفط وحصول تطور تكنولوجي كبير في هذا الجانب فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة في السيطرة المباشرة على احتياطي النفط العالمي لاستمرار زعامة العالم أما النقطة الثالثة التي تناولتها هذه الورقة فهي سبل النهوض بالصناعة النفطية العراقية في ضوء التحديات السابقة.

المبحث الأول

التحديات الداخلية التي تواجه تطور الصناعة النفطية العراقية

تواجه الصناعة النفطية العراقية تحديات كبيرة ومتشابكة لا بد من إيجاد الحلول للتخلص منها لغرض تطوير هذا القطاع ومن أهم تلك

التحديات هي انخفاض إنتاج النفط الخام فعلى الرغم من ضخامة احتياطي النفط العراقي الذي يقدر بثالث احتياطي في العالم، ان إنتاجه لم يزل بحدود ٢.٥ مليون برميل يومياً، لذا يسعى العراق إلى تطوير إنتاجه النفطي وصولاً إلى مستوى ٥ ملايين برميل يومياً، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات تجاوزت ١٠٠ دولار للبرميل في بعض الأوقات مما ينعكس على زيادة الإيرادات وتحسين أداء الاقتصاد[١].

فقد أفرزت الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق منذ عام ١٩٨٠ ولحد عام ٢٠١٠ من حروب متتالية وحصار اقتصادي وعمليات نهب وسلب وتخريب ادى إلى انخفاض مستوى إنتاج النفط العراقي فقد انخفض من ٣.٨ برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ٢.٦ مليون برميل يوميا ١٩٨٠ نتيجة الحرب العراقية الإيرانية ثم تراجعت إلى ١.٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٥ بسبب إهمال القطاع النفطي وانخفاض الطلب على النفط في السوق الدولية،وفي بداية عقد التسعينيات انخفض الإنتاج النفطي إلى أدنى مستوى له تراوح مابين ٢٧٩- ٦١٠ ألف برميل يوميا خلال المدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ ولكن بعد عام ١٩٩٦ ارتفع نتيجة تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء ووصل إلى ٢.٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٣ [٢]، وانخفض الإنتاج النفطي بعد حرب الخليج الثانية بسبب عمليات التخريب ولم تستطع الحكومة لحد الآن إلى رفع مستوى الإنتاج إلى أكثر من ٢ مليون برميل يومياً ولم يصل إلى مستوى

إنتاج ما قبل الحرب البالغ ٢.٥ مليون برميل يوميا. ويمكن إيجاز الأسباب التي حالت دون تطوير إنتاج النفط الخام العراقي بما يأتي:

اولاً: الاضطرابات السياسية:

تعد الاضطرابات السياسية من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور إنتاج النفط الخام في العراق وذلك لأنها تفرز تداعيات سلبية على تطور شركات النفط العراقية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الحكومية، فقد استنفذت الحروب قدرة البلد على مدار ٢٥ سنة وان تعقد الأوضاع السياسية من شأنه أن يؤخر أي تطور جدي وهام للطاقة ولسنوات قادمة لأن تطور هذه الصناعة يعتمد على التطور السياسي المستقبلي للبلاد، فضلاً عن السياسة الاقتصادية التي تتخذ شكل التخطيط من أجل نمو صناعة النفط. وعلى الرغم من أن صناعة النفط العراقية لم يصبها التدمير أثناء الحرب الأخيرة في عام ٢٠٠٣، كما حصل في أحداث عام ١٩٩١ إلا أنه كان هناك حالات نهب وتخريب وسرقة وتهريب للنفط بعد الحرب فقد قدرت بعض المصادر خسائر صناعة النفط وحدها بحوالي مليار دولار نتيجة للسرقة[٣].

ثانياً: انخفاض إنتاجية الآبار:

بدأ إنتاج الحقول العراقية الكبيرة منذ عام ١٩٣٦ وازداد الإنتاج التجاري منذ الخمسينيات وكان الإنتاج في فترة الحرب العراقية الإيرانية

يعمل بأقصى الطاقات الممكنة لتغطية تكاليف الحرب دون الالتفات إلى ما يسببه ذلك من إضرار للحقول النفطية ومنشآتها، فضلاً عن تدمير منشآت كثيرة وعدم توفر ظروف العمل مناسبة من شحة معدات وقطع الغيار وعمل المكامن النفطية والمنشآت التي غالباً ما تعمل بطاقات تفوق كثيراً الحدود السليمة المتعارف عليها والمقبولة في الصناعة النفطية عالمياً. ودون أن ترافقها استثمارات للمحافظة على إنتاجيته، كما أن إنتاج النفط في فترة الحصار الاقتصادي وخاصة ما بين عامي ١٩٩٥- ٢٠٠٣ تم بقرار سياسي وليس فني مما أدى إلى تراجع في إنتاجية الآبار قدر بنسبة ١٥ ٪ عما كان عليه خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٩٨ إذ أن لكل بئر عمراً اقتصادياً وفنياً وهناك ذروة عمرية للحقل النفطي يبدأ بعدها الحقل بالتراجع عندما يستمر الإنتاج بطرق أجهادية تقليدية وهذا يتطلب الإنفاق على الصناعة النفطية لعام ٢٠٠٥ أربعة أو خمسة إضعاف ما أنفقه عام ١٩٧٤ على المشاريع النفطية للمحافظة على طاقاته الإنتاجية عند مستوياتها الحالية وضرورة التحديث لتتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرين [٤].

ثالثاً: انخفاض مستوى التطور التكنولوجي:

حرمت الصناعة النفطية العراقية من التطور التكنولوجي طوال عقدين من الزمن فمنذ بداية الثمانينات توقفت عملية النمو التكنولوجي في

العراق مما أدى إلى تخلف واسع في القطاع النفطي العراقي ونقص واضح في المعدات والآلات اللازمة لزيادة إنتاج النفط مما كان له دور في خفض مستوى التطور التكنولوجي في القطاع النفطي في وقت حصل تطور وزيادة في الطاقة الإنتاجية لدى الدول المجاورة وتوسيع في أسواقها وتطور قطاعات التكرير فقد أدخلت الشركة الإماراتية وشركات النفط الكويتية وشركة نفط عمان والوطنية الإيرانية مثلاً تقنيات نفطية جديدة مكنت هذه الشركات من تطوير حقولها مما رفع كميات إنتاجها بأقل التكاليف.

وعلى الرغم من أن الصناعة النفطية العراقية قطعت شوطاً طويلاً في عمليات التصنيع واستطاعت أن تدير الصناعة النفطية في أشد الظروف، إلا أنها لم تستطع توفير المتطلبات التكنولوجيا الضرورية لملاحقة ركب المنجزات التكنولوجية المتطورة في الصناعة النفطية العالمية وتطوير قطاع النفط العراقي بكل أبعاده، تلك التقنيات التي تقلل الكلفة في الإنتاج وتسهل عمليات النقل والتخزين والتوزيع وتحسين النوعية وتزيد من إنتاجية الآبار بطريقة عقلانية وعملية بموجب معايير الإنتاج العالمي للنفط، فضلاً عن فقدان المئات من الكفاءات العلمية والخبرات المهنية نتيجة الهجرة بحثا عن مستوى أفضل من الناحية الاقتصادية والسياسية، فمنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي لم تدخل إلى الصناعة النفطية أية تقنية نفطية حديثة.

رابعاً: الوضع الأمني:

لقد كان الوضع الأمني سبباً مباشراً لعدم تنفيذ شركات النفط العالمية لـ(١٥٢) عمل في العراق، فعلى الرغم من أن كانت هذه الشركات متلهفة للاستثمار في العراق إلا انها وقفت أعمالها بسبب الوضع الأمني المتدهور لأنها لا تريد أن تخسر معداتها وتعرض كفاءاتها إلى الخطر، الا أنهم لا يستطيعون القيام بذلك إلا في ظل وضع أمني مستقر يؤمن لهم العمل بسلامة وأمان.

خامساً: انخفاض مستوى الاستثمارات النفطية:

يتطلب تطوير الحقول وزيادة إنتاج النفط إلى تمويل مستمر لتعويض النقص الحاصل في آبار النفط إذ يعاني القطاع النفطي العراقي من نقص في قطع الغيار وتقادم الآلات المستخدمة مما أدى إلى إعاقة رفع المستوى الإنتاجي إلى ٢.٨ مليون برميل على الأقل ثم إلى ٤ مليون برميل يوميا في المستقبل مما يتطلب استثمارات ضخمة لإعادة تأهيل قطاع النفط ورفع طاقته الإنتاجية التي تقدر ما بين ٤٠ –٥٠ مليار دولار [٥].

وهذه الاستثمارات ضرورية للحفاظ على الطاقة الإنتاجية وإضافة طاقة جديدة وإنشاء البنى التحتية وإنشاء منافذ تسويقية أكثر سعة ومد الأنابيب النفطية وتطوير وإنشاء حقول نفطية وعمليات تنقيب وتوسيع حقول أخرى واستكشاف وحفر الآبار، وتقدر التكاليف السنوية لصيانة

الآبار النفطية العراقية بـ ١٧٥ مليون دولار أميركي للبرميل سنويا للمحافظة على نفس المستوى الإنتاج أي تعويض التراجع الطبيعي لإنتاج الآبار وإذا ما أراد العراق زيادة طاقته الإنتاجية فيتطلب تكاليف تصل إلى ١٠.٠٠٠ دولار أمريكي لكل برميل في المتوسط سنويا وهي تكلفة إعادة تأهيل الطاقة الإنتاجية لمستواها السابق في عام ١٩٩٠[٦].

سادساً: انخفاض قدرة نقل أنابيب النفط:

تراجعت القدرة التصديرية للنفط العراقي بشكل كبير نتيجة انخفاض كفاءة أنابيب النقل البرية وكذلك النقل البحري فقد تضررت منافذ التصدير بالمناطق الجنوبية عبر الأراضي السعودية إلى ميناء البحر الأحمر وخط الشمال عبر تركيا كما تم غلق أنبوب التصدير عبر الأراضي السورية، وفي جانب النقل البحري فقد تعرضت أساطيل النقل البحري في الخليج إلى أضرار بشكل عام. اذ انخفضت كفاءة عمل أنابيب نقل النفط نتيجة الحروب المتتالية وعمليات التخريب والتلف والتدمير.

إن الاستمرار في مستوى الإنتاج الحالي ضمن الاستثمارات المتوفرة محليا يعني فقدان مليارات الدولارات من العراق والتي أحوج ما يكون لها في هذه الفترة ناهيك عن التخلف المستمر لصناعة النفط المحلية مقارنة بالصناعة العالمية.

ثانياً: أزمة المشتقات النفطية في العراق: لم يعاني العراق من أزمة في

المشتقات النفطية في فترة الحرب العراقية الإيرانية، ولا حتى في فترة الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات الذي شحّت فيه معظم السلع من السوق، وانخفضت كفاءة المصافي بسبب عمليات التحوير وقلة الموارد الضرورية لعمليات التصفية الا أنها كانت تجهز السوق المحلية باحتياجاتها. ويرجع ذلك إلى امتلاك العراق ١٠ مصافي قادرة على تلبية الحاجات المحلية موزعة على أنحاء البلاد وبالتالي يعد العراق أول دولة عربية في امتلاك عدد المصافي، اذ يبلغ إجمالي طاقات التكرير في العراق بواقع ٥٧٠ ألف برميل يومياً لعام ٢٠٠٤. وأهم هذه المصافي هي الدورة التي تبلغ طاقتها التصميمية ٨٠ ألف برميل يومياً ، وبيجي ٢٩٩ ألف برميل يومياً والبصرة ١٠٠ ألف برميل يومياً، فضلاً عن امتلاك العراق ثروة نفطية هائلة من الاحتياطي المؤكد قوامها ١١٥ مليار برميل وهو بذلك ثالث دولة في العالم من احتياطي النفط بعد المملكة العربية السعودية وإيران، وتشير التقديرات الأولية إلى احتمال وجود ٢٠٠ مليار برميل من الاحتياطي غير المؤكد، كما أن تكلفة إنتاج النفط العراقي هي الأقل في العالم لقربها من سطح الأرض وعدم وجود عقبات جيولوجية[٧].

إلا أن العراق شهد بعد عام ٢٠٠٣ أزمة المشتقات النفطية بشكل كبير وظاهرة لم يشهدها الاقتصاد العراقي من قبل حتى بات البحث عن البنزين والنفط وزيت الغاز والغاز السائل أحد هموم المواطن العراقي، كما ظهرت نتيجة لهذه الحالة السوق السوداء للمشتقات النفطية وأصبح

المواطن يشتريها بعدة أضعاف الثمن من خارج محطات تجنباً للازدحام الهائل على محطات بيعها بالسعر الرسمي، وبهذا ارتفعت أسعار المشتقات النفطية بشكل كبير وعمت أغلب محافظات البلاد. فقد ارتفع سعر اسطوانة الغاز إلى أكثر من ٧ آلاف دينار عام ٢٠٠٨ بعد أن كان سعرها ٥٠٠ دينار في عام ٢٠٠٢، سعر لتر النفط الأبيض إلى ألف دينار بعد أن كان سعره لا يتجاوز دينار، ولم تقتصر أزمة الوقود على هذا الحد بل أثرت كثيراً على السوق العراقية كافة، فكان سبباً مباشراً لارتفاع أسعار الفواكه والخضر والمواد الغذائية بشكل عام لأن أصحاب المركبات يشترون الوقود بأسعار مرتفعة وقاموا برفع أجور النقل عدة أضعاف، وبالتالي فأن المواطن العادي هو الذي يتحمل التكاليف الإضافية لأنها تضاف على سعر البضائع التي يستهلكها يومياًً، فضلاً عن رفع أجور مولدات الكهرباء، وأصبح العراق مستوردا للمشتقات النفطية من دول الجوار بكميات كبيرة تشكل ما بين ٤٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ من احتياجات البلد من المشتقات النفطية فقد استورد العراق خلال عام ٢٠٠٤ من هذه المشتقات ما قيمته٦ مليار دولار وخاصة البنزين الذي يستورد ١٠ مليون لتر يوميا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار شهريا وتمثل هذه الحالة هدرا في ثروة العراق واذا تعالج هذه المشكلة ويتم اتخاذ إجراءات استثنائية وخطوات سريعة فإن الأزمة لن تتراجع وسوف تتفاقم في المستقبل في حالة ارتفاع استهلاك المشتقات النفطية كما هو متوقع لها بحلول عام ٢٠٠٧ بنسبة

٣٠٪ وبالتالي سترتفع تكلفها إلى ٩ مليار دولار يترك أثرا سلبيا على مستقبل الاقتصاد العراقي وعلى الحياة اليومية للمواطن. ويمكن أن نبين أسباب هذه المشكلة بمجموعة من العوامل الآتية:

١- انخفاض طاقات المصافي العراقية بسبب أعمال التخريب والفوضى الإدارية وشحة الأدوات الاحتياطية والمواد التشغيلية التي حالت دون استعادة مستوى الإنتاج السابق فقد باتت صناعة النفط في العراق تعاني كثيرا منذ عام ١٩٨٠ من جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية والإهمال، فضلاً عن غياب عمليات الصيانة فالكثير من المنشآت والمعدات يزيد عمرها على عشرون عاماً وتحتاج إلى استبدال فمعظم مفرداتها قديمة ومستهلكة وغالباً ما تكون متخلفة فنياً وحرمت من الصيانة والتحديث منذ الثمانينات وتتطلب استثمارات كبيرة جدا ليس فقط لصيانتها وتحديثها وإنما لإنشاء بدائل لمعظمها وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتوسيع خدماتها لتغطي العراق بشمول وكفاءة، فضلاً عن توقف الاستثمار في قطاعي تكرير وتوزيع المنتجات النفطية منذ عام ١٩٩٠م وتوقف الكثير من مشاريع تطوير المصافي العراقية التي أدت إلى تدهور ملحوظ في إنتاجية المصافي وخطوط أنابيب نقل المنتجات وغيرها من المنشآت المتعلقة بالخزن والتوزيع.

١- وجود تجارة غير مشروعة لتطبيق لتصدير المشتقات النفطية وتهريب زيت الوقود والبنزين وغيرها إلى الخارج بطرق عديدة

وشخصيات مختلفة سواء كانوا أفرادا أو جماعات منظمة.

٢- الاعتماد بشكل رئيسي على المشتقات النفطية كمصدر للطاقة وتوليد الكهرباء وضعف اعتماد العراق على مصادر الطاقة الأخرى ومنها الغاز الطبيعي والطاقة النووية والفحم والطاقة الشمسية كما في العديد في دول العالم.

٣- ارتفاع استهلاك المشتقات النفطية الرئيسة (البنزين، زيت الغاز، النفط الأبيض، والغاز السائل) خاصة مادة البنزين بسبب ارتفاع عدد المركبات التي تعمل محركاتها بالبنزين بعد فتح الاستيراد بشكل غير منظم ودخول ما يقارب مليون سيارة الى العراق منذ عام ٢٠٠٣، فضلاً عن استخدام العائلات العراقية المولدات لسد النقص في الطاقة الكهربائية التي يعاني منها البلاد بالإضافة إلى الهدر في استخدام البنزين بسبب رخص سعره الذي كان يباع بـ ١٥٠دينار للتر الواحد أي ما يعادل ١٠ سنت في حين أن كلفة استيراد اللتر الواحد تساوي٣٧٥ سنت وهو ما يعادل ألف دينار عراقي.

٤- الهجمات التخريبية التي ينفذها الإرهابيون على خطوط نقل المنتجات النفطية خاصة في المناطق الشمالية مما أدى إلى عدم وصول كميات كافية من النفط الخام إلى المصافي، وبالتالي انخفاض الإنتاج من المشتقات النفطية كما أدت هذه الهجمات إلى توقف عمليات تكرير النفط بمصفاة بيجي مرات عدة الأمر الذي زاد من شدة أزمة الوقود، ولقد

أكدت وزارة النفط العراقية أن الهجمات التي استهدفت المنشآت والأنابيب النفطية أدت إلى خسائر تجاوزت ستة مليارات دولار لعام ٢٠٠٤[٣] وفي الجنوب يعاني خط نقل النفط بين البصرة وبغداد من انخفاض الأداء وعدم الكفاءته، وقد شخص منذ فترة طويلة وضرورة خط موازي له أكبر حجما ولم تتمكن شركة خطوط الأنابيب وشركة المشاريع النفطية إلا من إنجاز الجزء الواقع بين البصرة والناصرية.

٥-غياب النظام الأمني والجمركي الوافي وفتح الحدود على مصراعيها وانعدام السيطرة على مياه الإقليمية في شط العرب والخليج العربي.

٦-سياسة الاحتلال الهادفة إلى التركيز على إنتاج النفط الخام بالدرجة الأولى لتمويل نفقات الاحتلال ولم تكترث بما تعانيه المنشآت الإنتاجية والتوزيعية من الأزمة.

المبحث الثاني
التحديات الخارجية

شهدت الصناعة النفطية العالمية تطورات متلاحقة وجرت فيها تغيرات هيكلية وإدارية واقتصادية جذرية وبما أن الصناعة النفط العراقية ترتبط بالمتغيرات الدولية أكثر من التطورات المحلية فان أي تطور في السوق الدولية سينعكس على الصناعة النفطية العراقية، فقد تم خصخصة بعض أهم المؤسسات النفطية الأوربية مثل شركة ايني

الايطالية وشركتي ألف لكيتان وتوتال الفرنسيتين، كما تمت عملية اندماج واسعة مابين الشركات سوء من خلال ضم الوحدة بالأخرى أم من خلال التعاون في عمليات التصنيع والتسويق في مناطق جغرافية محددة لم تقتصر اعتمادها على استخراج النفط وتسويقه فقط وإنما على الإبداع والتقدم في مجالات الأبحاث والتقنية والخدمات، لقد أسهمت جميع هذه العوامل سلباً على الموقف التنافسي للشركات الوطنية التي لم تتطور بالمستوى العالمي(٨)، لذا لا بد من معرفة التطورات التكنولوجي الجارية على المستوى العالمي وانعكاساتها المباشرة والشاملة على مسار الحياة الاقتصادية وأنماطها في العالم، وزيادة ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي والاعتبارات البيئية والضغوط السياسية وأهمية التطورات التكنولوجية في خفض تكاليف الإنتاج والاستكشاف لأن للعوامل الخارجية صلة مباشرة بتسويق نفط العراق في الأسواق العالمية وتحديد أسعاره وانعكاسات ذلك على الاقتصاد العالمي ويمكن ذكر بعض التطورات الدولية في سوق النفط:

أولا: اندماج شركات النفط العالمية:

شهدت الصناعة النفطية منذ تسعينيات القرن الماضي حركة اندماج بين شركات النفط العالمية والتي تنتج عنها إنشاء شركات عملاقة جديدة، وقد شمل هذا الدمج شركات صغيرة وشركات عملاقة فقد تمت أكبر عملية

دمج بين شركتي اكسون وموبيل الأمريكيتين في عام ١٩٩٨ لتصبح شركة اكسون-موبيل وهي أكبر شركة نفطية في العالم إذ تبلغ قيمة رأسمالها السوقي (٢٤٧) مليار دولار[٩]، كما اشترت شركة شيفرون شركة كولف لتصبح ثاني أكبر شركة في العالم ثم اندماجها مع شركة تكساكو في عام ٢٠٠٠ فضلاً عن اندماجات أخرى مثل اندماج مجموعة توتال الفرنسية مع شركة بتروفينيا البلجيكية واندماج شركة شل الهولندية مع شل الأمريكية، واندماج أي بوسل الأسبانية مع بي سي أي (*B C I*) الأرجنتينية واندماج شركة شيفرون مع تكساكو وبذلك تحولت الشركات من الأخوات السبع إلى الأربعة العملاقة[١٠]. اذ نتجت عن عمليات الاندماج هذه ظهور شركات الطاقة المتكاملة من خلال التكامل بين الشركات في عمليات الإنتاج والتكرير والتسويق والتوزيع وتقديم احتياجات البيئة ومطالب المستهلكين وتحسين الأداء المالي وتعزيز المكانة التنافسية وتفادي مخاطر الاستثمار والحصول على مركز تفاوضي أفضل وتعزيز القدرة الاقتصادية من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتقليص المصروفات والتكاليف لتحقيق أرباح تساعد على تخطي التقلبات الدورية في الصناعة[١١]، فضلاً عن تقليص عدد الشركات النفطية العاملة من حيث العدد ولكنها أكبر وأقوى اقتصادياً في شتى النواحي النفطية، فقد تضاءل عدد المتنافسين على الساحة النفطية العالمية وهذا بدوره أدى الى تحسين الموقع التنافسي والتفاوضي لتلك الشركات الجديدة بصفتها مصادر

للتقنية والخبرات الفنية وامتلاكها رؤوس الأموال الضخمة. إن هذا الوضع لا بد أن يؤثر على الصناعة النفطية العراقية وذلك لسببين أولهما إن زيادة حاجة الصناعة النفطية العراقية إلى الشركات النفطية العملاقة في المستقبل وذلك لرغبة العراق زيادة إنتاجه واستغلال لاحتياطياته الضخمة الموجودة فيه وتحسين مكانته في السوق الدولية والحصول على عائد مجدٍ لتمويل خططه الاستثمارية في ضوء ارتفاع الطلب العالمي على النفط وانخفاض قدرة الإنتاج لكثير من الدول على مجابهة الطلب المتزايد وتماشيا مع هذه التوقعات يسعى العراق على تعزيز طاقته الإنتاجية وبالتالي تصبح دعوة شركات النفط العالمية ذات الإمكانات المادية الهائلة والخبرات التكنولوجية المتقدمة أمراَ ضرورياَ لزيادة الإنتاج.

السبب الثاني: إن صناعة النفط العراقية ليست بمعزل عن التغيرات التي تحدث في الصناعة النفطية العالمية وخاصة اندماج شركات النفط التي أدت إلى نشوء محتكرين جدد لهذه الصناعة الذين حاولوا التغيير فيها عن طريق تجميع الموارد والضغط المستمر لإخراج المستغلين من ذوي الكلفة المرتفعة والأقل كفاءة من السوق ويمكن أن نلخص تأثير هذه الشركات على الصناعة النفطية العراقية ببعض النقاط وهي:

١ - عدم قدرة شركات النفط العراقية على منافسة الشركات العالمية المندمجة والتي تمتلك استثمارات كبيرة وتكنولوجيا متطورة توظفها لتطوير حقول النفط الجديدة في مناطق العالم المختلفة.

٢- تناقص فرص الاستفادة من التنافس بين الشركات التي ترغب بالاستثمار النفطي داخل البلاد بتقليص عدد الشركات المتقدمة بفعل الاندماج في حين تتصاعد احتمالات زيادة القوة التفاوضية الأخيرة وغالبا ما تشترط هذه الشركات لقيامها بالاستثمارات المطلوبة توفير الضمانات الكافية ضد التأميم وتمكنها من تحويل أرباحها واستثماراتها الى الخارج وعدم فرض أية قيود عليها مثل الضرائب، فضلاً عن حماية البراءات التكنولوجية التي تملكها.

٣- اعتماد شركات النفط العالمية على التحكم الدولي لفض المنازعات بينها وبين حكومات الدول المضيفة كما أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تضمن نصوصا تتيح للشركات الأجنبية أن تعاملها كالشركات الوطنية بالنسبة للاستثمارات في الدول الأخرى[١٢] وبالتالي يسمح للشركات العملاقة الحصول على الامتيازات والمتمثلة بعقود المشاركة الطويلة الأمد التي تخص عمليات الاستكشاف والاستثمار والإنتاج وتطوير الحقول الصعبة والسماح لها بتجاوز المعوقات القانونية والوطنية وبالتالي ستكون المنافسة غير متكافئة بين هذه الشركات والدول العربية النفطية عموما والعراق خصوصا في أي عقد تبرمه مع تلك الشركات وبالتالي تتمكن استثمارات هذه الشراكات من التحكم في إنتاج النفط العراقي مرة أخرى.

٤- إن مشاركة الشركات الأجنبية يصبح قيداً على حرية الدول خاصة عند تحديد إنتاجها متى اقتضت لذلك حاجة السوق وحصص

منظمة أوبك، اذ اعتمدت أغلب الدول النفطية ومن ضمنها العراق في الاستثمار النفطي على عقود اقتسام الإنتاج، ووفقا لهذه العقود تقوم الشركات الأجنبية بالإنفاق وحدها والبحث على النفط وإنتاجه وتنميته وتطويره ثم تسجل نفقاتها بالدولار لكي يتم استرداده على مدى عدد من السنوات حسب الاتفاق ولتحقيق ذلك يحصل الشريك الأجنبي على حصة الإنتاج الكلي (حوالي ٣٥٪) حيث يتم تقويمها بالأسعار السائدة في السوق العالمية وقت حصوله عليها ثم تخضع قيمة تلك الحصة ما يستحق للشريك الأجنبي سنوياً[١٣]، وهكذا إلى أن يتم استرداد جميع النفقات. أما في حالة قوة شركات النفط العالمية وانفرادها في سوق النفط الدولية فانها قد تشرط شراء جزء من الاحتياطي النفطي مقابل هذه الاستثمارات وكما حصل لنيجيريا.

ثانيا: التطور التكنولوجي:

لقد شهد العالم تطورا تكنولوجيا في مجالات عديدة ومنها الصناعة النفطية فقد استطاعت الشركات العالمية التحكم الكامل في مسألة تقنية النفط أي التحكم بكامل السلسلة التكنولوجية النفطية ابتداءَ من البحث والتنقيب والاكتشاف والإنتاج والصيانة والتسويق وحتى وصول المنتج الى المستهلك [١٤]. فقد أدى الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة إلى تراجع تكلفة الإنتاج في الأقاليم الأخرى وخاصة في بحر الشمال ودخول أعداد قياسية من الحقول في الخدمة النفطية، فقد انخفضت تكلفة إنتاج البرميل

من ١٥ إلى ١٠ دولار في المناطق ذات التكلفة المرتفعة نسبيا (المغمورة في المياه والثلوج) كذلك أدى تطور التكنولوجيا المستخدمة في تقصير فترات تصميم وتصنيع المعدات مما سمح ذلك بتخفيض التكاليف، بالتالي التوجه نحو المناطق الصعبة والتي كانت غير مجدية من الناحية الاقتصادية أي بمعنى أن التكنولوجيا المتقدمة عملت على توسيع الرقعة الجغرافية لتشمل مناطق في اليمن والكونغو وأنغولا والأرجنتين[١٥] وهذا يعني انخفاض تكاليف إنتاج النفط في هذه المناطق وزيادة إنتاجها، في وقت تعاني الصناعة النفطية العراقية من التخلف التكنولوجي وانخفاض الإنتاج. ان تراجع إنتاج حقول النفط في العراق يتطلب البحث عن سبل المحافظة على مستوى الإنتاج عن طريق استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحديثة المتوفرة عادة لدى الشركات الكبرى ذات الخبرة الواسعة، والعراق لا يرغب بتراجع أهميته الدولية من خلال زيادة إنتاج النفط خارج حدوده وانخفاض إنتاجه ويسعى لاستعادة حصته في السوق الدولية بما يتماشى مع ضخامة احتياطيه وهذا يتطلب ضرورة الاتفاق مع الشركات الأجنبية لتطوير حقوله واستغلالها بالشكل الأمثل، إن هذا التطور التقني الهائل في صناعة النفط عمق الفجوة ما بين الصناعة النفطية العراقية والصناعة النفطية العالمية من جهة وحتى ما بين دول الجوار من جهة أخرى، فقد استمرت هذه الدول في تطوير صناعتها بشكل مستمر وبالتالي فإن قدرة الشركات العراقية ستكون ضعيفة في التعامل مع معطيات الثورة العلمية

والتكنولوجية خاصة بعد أن تحولت التكنولوجيا الحديثة في معظم فروع النشاط الاقتصادي ولا سيما الصناعة النفطية الى سلعة لها سوق عالمية يغلب عليها الطابع الاحتكاري، ومما يزيد من عمق هذه الفجوة هو قلة الباحثين والدارسين في تطوير الصناعة النفطية العراقية فهذه الصناعة لا تزال تعتمد على الخارج في استيراد التقنية المتطورة أي أنها تقنية مستوردة وليست نابعة من الداخل في ظل اتساع ظاهرة الهجرة الواسعة للكفاءات العلمية العراقية مما أسهم في إضعاف القاعدة المعلوماتية التي يمكن على أساسها بناء تكنولوجيا متقدمة، فضلاً عن أن التكنولوجيا التي انتقلت في بداية الثمانينيات قد تقادمت فنيا وبالتالي وجود تخلف تكنولوجي عراقي واعتماد شبه كامل على التكنولوجيا المستوردة. وخاصة بعد أن مرت سنوات طويلة من الحروب والحصار الاقتصادي لحق الدمار في المنشآت النفطية، وبالرغم من أن الإمكانيات الإبداعية للكوادر العراقية المتوفرة ملائمة لتطوير القطاع النفطي إلا انه لابد من الاستعانة بالشركات الكبرى الأجنبية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتمويل اللازم.

ثالثا: محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة المباشرة على منابع النفط العراقي:

ان العودة إلى سياسة الهيمنة النفطية المباشرة سمة من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يحاول الغرب ارساءة بقيادة الولايات

المتحدة الأمريكية، التي تحاول عولمة موارد العالم وخاصة السلع التي تعدها ذات أهمية كبيرة لنموها وتطورها والمنتجة في الدول النامية وأهمها النفط تحت غطاء الأهمية العالمية الاستثنائية لهذا المورد لكونه شريان الحياة الاقتصادية واستغلاله وفقاً لنمو الاقتصاد الدولي المعولم تحت الهيمنة الأمريكية بعيداً عن مصالح الدول المنتجة لهذا المورد [١٦]. ان السيطرة الأمريكية على احتياطي النفط في العراق لا ينفصل عن توجهات اقتصاد القرن الحادي والعشرين الهادفة إلى إدارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية، فالنفط يمثل العنصر الأساسي للطاقة التي تدير عجلة الإعمال والصناعة العالمية ومن ثم فأن الهيمنة النفطية هي الغاية التي تتطلع الدول الغربية الى تحقيقها خصوصاً في ظل تنامي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذا المورد في المستقبل [١٧]، كما ان الولايات المتحدة ترى ان النفط هو المصدر الأساسي الذي يمكنها من الوصول الى موقع القيادة العالمي، لذلك تسعى بكل جهدها لكي تجعل هذا القرن قرناً أمريكياً صرفاً، ومن هنا تظهر أهمية سيطرتها على نفط الخليج العربي، هذا المورد الذي تتزايد احتياجات الولايات المتحدة إليه باستمرار[١٨]، ويمكن توضيح أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة من خلال النقاط الآتية:

١- تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، إذ بلغ استهلاكها من النفط عام ١٩٩٩ حوالي (١٧.٤) مليون برميل يومياً، وهو يمثل ما نسبته (٢٦٪) من مجموع استهلاك العالم[١٩]،

فالفرد الأمريكي يستهلك (٢.٥) ضعف ما يستهلكه الفرد في بقية البلدان الصناعية المتقدمة، كما ان الصناعات الأمريكية تستهلك (٣) إضعاف استهلاك الصناعات اليابانية، ولو كانت الولايات المتحدة تستهلك النفط بنفس مستوى كفاءة استهلاكه في اليابان لاحتاجت إلى (٩) مليون برميل يومياً بدلاً من (١٧) مليون برميل يوميا[٢٠].

٢-من الأسباب الرئيسة في عجز الميزان التجاري الأمريكي هو كمية النفط الكبيرة المستوردة التي تقدر بحوالي ٥٥٪ من إجمالي احتياجاتها والتي تشكل نسبته كبيرة من هذا العجز.

٣- انخفاض حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الإنتاج النفطي العالمي بنسبة (١٢.٤٪) لعام ١٩٩٩ مقارنة بنسبة (١٨.٧٪) لعام ١٩٨٥، وبالتالي استمرار اعتمادها على الاستيرادات النفطية بنسبة (٤٠-٥٠٪) من مجموع احتياجاتها[٢١] وارتفاع اعتمادها على نفط الخليج العربي من (٩٤٠) ألف برميل يومياً أي بنسبة (١٦٪)من مجموع استيرادها الخارجي من النفط خلال عقد الثمانينات إلى (١.٨) مليون برميل يومياً أي بنسبة (٢٤٪) من مجموع استيرادها الخارجي من النفط خلال منتصف عقد التسعينات ليصل إلى (٣٠٪) في عام ٢٠٠٠[٢٢].

٤- انخفاض احتياطي الولايات المتحدة من (٣.٩٪) عام ١٩٨٥ إلى (٢٪) عام ١٩٩٩ من مجموع احتياطي العالم من جهة، ومن المتوقع ان

يرتفع اعتمادها على الاستيرادات النفطية من الخارج.

ومما سبق يتبين وبكل وضوح أهمية النفط في مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة الذي يرتبط ارتباطاً قوياً بإمدادات نفط الأوبك خاصة من دول الخليج العربي. اذ أصدرت الولايات المتحدة في بداية التسعينات وثيقة بخصوص أمنها القومي أكدت فيها على أهمية موارد الطاقة بشكل عام لتحقيق الأمن والتقدم الأمريكي، وان اعتماد الغرب عموماً على منطقة الشرق الأوسط يقتضي تدفق النفط بدون اية عراقيل، وان التهديدات التي واجهتها في الثمانينات لا يمكن تكرارها، كما أكدت على ضرورة استقرار تدفق النفط لان ذلك يعني استقرار المصالح الأمريكية(٢٣).

وبذلك نشطت الدعوة للسيطرة المباشرة على منابع النفط، فأمريكا والغرب يرى أهمية الاستيلاء على نفط الخليج العربي. لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بأن قوتها في فرض الهيمنة على العالم يعتمد بشكل أساسي على هيمنتها على النفط، فالتحكم الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي لا يعني فقط ربط التكتلات الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي يستورد (٧٠٪) من احتياجاته النفطية من دول الخليج العربي، وإنما يمنعها من القدرة على استخدام الورقة النفطية للهيمنة على مسار الاقتصاد العالمي واستخدامها بوجه الاتحاد الأوربي واليابان كلما تعارضت مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة،فضلاً عن احتمال تحجيم هذه القوى الاقتصادية

الصاعدة حتى لو لم تتعارض سياستها مع سياسات الولايات المتحدة وتكرس هيمنتها على الاقتصاد العالمي[٢٤] وتحسن من موقعها التنافسي مع القوى الاقتصادية العالمية (اوربا واليابان) وبما يساعدها على ترتيب أوضاعها من اجل مواجهة تحديات القرن الجديد ولاسيما ان حسم هذا التنافس او الصراع لن يكون مبنياً على القدرات العسكرية والسياسية او معتمداً عليها، وإنما يتعدى ذلك لتكون القدرة والقوة الاقتصادية لها الأولوية تجاه غيرها من القدرات الأخرى في احتلال موقع الصدارة على الساحة الدولية، إذ من يملك مواقع الصدارة في دائرة المنافسة والصراع الدولي لا بد ان يكون قد تمكن من ادارة السيطرة النفطية لصالحه والذي سيكون في غير صالح الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط. لقد باتت قضية الهيمنة الأمريكية على منابع النفط جزءً من سياسة أمريكية معروفة، فالهيمنة النفطية وخاصة في منطقة الخليج العربي تشغل حيزاً كبيراً من السياسة الخارجية للولايات المتحدة [٢٥] واستمرار التدفق النفطي إلى هذه الدول وبأسعار معتدلة. وقد بدت مؤشرات هذه الهيمنة بشكل واضح بعد حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي للعراق، مما يدل على النظرة الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على الثروة النفطية العالمية ومن ثم استخدام هذا المورد كسلاح ضد خصومها المحتملين وحتى من حلفائها الحاليين. ومن ذلك ان الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول العربية النفطية تنطلق من مبدأ ان منابع النفط في الدول العربية يجب ان

تبقى تحت سيطرتها وسيطرة شركاتها النفطية تحت أي ظروف كانت، ولا يجد منافسوها منفذاً سهلاً لهذا المصدر للحصول على النفط بأرخص الأسعار على المدى الطويل[٢٦]. ومن ذلك يمكن القول ان السيطرة الأمريكية على النفط العربي وخاصة في منطقة الخليج ستمكن الولايات المتحدة من مواصلة هيمنتها على حلفائها السابقين، ومن ثم استمرارها في قطع الطريق عن خصومها التقليدين وربما القادمين من تحقيق درجات تنافسية تضر بمصالحها على المدى القريب او البعيد.

فبعد السقوط تعاملت الإدارة الأمريكية بحذر شديد مع الصناعة النفطية العراقية فقد تجنبت حكومة (بول بريمر) أي مقترحات لسياسة نفطية جديدة أو إحداث أية تغيرات هيكلية في الصناعة لقد تركت الصناعة النفطية العراقية تعمل كما كانت عليه بعض التغيرات في ملاك الموظفين الكبار عكس بقية القطاعات الأخرى كمصارف التجارة والاستثمار وقد كان وراء السبب عدم التدخل في قطاع النفط وهو الدور المركزي للنفط في السياسة الوطنية العراقية كما أن السيطرة على الموارد الطبيعة هي مبدأ أساسي في سياسة البلد فأي تدخل من قبل سلطات الاحتلال في تلك المرحلة سيكون واقعا نحو جمع معارضة تجاه هذا التدخل وفتح جبهة جديدة على القوات الأمريكية. الا أن هذا لم ينف وجود بعض المقترحات من قبل الحكومة الأمريكية اتجاه الصناعة النفطية العراقية منها، اقترح البعض الخصخصة الكاملة للصناعة النفطية وفتح

أبوابها أمام شركات النفط الدولية في حين دعا آخرون الى تبني نموذج لاسكا والبيرتا في توزيع جزء من إيرادات النفط على المواطنين وأخذت تؤكد على أن الخصخصة هي السبيل إلى إنقاذ صناعة النفط في العراق واتهام القطاع العام وسياسة التأميم بتخلف القطاع النفطي متجاهلة تماما تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية (٢٧)

حتى أن البعض كان يربط ما بين الغزو والنفط ولكن يبقى الجدل حول الوزن الذي أعطته الإدارة الأمريكية لعامل النفط في حساباتها غير المعلنة لمبررات وأهداف غزو العراق ، ان الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى ضمان كميات متزايدة من النفط الخام المستورد بأرخص الأسعار لاستمرار رفاهها لكونها أكبر مستهلك للطاقة في العالم ويتوقع أن يصل استهلاك الولايات المتحد في سنة ٢٠٢٥م إلى حوالي ٣٠مليون يوميا من النفط مقارنة بـ ١٩.٧ مليون عام ٢٠٠١(٢٨).

المبحث الثالث

متطلبات وسبل النهوض بالصناعة النفطية العراقية

في ضوء الصعوبات التي توجهها الصناعة النفطية العراقية سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الدولي يقترح الباحث مجموعة من متطلبات وسبل لتطوير الصناعة النفطية العراقية من أهمها:

١- ضرورة فصل النفط عن السياسة وفك الارتباط بين وزارة النفط

والسياسة لقد كانت تجربة الصنعة النفطية مع السياسة تجربة مريرة، ففي عهد عدم الاستقلال السياسي كانت الصناعة النفطية في عهود الامتياز النفطي وسيطرة شركات النفط العالمية ثم بعد التأميم ابتلى بدكتاتورية سخرت موارد النفط لخدمة خططها العدوانية، فقد اعتبر النظام السابق المشاريع الاقتصادية ومن ضمنها النفط أداة لتعزيز السلطة السياسية لنظامه، ففي عقد التسعينيات استخدم النفط لإنقاذ النظام من شدة الحصار الذي كان مفروضا وبعد عام ١٩٩٦ وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عمل على استخدام هذا البرنامج كوسيلة لإعادة الاتصال مع العالم الخارجي ومحاولة تحدي قرارات الأمم المتحدة أو منح عقود نفطية لبعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مثل روسيا والصين وفرنسا وبعض الدول الأوربية والآسيوية ومنح عقود دون أن تخضع للأسس القانونية والفنية العالمية وانما بهدف كسب دعمها وتأييدها ولو ظاهريا، وبعد تغير النظام السياسي أصبح الوضع أكثر تعقيداً من فوضى وفقدان الأمن وتعدد الأحزاب والفئات والمصالح لكل حزب وكل فئة تريد وزارة النفط لا من أجل خدمة هذه الوزارة وانما التحكم واستغلال ثروة الشعب بها بما يحلو لها. وذلك لتيقن جميع الأحزاب السياسية في العراق والإدارة الأمريكية وجميع الحكومات العراقية السابقة أن من يسيطر على النفط العراقي يسيطر على مستقبل البلاد.

ان تطوير صناعة النفط يتطلب رفض فكرة الدولة الراعية والمالكة

للنفط والمتصرفة بعوائده الذي يحول الدولة من نظام إدارة إلى قوة قمعية، فهذه السياسة حولت النفط من سلعة إلى عقدة وفيما جعل منه الحاكم ملكا شخصيا وخاصة فيما يتعلق بمحافظة البصرة والمنطقة الجنوبية التي تضم أكثر من ٦٠٪ من احتياطي العراق المؤكد ولا بد من أن تكون رقابة برلمانية على هذه الثروة الوطنية ترصد أي خلل في تطبيق القوانين التي ستصدرها وتكريس الفقرات الدستورية لها ويمنع من اختراق عدم استقلالية وزارة النفط ففي ظل عدم وجود يستطيع الحكام خرق التشريعات بفعل قوى السلطة التنفيذية غير الخاضعة للضوابط وضعف البرلمانات.

٢- **مصادر تمويل صناعة النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية:** يصطدم هدف العراق في رفع إنتاجه من النفط الخام بعدم إمكانية توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتطوير حقول النفط الخام نظرا لضخامة احتياجاته التي تقدر بـ ٤٠-٥٠ مليار دولار وعجز الاقتصاد العراقي عن توفير المبالغ المطلوبة للاستثمار، فالحكومة العراقية لا يمكنها لوحدها تمويل المشاريع النفطية عن طريق عائدات النفط خاصة وان هذه العائدات لا تكاد تكفي لتسيير أمور البلاد حتى ولو بقيت أسعار النفط مرتفعة. أما في حال انخفاض أسعار النفط فستكون المهمة أصعب بالتأكيد فمن غير الممكن توفر هذه المبالغ عن طريق الاقتراض المحلي أو الأجنبي وذلك لصعوبة هذا المصدر بسبب تضخم الديون الخارجية التي تقدر ١١٩ مليار دولار، وعدم توفر مصارف عراقية تمتلك أموالا

ضخمة، فضلاً عن ضعف الأسواق المالية في العراق. فحتى لو توفر جزء من هذه المصادر عن طريق الاقتراض الأجنبي فهذا يعني تقاسم جزء من إيرادات النفط واستنزاف كميات متزايدة للعملات الأجنبية لتسديد الدين أي أن جزء كبير من عائدات النفط تتدفق للخارج بدلاً من استخدامها في جهود التنمية. واذا لم تتوفر الأموال اللازمة محليا لإخراج النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية فلا بد من التوجه إلى مصدر آخر لغرض تأمين الاستثمارات النفطية ويمكن الاعتماد على أساليب معمول بها في دول نفطية أخرى في المنطقة والعالم، مثل عقود الخدمات وعقود المشاركة مع شركات وبيوت تمويل أجنبية. ولوجود عدد كبير من الحقول المكتشفة وغير المطورة والحقول المطورة جزئيا، فمن الممكن أن تكون مثل هذه العقود أفضل بكثير من تلك التي تبرم لمناطق تتطلب الاستكشاف وهو ما يعني زيادة عنصر المجازفة وبالتالي مطالبة الشريك الأجنبي بمردود أعلى[٢٩]، فهناك توجه نحو صيغ الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج التي تسود حاليا في الاقتصاد العالمي وخاصة في عقود المشاركة في الإنتاج. فقد لجأت إيران إلى اعتماد هذه الصيغة مؤخرا كذلك عملت دول معروفة بالتشدد في سياستها النفطية كفنزويلا والجزائر على فتح قطاعها النفطي أمام الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص في مجالات الإنتاج والتصفية والتوزيع والتسويق[٣٠] وهذا يتطلب الاستعانة برأس المال الأجنبي لغرض سد النقص أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار.

٣- **إصلاح النظم الإدارية:** فضلاً عن الجوانب الفنية في الصناعة النفطية فهناك جانب مهم في هذه الصناعة وهو الجانب الإداري والذي يعد مطلبا ضروريا لتنمية قدرات الجهات الإدارية في التعامل مع البيئة الداخلية و الخارجية لكي تتمكن من تحفيز العاملين وتركيز المسؤولية الاجتماعية وتنمية الاتجاهات الايجابية نحو العمل والانتماء اليه والاستغلال الأمثل للموارد المالية وربطها بمتطلبات تطوير المنشآت مع المحافظة على الموارد البشرية وتعزيز دورها في العملية الإدارية وربط الأجر بالإنتاجية والأداء ووضع معايير لتقييم أداء العاملين ومراعاة ظروف العمل وتحسين البيئة وتعزيز دور السلامة المهنية ويتم هذا من خلال الإجراءات والتي يمكن ذكر بعضها:

أ) تعزيز انتماء الموظف لعمله والالتزام بأخلاقيات العمل التي تعكس مستوى إخلاص العامل.

ب) استخدام التقنيات الحديثة ووضع الأنظمة المخصصة وتوفير ومعالجة البيانات والمعلومات.

ج) التعديل المستمر للقوانين الإدارية لكي تتماشى مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء العاملين ورفع كفاءاتهم ويمكن أن يتم هذا بالتعاون مع المنظمات والمراكز العربية والدولية لتنفيذ مشاريع إدارية وتخطيطية مشتركة.

د) تدريب القادة الإداريين وخاصة الإدارات العليا على استخدام

الأساليب الحديثة واللامركزية في اتخاذ القرارات مع وضع خطة لنشاط التدريب وتحديد الاحتياجات التدريبية للكوادر الفنية من خلال إرسالهم بدورات خارج القطر.

هـ) ربط الحوافز المادية والمعنوية بمستوى الأداء والارتقاء بأداء العاملين وزيادة الكفاءة الإنتاجية الحديثة والموضوعية.

٤- إعطاء اهتمام أكبر وأولوية عالية لشؤون البيئة وهموم المستهلكين فلا تستطيع أي شركة نفطية مستقبلاً أن تغض النظر عن هذه الأمور مهما كان مصدرها وحجمها من الإمدادات، والموضوع لا يتعلق فقط بالاحتباس الحراري (ارتفاع درجات حرارة الأرض) بل أيضا بالتلوث الذي يشعر به المواطن ويحسه من خلال معاناته اليومية كما أن أغلب الشركات النفطية العالمية تعمل وتخطط على الاعتناء بالبيئة والاهتمام بالمستهلكين وتحسين الخدمات المقدمة لهم خاصة وأن النفط العراقي يحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت تختلف من منطقة إلى أخرى فتبلغ ٤٪ في شرقي بغداد و ٢.٥٪ في كركوك و ١.٩٪ في البصرة وتبلغ نسبة الأملاح حوالي ٣٠٪ جزءَ في المليون[٣١] والعمل على تقليل التلوث البيئي الذي يصاحب عمليات التكرير لأن سلامة البيئة مطلب اجتماعي واقتصادي مهم ويتم ذلك من خلال تطوير تقنيات المصافي وزيادة عمليات تحويل ومعالجة النفط ومشتقاته واتباع الشروط الفنية والتشغيلية المطلوبة للآليات والتي تستخدم هذا الوقود.

٥- العمل على تكوين تعاون إقليمي مع دول الجوار ودول منظمة أوبك لتطوير التقنية الحديثة لصناعة النفط والغاز والتكرير والأسمدة والبتروكيمياويات والتوزيع والاستثمار والاستفادة من تجارب هذه الشركات في تطوير وتحديث صناعة النفط فلا بد من عمل مشترك، وكذلك العمل على تجاوز الخلافات السياسية والتي تعيق بدورها هذا التعاون، لأن الجهود المنفردة للدولة لا تستطيع مواجهة المستجدات كذلك لا بد من تنسيق وتوحيد الجهود في مواجهة الشركات المالكة للتكنولوجيا فيما يتعلق باتفاقيات المشاركة.

٦- نقل التقنية لتقوية الموقف التفاوضي للشركات العراقية للوصول إلى أفضل الشروط، والحصول على التكنولوجيا المتعذر اقتناؤها، وضرورة تقوية القوى التفاوضية للشركات النفطية العراقية أمام الشركات العالمية وزيادة التنافس على النفط، اذ ان الشركات الصغيرة لا تمتلك قدرات استثمارية كافية اذ تحتاج مشاريع تكرير النفط إلى استثمارات ضخمة فقد قدرت تكاليف إعادة تأهيل صناعة النفط وتوسيعها بين ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار لرفع مستوى الإنتاج إلى ٥ ملايين برميل يوميا ووضع برنامج لتطوير مصافي العراق لزيادة الطاقة التكريرية وهذا يتطلب التعاقد مع شركات أجنبية معروفة ومتمكنة فنيا وماليا وقادرة على إدخال التكنولوجيا التي انقطعت عن العراق خلال ما يقارب ٢٥ عاماً وليست شركات لا تملك قدرات كافية كما جرى بالنسبة للإتفاقيات التي عقدت سابقاً.

٧- لكي يتم وضع حلول على درجة عالية من الدقة والجدية والموضوعية في صناعة عالمية تتطلب تقنية عالية وهي العماد الأساسي للاقتصاد الوطني لا بد من وضع طريق أكثر فاعلية لتقديم البدائل والإجابات العقلانية من خلال تأسيس معاهد لأبحاث أو مركز متخصص يأخذ على عاتقه وضع إستراتيجية وإجراءات لتطوير الصناعة النفطية بشكل عام وشركة نفط الجنوب بشكل خاص واستقطاب الخبراء والمحافظة عليهم من الهجرة، وتعمل على التفاعل بشكل مستمر مع المتغيرات الدولية حيث يعتمد هذا على معلومات واقعية عن حجم الاحتياطي وحجم الطلب العالمي للنفط والمعلومات النفطية الأخرى وتأخذ بنظر الاعتبار متطلبات السوق العالمية واستقرارها بما يتلائم مع إمكانات العراق النفطية.

٨- بذل مزيد من الجهود لتطوير تقنيات صناعة النفط في العراق لمواجهة التطورات المتوقعة مع متابعة التطورات الفنية العالمية في مجال تقنيات المصافي النفطية ومعالجة الوقود واستخدام الإضافات من أجل إنتاج وقود أنظف بأقل كلفة ممكنة ويراعي أن تجري التطورات والتعديلات المطلوبة لمصافي النفط وفق برامج زمنية محددة ويمكن خفض التكاليف اذا جرت عمليات التطوير بالتزامن مع تنفيذ التوسعات المطلوبة.

٩- استغلال الغاز الطبيعي وتطوير ذلك لتنوع مصادر استهلاك الطاقة في العراق والاستفادة من الاحتياطيات الضخمة من الغاز

الطبيعي التي تقدر بـ ٣١١٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٣ والتقليل من الاعتماد على النفط وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية، والذي يكلف العراق ملايين الدولارات فضلا عن العوامل البيئية خاصة وأن نسبة كبيرة من الغازات المصاحبة تهدر من خلال حرقها لذا ينبغي اتخاذ الاجراءات السريعة للإستفادة من هذه الثرة الكبيرة.

١٠ – ضرورة البقاء على صناعة استخراج النفط الخام دون طرح مشروع خصخصة القطاع وذلك لأن الهدف المعلن لخصخصة الصناعة النفطية هو تحقيق أهداف خارجية تتمثل في خدمة الدين الخارجي وإعادة أعمار البلاد وليست أهدافا داخليا لهذه الصناعة تتضمن تطويرها وزيادة كفاءتها الفنية والتنظيمية والاقتصادية وهذه الأطروحة تتنافى مع مضمون التجربة العالمية في خصخصة المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تهدف إلى نقل المؤسسة أو القطاع من دائرة مركزية الإدارة لدى القطاع الحكومي الى القطاع الخاص حيث الأثر الفاعل لمؤشرات المنافسة والإبداع وتحمل مسؤولية المخاطر وظروف عدم التأكد وإمكانيات تطبيق المنجزات الحديثة في الإدارة وتكنولوجيا الإنتاج[٣٢] ومن جانب آخر فمن الصعب خصخصة قطاع إنتاج النفط لأنه يتعلق بالثروة الوطنية وهذا ملك للأجيال ولا يحق لأحد التفريط به، كما أن الاحتياطي النفطي هو قاعدة مادية لتطوير الاقتصاد في الوقت الحاضر والمستقبل وذلك لأهمية هذا القطاع الاقتصادي، وإن إعطاء أي جزء من احتياطي

العراق يعني إعطاء جزء من حرية العراق السياسية والاقتصادية. الا انه يمكن إشراك القطاع الخاص في عمليات المصافي لأن هذه المنشآت هي أساسا خدمية ولا تتعلق ملكيتها بموضوع السيادة الوطنية، فقد يكون هذا الجزء من القطاع النفطي قابلا لأن يكون قطاعاً مشتركا وحتى بمشاركة أجنبية هذا مع ضمان تأمين المنتجات النفطية والخدمية المتعلقة بها للظروف الطارئة ومتطلبات الأمن الوطني واستراتيجياته وذلك لضمان توفير بعض الاستثمارات المطلوبة والتسريع في تأمين الخدمات المهمة للمواطنين.كذلك السماح للقطاع الخاص بإنشاء محطات توزيع الوقود على ان تشيد وفق الشروط والمواصفات العالمية مع مراعات عوامل البيئة.

١١- لغرض ضمان وصول المشتقات النفطية إلى المواطن يمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات أهمها:

أ) اتخاذ آلية لوقف تهريب المشتقات النفطية خارج حدود البلد وهذا الأمر يتعلق أيضا بالدول المجاورة التي عليها أن تشدد إجراءات الرقابة على المهربين.

ب) زيادة الطاقة الإنتاجية للمصافي العراقية ونصب معدات تحويلية وتكميلية لتجهيز المصافي بمستلزمات الإنتاج والنقل والخزن ومنافذ التجهيز وتوفير الحماية وتطبيق أنظمة السلامة بشدة

ج) تزويد المواطنين باحتياجاتهم من النفط والغاز عن طريق البطاقة التموينية وبشكل دوري لضمان حصول المواطنين على حصتهم وعدم حصول أزمة وبقاء أسعارها منخفضة.

د) إنشاء مصافٍ جديدة تعتمد تكنولوجيا جديدة للتصفية لتلبية نسبة الزيادة في المشتقات لتلبية الطلب المتزايد وضرورة إقامة وحدات تكرير إضافية بطاقة ٧٠ ألف برميل يوميا في الوسط والشمال وهذا يتطلب تقليل فترة إعداد المناقصة والإعلان وتحليل العروض والتفاوض وموافقات الوزارة والرئاسة وتوقيع العقود وفتح الاعتمادات المصرفية ويمكن الاستعانة بشركات عالمية المعرفة للتفاوض على تنفيذ مجموعة وحدات بصيغ سريعة مرنة.

هـ) الاهتمام ببناء جيد من المنتجات النفطية على عموم القطر بقصد المحافظة على استقرار عملية التجهيز ويدخل في هذا المجال تحسين وتطوير منظومة أنابيب النقل.

و) زيادة عنصر الأمن والحماية للمشتقات النفطية بما يضمن إيقاف عمليات التخريب وأي تبعات لذلك.

ز) العمل على وقف استيراد المركبات غير الإنتاجية ووضع خطة مرورية تعمل على إسقاط السيارات القديمة من الخدمة التي تمتاز بتلوثها البيئي وكثرة استهلاكها للبنزين.

ح) تشديد الرقابة على حركة المشتقات من نقاط الإنتاج والاستيراد والى المستودعات ومحطات التعبئة ثم إلى المواطن في محافظات العراق كافة.

المصادر:

١- عودة نفط العراق، مستقبل سياسات أوبك، من موقع.
WWW.IRAQGATE.NET

٢-*BULLETILL OPIC –JULY* ٢٠٠٤,*P*٢١

٣- وليد خدوري، صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية، *WWW,ARABIC .THARWAPROJECT.COM*

٤- جان فرانسو، بانوراما ٢٠٠٠، النفط والتعاون العربي، المجلد ٢٦، العدد ٩٣، تصدر عن منظمة اوابك، الكويت، ٢٠٠٠، ص.١٤٣

٥- *WWW.ASHRAQALWAST.*

٦- نور الدين فراج، تمويل مشاريع النفط الغاز في الدول العربية، النفط التعاون العربي، مجلد ٢٤ العدد ٨٥، تصدر عن منظمة اوابك، ٢٠٠٠، ص٢٦.

٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام٢٠٠٥.

٨- وليد خدوري، النفط العربي على مشارق القرن الجديد، المستقبل العربي، العدد ٢٤١، بيروت،١٩٩٩، ص ١٣٥.

٩-النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)،العدد١، تصدر عن منظمة اوابك،١٩٩٩، ص.٢٤

١٠- عاطف محمد الجميلي، اندماج الشركات البترولية وأثرها على الصناعة البترولية العربية، النفط والتعاون العربي،العدد١٠١، تصدر عن منظمة اوابك،١٩٩٩،ص.٨٨

١١ – المصدر نفسه، ص.٦١

١٢- حسين عبد الله، موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة، النفط والتعاون العربي، العدد ٦٧، تصدر عن منظمة اوابك ١٩٩٣،.

١٣- حسين عبد الله، التعاون بين أوبك وأبيك، النفط والتعاون العربي، العدد ٦٩، تصدر عن منظمة اوابك، ١٩٩٣، ص.٧١

١٤- حميد الجميلي، المحددات والإشكاليات الراهنة للنفط العربي، آفاق إستراتيجية، بيت الحكمة ، العدد ٥ ،بغداد، ٢٠٠٠، ص.٦٩

١٥- النشرة الشهرية للأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) العدد ٣، تصدر

عن منظمة اوابك، ٢٠٠٠، ص.٢٤

١٦ — المصدر نفسه.

١٧- حسن عبد الله جوهر، عبد الله يوسف سهر، الخليج ومحاولة الهيمنة العالمية، آفاق إستراتيجية، بيت الحكمة، العدد٥، ٢٠٠٠، ص.٢٥

١٨-ناظم محمد نوري، الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي، بيت الحكة، بغداد، ١٩٩٧،

١٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام، ٢٠٠٠، ص.٣٠

٢٠--ناظم محمد نوري، مصدر سابق، ص.٩

٢١- حسن عبد الله جوهر، عبد الله يوسف سهر، مصدر سابق، ص.٥٠

٢٢-حميد الجميلي، تطورات أسواق النفطية العالمية بين الحقائق وحملات التضليل، إخبار النفط والصناعة، العدد٣٦٨، ٢٠٠١، ص.٨

٢٣-ناظم محمد نوري، مصدر سابق، ص.٩

٢٤- حميد الجميلي، المحددات والإشكاليات الراهنة للنفط العربي، مصدر سابق،ص.٦٥

٢٥- المصدر نفسه، ص.٦٠

٢٦- حسن عبد الله جوهر، عبد الله يوسف سهر، مصدر سابق، ص.٣١

٢٧- وليد خدوري صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية، مصدر سابق.

٢٨- رمزي سلمان، السياسة النفطية، المستقبل العربي، العدد ٣٠٥ ،٢٠٠٤، ص.١٠٧

٢٩- آمال شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية، ص ١٢

٣٠- محمد عبد مزعل، إستراتيجية الإصلاح الإداري في القطاع النفطي ، جريدة البينة و العدد (١٢٠) كانون الثاني ، ٢٠٠٥ ،ص.١٤

٣١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو)، تحسين كفاءة الطاقة واستخدام الوقود الأحفوري الأنظف في قطاعات مختارة، الجزء الثاني، الأمم المتحدة نيويورك، ٢٠٠٥، ص.٣٥

٣٢-كاظم جواد لفته، خيارات إدارة الملكية في صناعة النفط العراقية، الثقافة الجديدة، العدد٢٠٠٣،٣١١،ص٢٣.

خصخصة القطاع النفطي في العراق
الممكنات و التحديات

مقدمة:

تشكل الصناعة النفطية العراقية أهمية كبيرة في اقتصاد البلد باعتبارها مصدر أساسي لنمو الدخل القومي والحصول على العملة الصعبة اللازمة النهوض بالخطط الإنمائية، إلى حد الذي يرتبط مستقبل البلاد ورفاهيته بشكل كبير بالعوائد النفطية.كما تعد القرارات الاقتصادية المتعلقة بالصناعة النفطية من أهم ما يمكن اتخاذه لأنها تساهم جوهرياً في تشكيل مستقبل البلاد.

لقد عانى القطاع النفطي العراقي من مشاكل عديدة بسبب الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي مما نتج عنه انخفاض الطاقة الإنتاجية وتخلف التكنولوجي وارتفاع تكاليف إعادة تأهيل القطاع النفطي للوفاء بالاحتياجات المحلية والسوق الدولية، وبما ان الخصخصة احد وسائل التنمية التي اتبعت في كثير من دول العالم، فانها تطرح كحل للتخلص من مشاكل القطاع النفطي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لمورد النفط في الاقتصاد العراقي والرغبة في تطوير هذا القطاع عن طريق التخلص من العقبات التي تحد من قدرته وأتخاذ وسائل وسياسات تعمل على رفع

الطاقة النفطية دون سلبيات تؤثر على مستقبل سيادة الدولة لهذا المورد.

هدف البحث:

يهدف البحث للتعرف على

١- موقع القطاع النفطي العراقي وأهميته دولياً ومحلياً.

٢- دوافع خصخصة القطاع النفطي ومخاطر هذه السياسة على هذا القطاع.

فرضية البحث:

ان طرح مشروع خصخصة القطاع النفطي دون اتخاذ اجراءات ووسائل تسبق عملية الخصخصة يعرض القطاع النفطي للخطر وتكون انعكاساته سلبية على هذه الصناعة وعلى الاقتصاد العراقي ككل.

خطة البحث:

يقسم البحث إلى أربع مباحث يتناول المبحث الأول أهمية القطاع النفطي العراقي في السوق الدولية والاقتصاد المحلي، اما المبحث الثاني فقد وضح نشوء وتطور الصناعة النفطية العراقية واختص المبحث الثالث في دوافع خصخصة القطاع النفطي اما المبحث الرابع فقد أشار إلى مستقبل النفط العراقي.وختتم البحث بعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول
أهمية القطاع النفطي العراقي في السوق الدولية والاقتصاد المحلي

أولا: السوق الدولية

أكدت أحداث سوق النفط الدولية على ان صناعة النفط ليست صناعة محلية تركز اهتماماتها وجهودها وتطلعاتها على السوق المحلية، بل العكس فهي مرتبطة دوليا وذات أفاق وإبعاد سياسية واقتصادية عالمية،لذا فان أي تطورات على الساحة الدولية ستؤثر على صناعة النفط وبالتالي على اقتصادات الدول النفطية،بما ان العراق احد اهم الدول النفطية اذ أكدت الكثير من الدراسات والأبحاث جملة من العوامل تزيد من أهمية نفط العراق وتجعله ذات أهمية دولية كبيرة تثير اهتمام العالم فحقائق الاحتياط النفطي المؤكد تشير إلى ان العراق يملك احتياطيات كبيرة تقدر بنحو ١١٥ مليار برميل عند نهاية العام ٢٠٠٥ أي بنسبة ١٢٪ من إجمالي العالم و١٤٪ من إجمالي احتياطي منظمة الأوبك وهو ثاني اكبر احتياطي في العالم بعد السعودية (التي تملك ٢٥٪ من احيتاطي النفط في العالم) كما ان احتياطي النفط العراقي اخذ بالزيادة على الرغم من زيادة الإنتاج، فقد ارتفع من حوالي ١٠٠مليار برميل عام١٩٨٩ الى ١١٥مليار

برميل عام ٢٠٠٥ [1] وذلك لان النقص في الاحتياطي الناجم عن زيادة الإنتاج يعوض باكتشاف حقول جديدة تعوض النقص في الاحتياطي.وهناك احتمالية زيادة احتياطيات العراق اذ تم التنقيب في المناطق الصحراوية الغربية ومناطق أخرى في المناطق الشرقية وبالتالي يمكن للعراق ان يلعب دوراً رئيسياً في سوق النفط العالمية مع وجود عوامل تزيد من أهمية نفط العراق في الاقتصاد العالمي أهمها:

١-انخفاض الاحتياطيات النفطية لبعض الدول ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت احتياطياتها النفطية بالنسبة إلى الاحتياطي العالمي من ٣.٩٪عام ١٩٨٥ إلى ٢٪ عام ٢٠٠١،وانخفضت احتياطيات بريطانيا من ٥ مليار برميل عام١٩٩٧ إلى ٤.٦ مليار برميل عام٢٠٠٣ (تشكل نسبة ٠.٥٪من الاحتياطي العالمي)كما انخفضت احتياطيات النرويج من ١٠.٤ مليار برميل عام١٩٩٧الى ٩.٥ مليار برميل لعام ٢٠٠١ (بنسبة لا تتعدى ٠.٨٪من الاحتياطي العالمي)و انخفض احتياطيات المكسيك من ٤٧.٨مليار برميل عام ١٩٩٧ إلى ٢٦.٩مليار برميل عام٢٠٠١ثم الى ١٥مليار برميل عام٢٠٠٣ [2]، ومن جانب أخر تؤكد الدراسات ان بقية احتياطيات العالم من النفط خارج دول الأوبك شبة ثابتة وخلال السنوات ١٩٧٠-١٩٩٨ تراوحت ما بين ٢٠٠-٢٥٠ مليار برميل وانحسرت الزيادة في الاحتياطيات في ستة دول هي العراق والكويت والسعودية والأمارات وفنزويلا وإيران فقد زادت حوالي

٣٠٠ مليار،كما لا يتوقع اكتشافات جديدة ذات أهمية في مناطق أخرى من العالم غير هذه الدول الستة (٣) ويكاد إنتاج الحقول النفطية التي اكتشفت في السابق مستقرة وهي ألاسكا المكسيك وبحر الشمال وستكون معظم الاستكشافات الجديدة المتوقعة مكلفة وتتركز في المناطق البعيدة والصعبة مثل المياه العميقة ومناطق القطب الشمالي(٤).وهذا ما يعطي أهمية كبيرة لاحتياطيات العراق الوفيرة والتي يمكن استغلالها بالظروف التكنولوجية والاقتصادية المتاحة حالياً.خاصة مع فشل الدول المتقدمة في ايجاد بدائل اخرى للنفط و ايجاد مناطق استراتيجة تنافس النفط الخليجي والعراقي بخاصة.

٢- استمرار انخفاض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام اذ وصل إلى ٧.٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٥ ثم إلى ٥.٨مليون برميل عام ٢٠٠١ثم الى٥.٧مليون برميل عام ٢٠٠٣(٥) وهو أدنى مستوى منذ أكثر من ربع قرن بسبب انتهاء العمر الطبيعي للآبار وهذا يعد مؤشر مهم بالنسبة لأميركا لانها اكبر مستهلك للنفط بالعالم مع زيادة استهلاكها واستمرار تدني احتياطياتها.وانخفاض إنتاج المملكة المتحدة من ٢.٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٧ إلى ٢.٢مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠١ثم إلى ٢ مليون برميل عام ٢٠٠٣،ويأتي هذا الانخفاض مع زيادة الطلب على النفط في هذه الدول.

٣- الانخفاض النسبي لأسعار النفط الخام مقارنة بالتكاليف المرتفعة

لإنتاج بدائل النفط فضلاً عن انخفاض تكاليف إنتاج النفط العراقي (والخليجي بصورة عامة) قياساً مع بقية أنحاء العالم اذ لا تتجاوز كلفة استخراج النفط العراقي (٢) دولار للبرميل بينما تبلغ في مناطق أخرى ١٢دولار.

٤- ارتفاع معدل نضوب النفط العراقي الذي يقدر ب ١٤٦عاماً وهي أعلى نسبة في العالم في حين ان متوسط معدلات نضوب النفط في العالم تقدر ب١٨ عام وتقدر في الكويت ب١٢٦ عام وفي السعودية ب٨٦عام وفي ايران ٦٨عام [٦] وهو مؤشر على الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي عالمياً.

٥- تشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل ٢.١٪ سنوياً في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٢٠ وخاصة في الدول الصناعية التي تعد المستهلك الرئيسي للنفط في العالم بنسبة ٥٧٪ من مجموع استهلاك العالم عام٢٠٠٥[٧]،كما تشير التوقعات إلى ان النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وبنسبة لا تقل عن٤٠٪ من مجموع استهلاك العالم حتى منتصف القرن الحالي، لذا يتوقع ان يرتفع الطلب من ٧٦.٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٤ الى ٩٤.٢ مليون برميل يومياً عام١٠ ٢٠ ثم الى ١١١مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠[٨]، اما مصادر الطاقة الأخرى فلا يتوقع لها ان تحل محل النفط وحتى لو جاء الوقت الذي تحل فيه هذه المصادر في توليد الطاقة فسوف

تعجز في ان تحل محل النفط كمادة أولية تستخدم لإنتاج العديد من الضروريات التي لها علاقة بتطور الحياة وتقدمها لذا فان اهتمام العالم سيتجه في القرن الحالي إلى دول الخليج العربي وخاصة العراق لتلبية الطلب المستقبلي على النفط ويمكن للعراق من خلال العوامل السابقة (عند ما يكون مالكاً لسيادته وقراره السياسي) ان يلعب دوراً مهماً في مستقبل سوق النفط العالمية.

٦- تزايد أهمية النفط في الاقتصاد العالمي اذ ان السيطرة الأمريكية على منابع النفط في العراق لا ينفصل عن توجهات اقتصاد القرن الحادي والعشرين الهادفة إلى ادارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية،كما ان العودة الى سياسة الهيمنة النفطية المباشرة سمة من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة تطبيقه على الدول النامية تحت هيمنتها بعيداً عن مصالح الدول المنتجة لهذا المورد [٩]فالنفط يمثل العنصر الأساسي للطاقة التي تدير عجلة الصناعية العالمية ومن ثم فان الهيمنة النفطية هي الغاية التي تتطلع الدول الغربية الى تحقيقها خصوصاً في ظل تنامي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذا المورد في المستقبل [١٠] الولايات المتحدة الأمريكية ترى ان النفط يعد المصدر الأساسي الذي يمكنها من الوصول الى الموقع القيادة العالمي لذلك تسعى بكل جهدها لكي تجعل هذا القرن قرناً أمريكيا صرفاً ومن هنا يظهر أهمية سيطرتها المطلقة على نفط العراق،اذ تسعى الولايات

الأمريكية الى استخدام هيمنتها وسيطرتها على النفط العراقي لتقوية موقفها التنافسي مع القوى الاقتصادية الرأسمالية وأهمها الاتحاد أوروبي واليابان وفي تحديد زعامة العالم والذي سيكون غير مقتصر على القدرات السياسية والعسكرية بل تكون الأولوية للقدرات الاقتصادية [١١].

٧- الانتعاش الاقتصادي العالمي من العوامل التي تزيد من الطلب على النفط هو ظهور دلائل استمرارالانتعاش الاقتصادي في دول منظومة الرأسمالية وخاصة دول الاتحاد الأوروبي كذلك بداية انتعاش الطلب في الدول المتحولة بسبب الاستقرار الاقتصادي وكذلك توقع ارتفاع الطلب في الدول النامية من ٢٨.٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٢ إلى ٥١.٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٠ بحيث تتجاوز الدول الصناعية في استهلاكها وذلك بسبب التطور الاقتصادي الذي تشهده، ونمو سكانها المرتفع،ونقص مصادر الطاقة، وخروج دول جنوب آسيا من أزمتها الاقتصادية، اذ تشير التوقعات إلى ان الصين سوف تتصدر قائمة المستوردين للنفط الخام وخصوصا من منطقة الخليج العربي مما يؤدي الى زيادة استهلاك النفط في هذه الدول [١٢].

من خلال ما تقدم يمكن القول ان العراق سيكون محط أنظار الجميع وسيجعله الاحتياطي النفطي الكبير الذي بحوزته منطقة تصدير رئيسية في العالم ومن المحتمل ان يكون أخر برميل للنفط على مستوى العالم متدفق من العراق فضلا ان انخفاض تكلفة استخراجه وكذلك قرب

منابع النفط من سطح الأرض والمؤانى، كما من الممكن ان يمتد العمر الزمني لتدفق النفط لأكثر من ١٤٦عام، كذلك تراجع القدرة الإنتاجية واستنفاذ الاحتياطي في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط مقابل تزايد الاعتماد الحالي والمستقبلي على النفط الخليجي والعراقي وهذا ما يفسر اهتمام الغرب بالمنطقة.

ثانياً:الاقتصاد الوطني

ان أداء الاقتصاد العراقي يعتمد إلى حد كبير على مورد اقتصادي رئيسي هو النفط، ويمكن معرفة ذلك من ملاحظة أهمية العائدات النفطية في النشاط الاقتصادي و من خلال معرفة النسبة الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي وأجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي اذ شكلت العائدات النفطية أهمية كبيرة منذ خمسينات القرن الماضي وبالتحديد منذ عام ١٩٥٢ حيث بدأت عوائد صادرات النفط تشكل المصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي فقد بلغت قيمتها ٧٩.٦ مليون دينار تمثل حوالي ٨١٪ من إجمالي قيمة الصادرات و٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي واستمرت هذه العائدات بالتزايد حتى بلغت ١٨٥.٥ مليون دينار في عام ١٩٥٨ تمثل حوالي ٩٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات و٧٦.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي(١٣) واستمرت عوائد الصادرات النفطية قي الاقتصاد العراقي خاصة بعد تعديل أسعار النفط وقرار تأميم النفط في بداية

السبعينات مما زاد من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت الإيرادات النفطية نحو ٢١٤ مليون دينار (٥٢١مليون دولار)في مطلع عقد السبعينات واتجهت نحو التزايد لتبغ ١.٧ مليار دينار (٢١٢٩١ مليون دولار)في نهاية عقد السبعينات.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى ان قيمة صادرات النفط قد أسهمت بنسبة تجاوزت ٩٠٪ من إجمالي الصادرات في معظم العقود الماضية وحوالي ٧١.١٪ -٤٠٪من الناتج المحلي في خلال الفترة ١٩٧٠ -١٩٩٠ [(١٤)] لا أنها انخفضت في بداية عقد التسعينات بسبب قرار وقف تصدير النفط العراقي وفي عام ١٩٩٦بدأ ترتفع في إجمالي الناتج المحلي بعد مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة وقد بلغت عام ٢٠٠٠ حوالي ٢١٪من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ويمكن ملاحظة تطور إيرادات النفط العراقية من خلال بيانات جدول (١)

جدول رقم (١)

عوائد صادرات النفط العراقي ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٩

(مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	إجمالي صادرات العراق بأسعار السوق الجارية	عائدات النفط الخام بالأسعار الجارية	نسبة العائدات النفطية من إجمالي الناتج المحلي (٪)	نسبة العائدات النفطية من إجمالي الصادرات(٪)
١٩٧٣	٦.٤٨٣	١.٩٤٢	١.٨٤٢	٢٨.٤ %	٩٥٪
١٩٧٤	١٢.٩٩٦	٦.٦٠٢	٦.٥٣٤	٥٠.٣ %	٩٩٪
١٩٧٥	١٦.٠٩٥	٨.٢٩٨	٨.٢٢٧	٥١.١ %	٩٩٪
١٩٧٦	١٩.٣٨٣	٩.٢٧٣	٩.٢٠١	٤٧.٤ %	٩٩.٢٪
١٩٧٧	٢٣.٣٢٦	٩.٦٥٠	٩.٥٦٠	٤١ %	٩٩٪
١٩٧٨	٢٧.٧٠٢	١١.٠٦٤	١٠.٩١٣	٣٩.٤ %	٩٨.٦٪
١٩٧٩	٣٩.٥٦٥	٢١.٥٧٢	٢١.٣٨٢	٥٤ %	٩٩٪
١٩٨٠	٤٧.٥٦٢	٢٦.٣٤٩	٢٦.٠٩٦	٥٥ %	٩٩٪
١٩٨١	٣٢.٥٨٠	١٠.١٤٠	١٠.٠٣٩	٣٠.٨ %	٩٩٪
١٩٨٢	٣٦.٧٧٧	١٠.٠٣٣	٩.٩٣٣	٢٧ %	٩٩٪

١٩٨٣	٣٧.٤٩٥	٨.١٦١	٧.٨١٦	٢٠.٨ %	٩٦٪
١٩٨٤	٤٢.٥٣١	٩.٣١٧	٨.٨٦٣	٢٨.٨ %	٩٥٪
١٩٨٥	٤٤.٢٠٤	١٠.٤٠٩	١٠.٠٩٧	٢٢.٨ %	٩٧٪
١٩٨٦	٣٩.٩٩٢	٧.٤٦٥	٦.٩٠٥	١٧.٢ %	٩٢.٥٪
١٩٨٧	٤٣.٧٠٢	٩.٧٠٥	٩.٤١٦	٢١.٥ %	٩٧٪
١٩٨٨	٤٣.٤١١	٩.٦٠٩	٩.٣١٢	٢١.٤ %	٩٧٪
١٩٨٩	٤٨.٤٢٢	١٢.٢٨٤	١١.٨٧٦	٢٤.٥ %	٩٦.٦٪
١٩٩٠	٤٨.٦٥٧	١٠.٣١٤	٩.٥٩٤	١٩.٧ %	٩٣٪
١٩٩١	٦.٨٩٥	٣٧٧	٣٥١	٥.١ %	٩٣٪
١٩٩٢	٨.٥٩٥	٥١٨	٤٨٢	٥.٦ %	٨٨٪
١٩٩٣	٩.٠٤٨	٤٥٧	٤٢٥	٤.٧ %	٩٣٪
١٩٩٤	٨.٦٣٨	٤٥٣	٤٢١	٤.٨ %	٩٣٪
١٩٩٥	١٠.٣٠٣	٤٩٦	٤٦١	٤.٥ %	٩٣٪
١٩٩٦	١١.٣٩٠	٧٣١	٦٨٠	٦٠ %	٩٣٪
١٩٩٧	١٢.٢٦٨	٤.٦٠٢	٤.٢٨٠	٣٤.٩ %	٩٣٪
١٩٩٨	١٥.٢١٠	٥.٥٠٠	٥.١١١	٣٣.٦ %	٩٣٪

١٩٩٩	٢٥.٣٤٩	١٣.٠٦٧	١٢.١٠٤	٤٧.٧ %	٩٢٪
٢٠٠٠	٣٣.٥٨٤	٢٠.٣٨٠	١٩.٧٧١	٥٨.٩ %	٩٧٪
٢٠٠١	٢٩.٣١٩	١٦.٥١٠	١٥.٦٨٥	٥٣.٥ %	٩٥٪
٢٠٠٢	٢٦.٨٤٣	١٣.٢٥٠	١٢.٥٩٣	٤٧ %	٩٥٪
٢٠٠٣	١٢.١٠٠	٧.٩٩٠	٧.٥١٩	٦٢ %	٩٤٪
٢٠٠٤	٢٣.٠٠٠	١٨.٤٩٠	١٧.٧٥١	٧٧ %	٩٦٪
٢٠٠٥	٣١.٧٩١	١٩.٧٧٣	١٩.٠٥٠	٦٠ %	٩٦.٣ %
٢٠٠٦	٥١.٥٧٨	٢٨.٤١٢	٢٧.٥٠٠	٥٣.٣٪	٩٧.٨٪
٢٠٠٧	٨٨.٠٣٨	٦٠.٥١٦	٥٩.٤٣٣	٦٧.٥٪	٩٨.٢٪
٢٠٠٨	١٠٢.١٤٤	٨٠.٧٢٦	٧٩.٨٠٦	٧٨.١٪	٩٨.٨٪
٢٠٠٩	١١١.٢٨١	٨٤.٣٧٣	٨١.٨٥٢	٧٣.٥٪	٩٧٪

المصدر: (١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، ٢٠٠٢،ص٢٠٣.

(٢) *OPEC. Annual Statistical Bulletin. Vienna. Austria.*٢٠٠٧.*p*١١.*p*١٣.*p*١٤.

(٣) *OPEC. Annual Statistical Bulletin. Vienna. Austria.*٢٠٠٩.*p*١٧.

وبالتالي يمكن تحديد أهمية القطاع النفطي بالنسبة للاقتصاد العراقي من خلال النقاط آلاتية:

١- الأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع في تركيب الناتج المحلي والنسبته من إجمالي الصادرات التي تشكل حوالي ٩٠٪ من اجمالي الصادرات.

٢- الأهمية الكبير لهذا القطاع في الحصول على العملات الأجنبية وفي تمويل الاستيراد و الدور الكبير لهذا القطاع في تمويل الميزانية الاعتيادية وفي تمويل الخطط الإنمائية.وبالتالي تعد العوائد النفطية من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق وتتحدد معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بحجم هذه العوائد،لذا فهناك علاقة طردية بين التقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي وحجم الصادرا ت،ويتضح من هذه الحقائق ان الدولة خلال أكثر من أربعين عاماً كانت قد اختارت الاعتماد المتزايد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وان مثل هذه السياسة أدت إلى:

١- ان الاعتماد على القطاع النفطي كأساس التنمية السريعة في العراق حملت بطياتها مخاطر تحديد مديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقيد خيارات العراق الاستراتيجية بالعديد من المتغيرات والسياسات وبالتالي تزايدت معها خيارات التصرف التحكمي بالموارد على الصعيد الكلي وتوزيع عوائدها على الصعيد الجزئي، الامر الذي أدى إلى تشوهات

واسعة في بنية الاقتصاد العراقي وتركيبة القطاعي وأعاقة تنفيذ أهداف الدولة النهائية باعتمادها الكبير على قطاع منفرد يقع في النهاية خارج سيطرت الدولة (تبعاً لسعر النفط الخام وكمية الإنتاج في السوق الدولية) وتكثيف الأبعاد السلبية للاقتصاد العراقي اتجاه الصدمات الخارجية المتأتية من التغيرات لسعريه في السوق النفطية الخارجية ومن ثم إيرادات النفط مما انعكس سلبياً على الاقتصاد العراقي منذ بداية الثمانينات اذ بلغت هذه الإيرادات نحو ٢٦مليار دولار في مطلع عقد الثمانينات انخفضت بنسبة ٥٢٪ و٧٣٪ في منتصف العقد المذكور وبداية عقد التسعينات على التوالي مما اضعف القدرة الإنمائية للاقتصاد العراقي نتيجة لأعباء الاقتصادية التي واجهه(١٥) وازداد تدهور الآمر في عقد التسعينات بسبب توقف تصدير النفط الخام بعد فرض الحصار الاقتصادي وارتفاع الأنفاق العام لتيسير النشاط الاقتصادي بعد الحرب والوفاء بالمتطلبات الاجتماعية.

٢- أدى الاعتماد المتزايد على إيرادات النفط إلى تجاهل القطاع الخاص والى الإحساس بعدم الحاجة الى دورة ومدخراته في دعم وتمويل عملية التنمية (١٦). واختلال هيكل الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي فقد ارتبط دور الدولة بهذا القطاع ففي عقد السبعينات ونتيجة لارتفاع أسعار النفط سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي وخلال عقد الثمانينات ادى انخفاض اسعار النفط وتوقف منافذ تصديره بسبب الحرب العراقية الإيرانية الى انخفاض دور الدولة وزيادة دور النشاط

الخاص في الحياة الاقتصادية وفي عقد التسعينات ادى الحصار وظروف حرب الخليج الثانية وانخفاض اسعار النفط من ٤٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ الى ٢٠دولار للبرميل عام ٢٠٠٠ الى قلة الاستيراد وتباطؤ في المشاريع الإنمائية التي كان العراق يتبعها وانخفاض جميع الخدمات التي تقدم للمواطن لرفع المستوى ألمعاشي اذ لم تستطيع الدولة ان تتحمل الأعباء المتزايدة في ضوء قلة الايرادات مما شجع على دخول القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

المبحث الثاني
واقع الصناعة النفط في العراقية

كان العراق ابرز هذه الدول التي سعت إلى بناء صناعة وطنية خاصة بعد أنشاء منظمة الأوبك عام ١٩٦٠ ففي عام ١٩٦١ سنت الحكومة قانون رقم ٨٠ حيث تمكنت الدولة عبر هذا القانون من احكام سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلاً اذ حددت الحكومة بهذا القانون مساحة امتياز الشركات بتلك المناطق المنتجة فقط او ما يعادل النصف بالمئه من مساحة العراق (١٧)، وتأتي اهمية هذا القانون من انه الخطوة الاولى لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة النفطية العراقية وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة و الاستغلال الاجنبي واستخدامها لصالح الشعب، ويعد عام ١٩٦٤ عاماً مهماً في تكوين الصناعة الوطنية اذ تم تاسيس شركة

النفط الوطنية *INOC* (انواك) (التي كانت تعرف سابقاً بشركة النفط التركية) بموجب القانون رقم (١١) لتنفيذ الاهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية بعدها خصصت لها كافة المساحات التي سحبت من الشركات الامتيازية، حيث أعطى هذا القانون للشركة العمل داخل العراق وخارجة في الصناعة النفطية لجميع مراحلها بما في ذلك اعمال الاستكشاف النفط والموارد الهيدروكاربونية وأعمال الحفر والإنتاج والنقل [١٨] وعلى الرغم من إخفاق الشركة في سنوات عمرها الأولى في تطوير الاحتياطي النفطي نتيجة ألافتقارها للصلاحيات القانونية المناسبة ومحدودية مواردها المالية والعزلة التي فرضتها الشركات الأجنبية ومحاولات كثرة لتجميد و للالتفاف على الصناعة النفطية العراقية من الشركات الأجنبية الاحتكارية، لانها تمكنت من القيام ببناء وتدريب الكوادر وإنجاز الدراسات والخطط المستقبلية [١٩]، بعد ذلك أصدرت الحكومة قوانين لتطوير الصناعة الوطنية في العراق هي:

١- قانون الشركة رقم (٩٧)لسنة .١٩٦٧

٢- قانون رقم (١٣٢)لسنة ١٩٦٧.

وقد منحت الحكومة بموجب هذين القانونين للشركة صلاحيات واسعة لاستغلال وتطوير الاحتياطيات النفطية وحصرها بالشركة وحدها وحق استثمار جميع المناطق المحررة من عقود الامتياز في العراق.

٣-قانون رقم (١٠١)خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ وتعديلات

اللاحقة الذي نظم وزارة النفط وشرع انسجاما مع الهيكل التنظيمي الجديد للدولة والقطاع العام المتمثل بسيطرة الدولة على كل المشاريع في البلد و خاصة النفطية،حيث ارتبطت بموجب هذا القانون شركة النفط العراقية بوزارة النفط وأصبحت المنشاة التابعة لشركة للنفط الوطنية العراقية هي [٢٠]:

١- المؤسسة العامة لنفط الجنوب / البصرة

٢- المؤسسة العامة لنفط الشمال/ التأميم

٣- المؤسسة العامة لنفط الوسط/ بغداد

٤- المؤسسة العامة لناقلات النفط العراقية / البصرة

٥- المؤسسة العامة لاستكشاف النفط والغاز / بغداد

وبموجب هذا القانون وتعديلاته أصبحت شركة النفط الوطنية العراقية الجهة المختصة في القطر و المسؤوله عن عمليات التحري و الاستكشاف واستخراج ومعالجة وخزن النفط والغاز ونقلهما بالأنابيب والناقلات بعدها وقعت أول عقد خدمة بينها و بين شركة(إيراب الفرنسية) بمشاركة يابانية ومن ثم استغلال أبار في جنوب الرميلة بمنشات سوفيتية وتوقيع عقد مع شركة هنغارية لحفر أول بئر للنفط الوطنية. ان هذه الأعمال تعد خطوة مهمة للاستثمار المباشر لشركة النفط العراقية في استغلال احتياطياتها النفطية وخرق احتكار الشركات العالمية

مما عزز ثقة العراقين بإمكانياتهم وجعلهم اكثر استعداد للعمل والمواجهة،لقد ازدادت مهام شركة النفط العراقية بعد التأميم في الاول من حزيران عام ١٩٧٢ عندما تسلمت اعمال ونشاطات الشركات العاملة في العراق وتمكنت من إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول المشمولة بالقانون رقم (٨٠) عام ١٩٦١[٢١]استمرت شركة النفط الوطنية طوال عقد السبعينات والثمانيات والى الوقت الحاضر في ادارة وتشغيل الصناعة النفطية العراقية، ويمكن توضيح اهمية تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية على الاقتصاد العراقي:

١- حققت شركة النفط الوطنية نجاحات عديدة في مجالات متنوعة من الصناعة النفطية العراقية وتمكنت من استغلال الثروة الوطنية للبلاد بإنتاج النفط وتسويقه وطنياً وإحراز نجاحات واسعة لتطوير البنى الضرورية لبناء صناعة نفطية متطورة شملت تدريب الكوارد المختصة وإقامة أنابيب نقل النفط وتوسيع شبكة المصافي وبناء منشات للتصدير ومحطات التحميل إضافة الى شبكة تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً فضلاً عن نشاطات الاستكشافات ومركز معالجة المعلومات الزلزالية والحفر وتطوير الحقول والانتاج ومشاريع ادامة الانتاج ومشاريع استثمار الغاز المصاحب[٢٢].

٢- تطوير قطاع نفطي وطني واستخدام الثروة النفطية دعامة اساسية للاقتصاد الوطني وعليه أصبحت شركة النفط الوطنية الجهاز المسؤول

عن تنفيذ ذلك الجزء من السياسة النفطية الذي استهدف خلق وتطوير صناعة وطنية متكاملة الأمر الذي أصبح يشكل الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق.

الا ان شركة النفط الوطنية العراقية لم تستطع تطوير الصناعة النفطية الوطنية بكافة ابعادها واحداث تطور تكنولوجي في جميع مراحل الصناعة النفطية مما جعلها بحاجة مستمرة للشركات الاجنبية لتطوير ورفع كفاءت وانتاجية الصناعة النفطية العراقية.

المبحث الثالث
ممكنات خصخصة القطاع النفطي في العراق

أولا: ممكنات خصخصة قطاع النفط

تواجه الصناعة النفطية العراقية مجموعة من السلبيات والعراقيل يمكن ان تكون دوافع واسباب لخصخصة قطاع النفط ويمكن تركيزها بما يأتي:

١ـ انخفاض انتاجية الابار اذ مهما كانت الطاقات الانتاجية النفطية كبيرة فأنها تخضع للقانون الاساسي في تراجع إنتاجية الحقول اذ تبين دراسة نشرتها مجلة *Review Petroleum* ان انتاجية الابار قد انخفضت في العراق بنسبة ١٠٪ خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٩٨، فقد كان الانتاج

في فترة الحرب الايرانية يعمل بأقصى الطاقات الممكن تصدرها لتغذية المجهود الحربي دون الالتفات الى ما يسببه ذلك من ضرر للحقول النفطية ومنشآتها وحملت الحرب على تدمير منشآت كثيرة كلياً أو جزئياً وعليه يتطلب اعادة المحافظة على الطاقة الانتاجية صلاح الاضراد المتراكمة منذ عام ١٩٨٠ وضرورة التحديث لتتماشي الصناعة النفطية في العراق مع متطلبات القرن الواحد والعشرين.

ويتطلب الانفاق على النفط لعام ٢٠٠٥ اربعة او خمسة أضعاف ما انفقه عام ١٩٧٤ على المشاريع النفطية للمحافظة على نفس طاقاته الانتاجية [٢٨]، وبالطبع فان العراق لا يرغب بتراجع أهميته الدولية من خلال زيادة الانتاج في دول الاخرى،لذا فهناك ضروره لتطوير انتاج النفط العراقي بالاعتماد على الاقطاع الخاص المحلي والاجنبي واستدعاء الشركات العالمية لتطوير حقوله واستخدام تقنيات حديثة لزيادة الانتاج، وهذا الامر من الممكن تحقيقه في ظل المزايا التي يتمتع بها النفط العراقي حيث كلف الانتاج المنخفضة والارباح العالية مما يمكن الصناعة النفطية من مقايظة هذه الميزات بالتقنيات الانتاجية للشركات الاجنبية المستثمرة، اذ ان قدوم هذه الشركات هو في صالح الصناعة النفطية العراقية وذلك لعدم وجود منافس آخر من قبل القطاع الخاص المحلي ولذلك فأن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في هذا القطاع سوف لا تسبب ضرراً للقطاع الخاص العراقي وذلك لعدم قدرته للاستثمار في المشاريع النفطية اصلاً.

٢ـ انخفاض القدرة التصديرية:

ادى اندلاع الحروب المتتالية والحصار الى تخريب منافذ التصدير العراقية بالجنوب عبر الاراضي السعودية الى ميناء البحر الاحمر وخط الشمال عبر تركيا كما تم غلق انبوب التصدير عبر الاراضي السورية، ولم يكن النقل البحري أحسن حالاً من النقل البري فقد تعرضت أساطيل النقل البحري في الخليج العربي الى اضرار وبشكل عام تعرضت هذه الخطوط في فترات الحروب والحصار الاقتصادي وعمليات التخريب الى تلف وتدمير مما قلل عملها وكفاءتها وبالتالي تراجع القدرة التصديرية للنفط العراقي، ولذلك لابد من تطوير خطوط وانابيب النفط العراقية لتصديره الى الخارج لتلبيةاحتياجات سوق النفط الدولية.

٢ـ انخفاض وتقادم مستوى التطور التكنولوجي

بعدالقيام بعمليات التأميم سيطرة الحكومة العراقية على ثروتها النفطية وحلت محل الشركات الاحتكارية في التحكم بانتاج النفط الخام وتسويقه وتكريره في نفس الوقت، ظهرت الى الوجود المشاكل التكنولوجية وبدأ التفكير في هذا الموضوع بكل جديه، ومن اجل تقوية القدرة الذاتية التكنولوجية في قطاع النفط قامت بانشاء شركة النفط الوطنية لتكون اساس للصناعة النفطية الوطنية الا ان هذه الشركة لم تطور قدرتها التكنولوجية عدا مجالات(٢٩) محددة وبالتالي لم تستطيع تطوير

الصناعة النفطية العراقية بكل مراحلها.

وفي العقدين الاخيرين من القرن الماضي عملت احداث حرب الخليج الاولى والثانية والحصار الاقتصادي الى توقف عجلة النمو التكنولوجي في العراق وازدادت الحالة في الحرب الاخيرة، مما ادى الى تخلف واسع في القطاع النفطي العراقي ونقص واضح في المعدات والالات اللازمة لزيادة انتاج النفط، كما أدت عمليات التحوير وهجرة الكفاءات العراقية دوراً في خفض مستوى التطور التكنولوجي في القطاع النفطي في وقت حصل تطور وزيادة في الطاقة الانتاجية لدى البلدان المجاورة وتوسيع في اسواقها وتطور قطاعات التكرير والبتروكيمياويات.

وبما ان زيادة انتاج النفط تتطلب استخدام تكنولوجيا الانتاج الحديثة المتوفرة عادة لدى شركات النفط الكبرى، لان هذه الشركات تكون قادرة على القيام بالاعمال التقنية بكل مهارة فهي متخصصة وذات تجربة علمية وعملية وعلى مستوى مرموق، اما الصناعة النفطية العراقية فرغم انها قطعت شوطاً طويلاً في عمليات التصنيع واستطاعت استنباط انماط جديدة من التكنولوجيا والخبرة الفنية، الا انها لم تستطيع توفير الكوادر الفنية الكافية لملاحقة حدث لمنجزات التكنولوجيا المتطورة في الصناعة النفطية العالمية وتطوير قطاع النفط العراقي بكل ابعاده.

اما ما يتعلق بالمنشآت الخدمية فمعظم مفرداتها قديمة ومستهلكه وغالباً متخلفة فنياً وحرمت من الصيانة والتحديث منذ الثمانيات

وتتطلب استثمارات كبيرة جداً ليس فقط لصيانتها وتحديثها وانما لانشاء بدائل لمعظمها وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتوسيع خدماتها لتغطي العراق بشمول وكفاءة كذلك تعاني حقول النفط ومكانتها ومنشأتها من سوء صيانة وادامة[٣٠].

ان التبعية التكنولوجية من أهم اشكال التبعية فحتى في حال توافر رأس المال المحلي للاستثمارات وعدم الاحتياج الى الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص او القروض او المساعدات من الدول الراسمالية المتقدمة يستمر الاعتماد على الدول الراسمالية المتقدمة في الحصول على ادوات الانتاج الضرورية لعمليات التصنيع والتطوير[٣١].

فالتكنولوجيا الحديثة قد غدت سلعة رائجة تمسك بزمامها الشركات العملاقة الدولية، فقد نتج عن تدويل الانتاج والدور البارز والمتزايد الذي تلعبه الشركات الدولية العملاقة في مجال البحوث والتطوير ان تحولت التكنولوجياالحديثة في معظم فروع النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعة النفطية الى سلعة لها سوق عالمية يغلب عليها الطابع الاحتكاري.حيث تستأثر مجموعة محدودة من الشركات الدولية العملاقة بحق لاتجارة في التكنولوجيا الحديثة وتقوم بفرض شروطها التعسفية على البلدان النامية [٣٢] التي تجد نفسها مضطرة لاستيراد هذه التكنولوجيا بهدف تطوير قدرتها الانتاجية حيث يوجد لدى شركات النفط العالمية الموارد المالية والخبرة اللازمة الاجراء البحوث العلمية والتكنولوجيا

المتقدمة وتطبيقها عملياً في مجال الصناعة النفطية.وتقوم شركات النفط الاجنبية عادة بتوفير عناصر التكنولوجيا الحديثة للبدان النامية من خلال طرق وسبل متعددة تتمثل بما يأتي[٣٣]:

١ـ الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال اقامة فروع مملوك لها بالكامل في البلد المضيف.

٢ـ الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام او الخاص.

٣ـ التعاقد على اداء الخدمات الادارية او التسويقية اللازمة او التعهد.

٤ـ التعهد بانشاء مصنع كامل وتسليم مفتاحه جاهز للتشغيل.

تفضل شركات النفط العالمية في حالة التكنولوجيا المعقدة والمنتجات غير التقليدية ان تحافظ على الاسرار التكنولوجية من خلال اقامة فرع مملوك لها بالكامل او عقود (تسليم المفتاح) للمشروع *Turn – Key Projects* حيث تتولى جهة الخبرة الاجنبية تجهيز المشروع من كافة النواحي (التصميمات، والتركيبات والتجهيزات وغيرها) مما يساعد على تعميق التبعة التكنولوجية الخارجية للبلدان النامية.

وبالتالي سيكون التخلف التكنولوجي احد اهم الاسباب التي سوف تدفع بخصخصة القطاع النفطي العراقي وذلك للاستفادة من القطاع الخاص الاجنبي والسماح لشركات النفط العالمية بالمشاركة لتطوير الصناعة النفطية العراقية.

٤- ضخامة تمويل الاستثمارات النفطية

يطمح العراق لرفع طاقته الانتاجية ويخطط ان يصل بالانتاج اليومي الى ٣ ملايين برميل يومياً الا ان هذا الهدف الطموح يصطدم بنقص قطع الغيار وتقادم الالات المستخدمة في قطاع النفط مما يتطلب استثمارات ضخمة لاعادة تأهيل قطاعه النفطي ورفع طاقته الانتاجية من ٢ مليون برميل يومياً عام٢٠٠٦ الى٣-٤ مليون برميل يومياً في المستقبل وبالتالي فأن زيادة الطاقة الانتاجية للنفط العراقي تتطلب استثمارات ضخمة لرفع مستوى انتاجيته واضافة طاقة جديدة قدرت بـ(٢٠) مليار دولار لانشاء البنى التحتية واحتياجات ومتطلبات واسعة لانشاء منافذ تسويقية اكثر سعة ومد الانابيب النفطية وتطوير وانشاء حقول نفطية وعمليات تنقيب وتوسيع حقول اخرى واستكشاف وحفر الابار، وتقدر التكاليف السنوية لصيانة الابار النفطية العراقية بـ١٧٥ دولار امريكي للبرميل سنوياً للمحافظة على نفس الانتاج، واذا ما اراد العراق زيادة طاقته الانتاجية فيجب عليه زيادتها لتصل الى ١٠٠٠٠ دولار امريكي لكل برميل في المتوسط سنوياً وهي تكلفة اعادة تأهيل الطاقة الانتاجية لمستواها السابق في عام ١٩٩٠[٣٤] ومن ذلك فان زيادة الطاقة الانتاجية النفطية تحتاج الى استثمارات رأسمالية كبيرة تقدر بـ(٣٠) مليار دولار ويضاف اليها الاستثمارات اللازمة للتعويض عن التراجع الطبيعي لانتاج الابار.

وتقدر احصاءات اخرى استثمارات القطاع النفطي لاصلاح منشآته وخطوط امداداته بـ٥٠ مليار دولار [٣٥].

واذا لم تتوفر الاموال اللازمة محلياً لاستخراج النفط وزيادة طاقة العراق الانتاجية، فلابد من اللجوء الى مصادر خارجية، اما عن طريق الاقتراض الخارجي وهذا يعني تقاسم جزءاً من ايرادات النفط بسبب ارتفاع الفوائد المترتبة على الدين الخارجي، كما ان هذا المصدر صعب بسبب تضخم الديون الخارجية التي تقدر بـ(١١٩ مليار دولار)[٣٦] فضلاً عن صعوبة الاعتماد على هذا المصدر مقارنة بالمبالغ الطائلة التي تحتاجها عملية تطوير القطاعات المختلفة للصناعة النفطية، ثم ان الاقتراض الخارجي يتطلب حتماً تقديم ضمانات للجهة المقترضة، فما هي الضمانات التي يستطيع العراق تقديمها في هذه المرحلة غير احتياطه النفطي. وحتى لو توفر جزء من هذه الاموال عن طريق القروض الخارجية فستكون مشكلتها اكبر في المستقبل اذ لعبت القروض الخارجية دوراً مخرباً لاقتصاديات الدول النامية خلال العقود الثلاث الاخيرة، فهذه القروض والفوائد المترتبة عليها تشكل اكبر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، كما انها من اكثر التحديات التي تواجهه الاقتصاد الدولي[٣٧].

ونظراً لقلة الموارد المالية وصعوبة الاقتراض من الخارج لذا من الضروري الحصول على موارد محلية لسد هذه الاستثمارات الضخمة عن

طريق بيع المشاريع العامة وتحويل جزء من مشاريع القطاع النفطي العام الى القطاع الخاص وذلك لتقليل من العبء الاداري الذي تتحمله الدولة وتقليل الدعم المالي وتوفيرمبالغ يمكن استخدامها لتطوير مشاريع نفطية اخرى اكثر اهمية.

٥- انخفاض انتاج النفط

عانى القطاع النفطي خلال العقدين الماضيين وما زال من صعوبات وتحديات جسمية ادت الى انخفاض مستوى كفاءة الانتاج ويرجع سبب ذلك الانخفاض الى عوامل عديدة اهمها الظروف السياسية التي مر بها العراق وتذبذب السياسية الاقتصادية وقدم الالات والمعدات وعوامل تتعلق بالاخفاق الاداري وانعدام الاستراتيجية النفطية فضلا عن الضغوط التي مارستها الادارات الامريكية متمثلة بالحظر الاقتصادي الذي فرضته على العراق لمدة ثلاثة عشر عاماً [٣٨] فقدانخفضت الطاقة الانتاجية للنفط في العراق من٣.٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩الى ٢.٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠ بسبب ظروف الحرب الايرانية العراقية كما انخفض الى ١.٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٥ بسبب اهمال القطاع النفطي وانخفاض الطلب على النفط في السوق الدولية وفي بداية عقد التسعينات انخفض الانتاج النفطي الى ادنى مستوى له ولكن بعد عام ١٩٩٦ارتفع نتيجة العمل بمذكرة

التفاهم بين العراق والامم المتحدة وكانت قبل احتلال العراق ٢.٨مليون برميل يومياً ويمكن ملاحظة تطور الانتاجي النفطي خلال الفترة السابقة من خلال بيانات الجدول (٢).

جدول رقم (٢)

انتاج العراق من النفط الخام للسنوات (١٩٨٠-٢٠٠٣) (الف برميل / يوم)

السنوات	الانتاج
١٩٨٠	٢٦٤٦
١٩٨٥	١٤٠٤
١٩٩٠	٢٠٥٦
١٩٩١	٢٧٩
١٩٩٢	٥٢٦
١٩٩٣	٦٦٠
١٩٩٤	٥٦١
١٩٩٥	٥٨٨
١٩٩٦	٦١٠
١٩٩٧	١١٩٠

١٩٩٨	٢١٠٩
١٩٩٩	٢٥٠٧
٢٠٠٠	٢٧١٥
٢٠٠١	٢٧٥٩
٢٠٠٢	٢٠٠٠
٢٠٠٣	١٣١٥
٢٠٠٤	١٤٠٠
٢٠٠٥	١٧٠٠
٢٠٠٦	١.٩٣٢
٢٠٠٧	٢.١٨٥
٢٠٠٨	٢.٢٨٠
٢٠٠٩	٢.٣٣١

.Source:١-bulletill opec -july ٢٠٠٠.p١٦

٢ -Bulletill opec -july ٢٠٠٤.p٢١

٣-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥

BP Statistical Review Of World Energy. ٢٠٠٩.bp.com/

(٤).Statistical Review.p٦

*OPEC. Annual Statistical Bulletin. Vienna. (٥).Austria.*٢٠٠٩. *p*٤٩

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ ارتفاع الفجوة بين الانتاج والاحتياطي فبينما يملك العراق ١٢٪ من مجموع الاحتياطي العالمي النفطي نجده ينتج ٣٪فقط من الانتاج العالمي لذا لا بد من زيادة الانتاج النفطي للعراقي لاعتماد اقتصاده على ايرادات هذا القطاع بشكل كبير لتنشيط.

٦-ازمة المشتقات النفطية في العراق

لم يكن العراق يعاني من ازمة المشتقات النفطية في الفترة السابقة لا في فترة الثمانينات خلال الحرب العراقية – الايرانية ولا حتى فترة الحصار الاقتصادي الذي شحت فيه معظم السلع من السوق فرغم انخفاض كفاءة المصافي عقد التسعينات بسبب عمليات التحوير وقلة المواد الضرورية لعمليات التصفية فقد كانت تجهز السوق المحلية باحتياجاتها الاان هذة الازمه حدثت بشكل كبير وظاهرة لم يشهدها الاقتصاد العراقي واصبح البحث عن البنزين والنفط احد هموم المواطنين العراقيين تضاف الى همومه الاخرى وظهرت السوق السوداء للبنزين والنفط واصبح المواطن يشتريها بعدة اضعاف من خارج محطة البنزين ويرجع السبب في هذة المشكلة الى وجود تجارة غير مشروعة لتصدير بعض

المشتقات النفطية (تهريب المشتقات النفطية وخاصة البنزين وزيت الغاز) فضلاً عن انخفاض طاقات المصافي العراقية بسبب اعمال التخريب والفوضى الادارية التي سادت دون وصول الانتاج الى طاقة السابقة وارتفاع استهلاك المشتقات النفطية الرئيسية خاصة مادة البنزين والتي تقدر ب ٢٠ مليون لتر يومياً بسبب ارتفاع عدد المركبات التي تعمل محركتها بالبنزين وغياب النظام الجمركي الوافي وفتح الحدود على مصراعيها اضافة الى الفرق السعري مابين السوق العراقي واسواق الدول المجاورة(٣٩) حتى اصبح العراق مستورد الى المشتقات النفطية من دول الجوار وبكميات كبيرة اذ تقدر استهلاك العراق من البنزين ب ٢٠ مليون لتر بنزين يومياً منها ١٢مليون لتر انتاج المحلي.وما تبقى ٨ مليون لتر استيراداً وقدرت كلف شراء المنتوجات النفطية بحوالي ٢٢ مليون دولاراً شهرياً لاستيراد المنتجات النفطية او٢.٤ مليار دولار سنوياً(٤٠) وهو مايعادل تقريباً ١٥٪ من دخل النفط السنوي وهذا ما يمثل هدر في ثروة البلاد.

٧-الجانب الامني

بعد تعرض القطاع النفطي الى عملية التخريب اعطت شركة هاليرتون الاميريكية بالتعاون مع وزارة النفط العراقية اهتماماً كبيراً لمسالة الامن عبر تعلييق ١٤ الف شرطي لحراسة منشات النفط وخطوط الانابيب اضافة

الى اعتماد تكنولوجيا الكاميرات الخاصة برصيد عمليات التخريب واستخدام معدات الجيش والطائرات في متابعة اعمال الحراسة(٤١).

لقد كان الوضع الامني سبب مباشر لعدم تنفيذ شركات النفط العالمية (١٥٢) الى اعمال في العراق فبعد ان كانت هذة الشركات متلهفة للاستثمار في النفط العراقي تراها لا تاتي وبسبب الوضع المتدهور ولانها لا تريد ان تخسر معداتها وتعرض كفاءاتها الى الخطر فهذة الشركات اعلنت صراحة انها ترغب في المساهمة في انعاش صناعة النفط في البلاد الا انهم لا يستطيعون القيام بذلك الا في ظل حكومة شرعية ذات سيادة(٤٢) وبالتالي يكون العامل الامني دافع للخصخصة بعض جوانب الصناعة النفطية لتخفيف العبء الاداري والامني على الدولة واعطاء هذه المهمه للقطاع الخاص.

٨- التاثير الدولي وعمل الاحتلال:في ضوء التدهور المالي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات العراقي وتفاقم المديونية وفشل خطط التنمية في العراق تأتى نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كحل للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها إذ أصبحت هذه النصائح تتسم بأهمية بالغة في ضوء العولمة الاقتصادية والتي ساعدت على الانفتاح الاقتصادي اذ تعمل نصائح صندوق النقد الدولي إلى أحداث تغييرات هيكلية للصناعات النفطية والبتروكيمياوية تتراوح بين التوسع في سياسات السوق واطلاق الخصخصة وتحرير الاستثمارات الاجنبية في

مناطق كانت مغلقة أمامها لقد أعطت ظروف الاحتلال الأمريكي الفرصة الولايات المتحدة لتحجيم القطاع العام والتحول بشكل سريع للقطاع الخاص المرتبط بالخارج إذ أن الخصخصة والية السوق والمنافسة محور السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأداء هامة من أدوات تحقيق العولمه الاقتصادية خاصة وان الدافع الرئيسي وراء حرب العراق كانت الحصول على مواردة النفطية،أن الولايات المتحدة تعزم خصخصة انتاج النفط واكتشافة وحجتهم أن الخصخصة هي السبيل الوحيد إلى إنقاذ صناعة النفط في البلاد، ان هذا الاجراء سيدعوا شركات كثيرة للتنافس على الانتاج لكي تحصل على عقود استكشاف وهو ما يتح للعراق ان يحصل على افضل العروض اللازمة لاعادة تاهيل حقول النفط توليد امدادات ممكنه ومن ناحية اخرى فان من شأن هذا الامر ان يمنح الشركات الامريكية مميزات غير عادلة على المؤسسات الاخرى اذ تسعى شركات النفط الامريكية وخاصة هاليبرتون وبكتل للحصول على حصة الاسد في قطاع النفط ومن شأن هذا الاجراء ان يحطم الملكية الجماعية لهذة السلعة العامه[٤٣].

ثالثاً:مخاطر خصخصة القطاع النفطي

يمكن ان نبين مخاطر خصخصة القطاع النفطي من خلال بعض الاعتبارات الاتية:

١ـ هناك فرق شاسع بين الخصخصة القائمة على ضرورة وطنية اقتصادية وبين عمليات بيع الممتلكات العامة الى الشركات الاجنبية بأثمان بخسة، فمن الناحية النظرية تهدف الخصخصة الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية وصولاً لرفع حجم الناتج الاجمالي المحلي لذا فالخصخصة كهدف اقتصادي وطني يجب ان تستند على اعتبارات اقتصادية وطنية وان تتم وفقاً لجدول زمني منسجم مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة[٤٤] وخاصة في قطاع حيوي تعتمد عليه الدولة اعتماداً اساسياً.

٢ـ ان عملية الخصخصة ليست عملية سهلة بل انها عملية متشابكة وحتى تحقيق نتائج ايجابية اقتصادياً واجتماعياً ينبغي توافر ظروف سياسية واقتصادية وتشريعية واجتماعية وادارية مستقرة وملائمة كذلك تفترض وجود مناخات ديمقراطية متسامحة ووعي سياسي واجتماعي واقتصادي واسواق مالية ومؤسسات ائتمانية فاعلة وقطاع خاص كفوء وموارد بشرية مؤهلة وسوق تسودها المنافسة وبيوت خبرة قادرة على اجراء تقييم سليم للأصول المراد تحويلها للقطاع الخاص، فلا يمكن للصناعة النفطية العراقية بعد كل الجهود والتطور الحاصل في صناعتها النفطية ان تتحول الى القطاع الخاص في ظل ظروف غير مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فالمعروف ان عمليات الخصخصة تجري في ظل اقتصاد مستقر نسبياً ووجود سوق وطنية الاوراق المالية مكتملة التداول وذلك لتحقيق

اهداف الخصخصة وعلى رأسها تمكين القطاع الخاص الوطني من تولي إدارة هذه المنشآت وفقاً للاليات التي يعمل فيها اقتصاد السوق الحرة ولا يمكن تحقيق الخصخصة في ظل ظروف سياسية متقلبة لا تفسح المجال لدراسة وافية للاحتمالات الممكنة ولا يمكن تحقيقها بدون الشرعية والشفافية الضرورتين.

٣ـ النفط هو ثروة غير قابلة للتجدد واي انتاج مفرط في المستقبل من شأنه ان يشل او يستنزف هذه المادة الناضبة وفي غياب سلطة مركزية للادارة هذا المورد تؤدي وظيفتها جيداً من الصعب ان تنسب قيمة مؤكدة للنفط في الوقت الحاضر، كما ان أي مخطط لخصخصة الصناعة النفطية في الظروف الحاضرة من شأنه ان يضر بمصلحة الاجيال العراقية القادمة(٤٥).

٤ـ على العراق ان لا يقع في الفخ ويحول صناعته النفطية الى القطاع الخاص المرتبط بالخارج فحتى الدول الصناعية الكبرى لم تتخلى عن دعمها للشركاتها وبدون هذا الدعم لما حققت ارباحاً طائلة ولم يكن لها ان تتغلغل في الاقتصاد العالمي وتنشر فروعها في كافة انحاء العالم فالدولة في النظام الرأسمالي دوراً فاعلاً في النشاط المذكور.

٥ـ غالباً ما يعتمد المراقبون على الكميات المصدرة من النفط الخام ودرجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية كمؤشر لصحة القطاع النفطي في القطر، لأنه هذا المؤشر لا يمكن اعتماده بالدرجة الاساسية بسبب عدم امكانية تشغيل خطوط التصدير عبر تركيا لاسباب أمنية

كذلك فمن الصعب اعتماد حجم صادرات النفط الخام كمؤشر لحالة المكائن والمنشآت الانتاجية والطاقة الممكنة فعلاً كما ان استمرار العراق باستيراد المنتجات النفطية قد لا يعني بالضرورة عدم صلاحية المصافي وعليه فمن الصعب الحكم على حالة القطاع النفطي[٤٦].

٦ـ من الناحية النظرية تقسم الصناعة النفطية اولاً الى صناعة استخراج النفط وهي موجهه لتصدير النفط الخام وثانياً المنشآت الخدمية وتشمل صناعة تكرير النفط الى مشتقاته فاعندما نتكلم عن خصخصة قطاع النفط – يجب ان نفصل بين هذين الجانبين، فالبنسبه للمنشآت الخدمية فهذه المنشآت هي اساساً تحويلية وخدمية ولا تتعلق ملكيتها بموضوع السيادة والثروة الوطنية فقد يكون هذا الجزء من القطاع النفطي قابلاً ليكون قطاعاً مختلطاً وحتى بمشاركات أجنبية، هذا مع ضمان تأمين المنتجات النفطية والخدمات المتعلقة بها للظروف الطارئة ومتطلبات الامن الوطني واستراتيجياته، ان فتح الباب للمشاركة في هذه العمليات سيساعد على توفير بعض من الاستثمارات المطلوبة والتسريع في تأمين الخدمات المهمة جداً لافراد الشعب وعملية التنمية المطلوبة.

اما بالنسبة الى حقول النفط ومكامنها ومنشأتها، فالحال يختلف فلا يمكن خصخصة قطاع انتاج النفط لأنه يتعلق بالثروة الوطنية وهذا ملك الاجيال ولا يحق لأحد مهما كانت سلطته ان يفرط بهذا الحق ويمكن ان يعد احتياطي النفط هو قاعدة مادية لتطوير الاقتصاد في الوقت الحاضر،

اضافة الى أهمية هذا النشاط الاستخراجي والتصديري في الاقتصاد العراقي وبالتالي ان اعطا جزء من احتياطي العراق يعني اعطا جزء من حرية العراق السياسية والاقتصادية وتحويلها بيد الشركات مالكة الاحتياطي وعليه فان امتلاك الحكومة للصناعة النفطية والاسهام الكبير في معظم عملياتها الاستراتيجية يتيح لها حق السيطرة والتوجه والتخطيط الطويل الامد بشكل لا يوجد له مثيل في القطاع الخاص حيث لديها مصلحة مباشرة في خلق فرص عمل جيدة وتوفير الامن الاجتماعي وتوزيع فوائد وايرادات النفط بشكل كفؤة فالدولة هي الجهة الوحيدة التي تضمن هذا الهدف.

وعموماً يمكن القول ان خصخصة القطاع النفطي في هذه الظروف ودون مراعاة النقاط السابقة ستؤدي الى شكوك حول شرعية البرنامج بالكامل واتهامات بالفساد وعدم الشفافية.

٧ـ أن خصخصة قطاع النفط العراقي يستخدم كاداة لاضعاف منظمة الاوبك، اذ غالباً ما يرتبط التحول للقطاع الخاص بقدوم شركات النفط الاجنبية.

وبالطبع ان تلك الشركات قد تشترط لقيامها بالاستثمارات المطلوبة توفر الضمان الكافي ضد التأميم وتمكنها من تحويل ارباحها واستثماراتها للخارج وعدم فرض ضرائب وحماية براءات التكنولوجية التي تملكها والالتجاء الى التحكم الدولي لفض المنازعات وبذلك تصبح مشاركة

الشركة الاجنبية في ملكية النفط قيداً على حرية الدولة وخاصة عند تحجيم انتاجها متى اقتضت حاجة السوق وفق للحصص الاوبك وتثير مشكلة من يتحمل عبء الطاقة المغلقة(٤٨).

أن اخطر ما يواجه مستقبل الصناعة النفطية هو البدء بحرب الاستيلاء على اكبر مخزون عالمي من النفط اذ تقوم الشركات النفطية الاحتكارية بالاتفاق مع الدول المنتجة للنفط على شراء جزء من الاحتياطي النفطي خاصة بعد ان اتسعت حركة التجارة الدولية في الاحتياطي النفطي المخزون في باطن الارض.اذ تضطر الدول النفطية تحت ضغوط اختلال اقتصادتها لبيع ثروتها المخزونة للغير وكما حصل في نيجريا والجزائر اذ باعت هاتين الدولتين جزء من احتياطها النفطي الى الشركات الاجنبية وهذا ما تسعى اليه شركات النفط العالمية في تحويل عقود الامتياز الحالية للبحث والكشف الى عقود شراء الاحتياطي لامر الذي يعني المشاركة المستقبلية في تملك جزء من هذه الثروة وهي في باطن الأرض(٤٧).

من أسباب الدعوة للخصخصة هي توفير رأس المال والتكنولوجيا اللذين يفتقر اليهما قطاع النفط العراقي لانه يمكن للعراق ان يوفر هذين الجانبين دون الخصخصة نظراً لضخامة احتياطية النفطي وكون نفقات الانتاج مازالت من ادنى النفقات في العام وجدير بالذكر ان شركات نفطية عديدة وقعت عقوداً لتطوير الموارد النفطية في العراق ففي التسعينات أي في ظل العقوبات الاقتصادية رغم بقاء قطاع النفط حكومياً وبدون التحول للخصخصة.

المبحث الرابع
مستقبل الصناعة النفطية

ستحدد ثلاثة عوامل على الاقل مسار التطور المستقبلي لصناعة النفط العراقية:

١ـ المتطلبات التقنية والمالية لتطوير القطاع النفطي.

٢ـ رد فعل البلدان الاعضاء في (أوبك) إزاء عودة النفط العراقي للدخول الى سوق النفط العالمية.

٣ـ المدى الذي يمكن أن يذهب إليه في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن نفطه وما يصدره منه.

ويتطلب العراق موارد تقنية ومالية واسعة النطاق لاعادة تأهيل قطاعه النفطي والانتاجي الـ٣.٢ مليون برميل يومياً التي كان ينتجها في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات من القرن العشرين ولابد من أن يكون العراق قادراً في الاجل القصير على استعادة مستوى إنتاج يومي يعادل ٢ مليون برميل على وجه السرعة. اما التوسع في الانتاج ليصل الى ٦ ملايين برميل يومياً فيستغرق ٣-٥ سنوات على الاقل وستطل٣٠-٤٠ مليار دولار فهناك احتياجات ومتطلبات واسعة لإنشاء منافذ تسويقية أكثر سعة وإمدادات الأنابيب النفطية، تطوير وإنشاء حقول نفطية وعمليات تنقيب بالإضافة إلى البنى التحتية النفطية الأخرى وجهود تنقيب وتوسيع في حقول مجنون. وكذلك هناك استثمارات مالية مطلوبة

في حقول بزركان، كركوك، رميلة، نهر عمر، الخباز وأبو غريب، بالإضافة إلى حقول القرنه والتي يؤمل أن تصل قدرتها الإنتاجية المستقبلية إلى مليون برميل يومياً من مستويات إلى ٢٥٠ ألف حالياً وإذا ما استطاعت شركة (سلا فنيفت) الروسية من بدء أعمال الحفر والإنتاج لحقل (الحيس) والذي حجمه مليار برميل فان العراق يستطيع إضافة ١٥٠ ألف برميل يومياً خلال السنوات الثلاثة القادمة من هذا الحقل، كذلك هناك اتفاق سابق مع شركة (توشال ألف) الفرنسية والتي يمكن من خلالها تطوير حقل مجنون والذي يتوقع أن يحتوي ما بين١٥–٢٥ مليار برميل كاحتياطي،وكما يتوقع أن يصل إنتاجه إلى ٦٠٠ إلف برميل يومياً خلال الفترة المقبلة فان العراق يمكن وبمساعدة (توتال ألف) من إيصال الإنتاج إلى ٢ مليون من هذا الحقل، كذلك يمكن رفع طاقة حقل نهر عمر إلى تقديراته الأولية البالغة ٤٠٠ ألف برميل يومياً والذي يصل حجم الاحتياطي فيه إلى ٦ مليار برميل.

هناك الكثير من المشاريع النفطية والتي يتمكن من خلالها العراق زيادة عوائده منها حقل الخمسة مليارات برميل (حلفاوية) وحقول ما تحت المليارين برميل مثل (الناصرية، حمرين، الغراف، الخور مالة) بالإضافة إلى اكثر من ٢٥ حقلاً جديداً، واكثر من ١٠٠ منطقة يتوقع أن تحوي على النفط فان مستقبل العراق النفطي(٤٨) مزدهر إلا أن زيادة إنتاج العراق ليصل الى ٤ او ٦ ملايين برميل يومياً يمكن ان يثير ردود فعل من اعضاء منظمة

الاوبك وقد يؤدي الى زيادة عرض النفط في السوق الدولية مما يؤدي الى انخفاض الاسعار وهو ما تحاول دول الاوبك تخفيضه والمحافظة على سعر مستقر نسبياً(٤٩). الا ان زيادة الانتاج يتطلب جوانب كثيرة فلا يمكن زيادة طاقته الانتاجية دون التطرق اليالتصدير او ذكر منافذه المحتملة او دون التطرق الى كيفية ادامة هذه الطاقة ودون توفير التمويل الكبير لتأهيل المنشأت الحقلية ومنها معدات الحقن المائي في المكامن التي عانت من استنزاف غير مقبول لطاقاتها الامر الذي ادى وحسبما يؤكده المختصون الى خسارات مكمنية كبيرة(٥٠) فلا يمكن زيادة الانتاج الا بعد ما يضمن تطبيق الاسلوب السليم المتعارف عليه وعدم زيادة الانتاج الا بعد توفير ما يتطلبه ذلك من خدمات مكمنية ومنشآت حقلية كفوءة.

كما لا يمكن استقراء مستقبل الثروة النفطية العراقية بمعزل عن التطورات السياسية والامنية وشكل الحكم في البلاد بعد الحكومة الثابتة وهل انه سيكون استقلالاً حقيقياً ذا شفافية او

استقلالاً شكلياً يحيطه بعض الغموض وما هي علاقة الولايات المتحدة الامريكية في مستقبل النفط العراقي فامريكا تريد السيطرة على نفط العراق حتى لو بصورة غير مباشرة من خلال شركاتها العالمية، والحصول على مورد نفطي مستمر وباسعار مخفضة وبكميات متزايدة وذلك لاستمرار رفاهيتها ولكونها اكبر مستهلك للطاقة في العالم في الوقت الحاضر وفي المستقبل على استمرار مؤشرات متوقعه، ان يصل استهلاك

الولايات المتحدة في سنة ٢٠٢٥ الى حوالي ٣٠ مليون برميل يومياً من النفط الخام بمقارنة بـ١٩.٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥(٥١).

كذلك رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على اكبر ثاني احتياطي في العالم والتحكم بالسياسة النفطية العالمية بما يضمن لها استمرار زعامتها على العالم والضغط على التكتلات الاقتصادية الاخرى وخاصة الاتحاد الاوربي واليابان التي تعتمد بشكل اساسي على استيراد النفط الخام من الخارج.

الاستنتاجات

١-يحتل قطاع النفط في العراق أهمية كبيرة في سوق النفط العالمية من حيث الاحتياطي الذي يقدر بثاني احتياطي في العالم وانخفاض تكاليف الانتاج وارتفاع نسبة النضوب في وقت يزداد الطلب على النفط وتقل فيه احتياطيات العالم ومن جانب اخر يعد القطاع النفطي المحرك والمصدر لرئيسي للاقتصاد العراقي.

٢- يعد العراق من أوائل الدول التي سعت إلى بناء صناعة نفطية قائمة على أساس وطني وقد حققت تطوراً كبيراً في هذا المجال واستطاعت ان تنفذ الكثير من المشاريع المهمة وتكوين كوادر على مستوى مهم من الكفاءة.

٣-تعرضت الصناعة النفطية في العراق الى إضرار كبيرة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي مما اضعف من الطاقة الإنتاجية وتوقف

الكثير من المشاريع وانخفاض التطور التكنولوجي وضخامة الاستثمارات الضرورية لتطوير هذا القطاع.

٤-ان الدعوة لخصخصة قطاع النفط كحل للتخلص من بعض المشاكل في هذا الوقت يتعرض لكثير من الصعوبات ويفتقر إلى عدد من الإجراءات الضرورية لهذا التحول خاصة في صناعة استراتيجية يعتمد عليها اقتصاد القطر بشكل أساسي.

٥-ان مستقبل الصناعة النفطية العراقية يمكن ان يكون زاخر ويتمكن ان يحتل مكانة متميزة في سوق النفط الدولية في حال توفر الامكانات المادية الفنية والادارية المطلوبة وحتى دون المرور بعملية الخصخصة استنادا الى ضخامة الاحتياط النفطي.

التوصيات

في ضوء التقييم السابق وعرض أهم التحديات التي تواجة الصناعة النفطية مع أشارة إلى تطور التاريخ المؤسساتي لهذه الصناعة وأهميتها على المستوى الدولي والمحلي، يمكن اقتراح بعض التوصيات لتطوير القطاع النفطي أهمها:

١-البقاء على القطاع النفطي مملوك للدولة، ومحاولة رفع الإنتاج من خلال تجاوز بعض العقبات والحفاظ على استمرارية التشغيل وحماية العمليات الإنتاجية وتوفير بعض الاحتياجات والمعدات والمستلزمات الإنتاجية التي يمكن الحصول عليها خاصة بعد رفع الحصار الاقتصادي

ودون الرجوع إلى لجنة النفط مقابل الغذاء، اذ ان إنتاج العراق من النفط بلغ ١.٧ مليون برميل يومياً وهو ليس بالرقم البعيد عن الكمية التي كان ينتجها قبل بدأ الحرب والبالغة ٢.٥ مليون برميل يومياً.

٢- الاعتماد في تطوير الاستثمارات النفطية على عقود الخدمات وبيوت تمويل أجنبية او التعاقد مع أحدى الشركات العالمية حول إمكانية تطوير المكامن النفطية العراقية او السماح للشركات الأجنبية بإنشاء فروع لشركات داخل العراق او إمكانية الاستثمار بالاشتراك مع الشركات الأجنبية في قطاع الاستخراج والخدمة وذلك للحصول على التكنولوجيا المطلوبة.

٣- لغرض ضمان وصول المشتقات النفطية إلى المواطن تتم التوسعة في بناء محطات توزيع الوقود لصالح القطاع الخاص العراقي على ان تشيد ضمن الشروط والمواصفات العالمية وعوامل البيئة وتحت اشراف الدولة والبناء والتنفيذ من قبل شركة المشاريع النفطية مقابل ثمن يدفعه المستثمر العراقي مع التوسعة في بناء مستودعات وقود في محطات او بالقرب منها لأغراض تمويل المحطات.

٤- ضرورة تطوير الجهاز الإداري لوزارة النفط والشركات التابعة له ومحاولة التخلص من السلبيات المتمثلة بـ(المركزية،الروتين الجامد، البيروقراطية،سوء التخطيط،سوء توزيع العاملين، المحسوبية، النزعة التسلطية، تفشي الفساد والرشوة والنظرة إلى المراكز الحساسة على أنها مواقع للكسب وللثراء).

الهوامش والمصادر:

١- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوابك لعام ٢٠٠٥
٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٢ -٢٠٠٤، ص.٢٨٨
٣-أنور يوسف العبد الله،دور النفط والغاز في القرن الجديد من الألفية الثالثة،النفط والتعاون العربي،المجلد ٢٦،العدد٢٠٠٠،،٦٢،ص.٥٣
٤- جان فرانسو، بانورما ٢٠٠٠،النفط والتعاون العربي،المجلد ٢٦،العدد ٩٣،٢٠٠٠،ص.١٦٣
٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤.
٦- جان فرانسو، مصدر سابق،ص.١٤٣
٧-أنور يوسف العبد الله،النفط وتعاون دول مجلس التعاون العربي، النفط والتعاون العربي،العدد٢٠٠٠،٦٤،ص.٥٤
٨-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢.
٩- حسين عبد الله جوهر،عبد الله يوسف، الخليج ومحاولت الهيمنة العالمية على منابع النفط، افاق استراتيجية،العدد٥، ٢٠٠٠،ص.٢٥
١٠- المصدر نفسه
١١- ناظم محمد نوري، الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي،بيت الحكمة، ١٩٩٧،ص٢٢.
١٢- تقرير الأمين العام السنوي الثاني والعشرين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت ١٩٩٥،ص.٥٤
١٣- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠١، ص.١٢٤
١٤- سالم توفيق النجفي،مستقبل التنمية، المستقبل العربي، العدد٣٠٥، ٢٠٠٤، ص.٨٨
١٥-المصدر نفسة،ص.٩٠
١٦- عماد عبد اللطيف سالم،مصدر سابق،ص.١٨٢
١٧ رمزي سلمان،السياسة النفطية، المستقبل العربي، العدد٣٠٥، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩٩
١٨-. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز،دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٥، ص.٢٦

١٩- عبد الستار محمد العلي،الطاقة وصناعة النفط والغاز في اقطار الخليج العربي،مركز دراسات الخليج العربي،جامعة البصرة،١٩٨٥،ص٣٠١.
٢٠- عباس النصراوي، مصدر سابق،ص٢٦.
٢١- عبد الستار محمد العلي، مصدر سابق،ص٣٠٢-٣٠٤
٢٢-. رمزي سلمان،مصدر سابق،ص٩٩.
٢٣- عباس النصراوي،مصدر سابق،ص٢٦.
٢٤ - د. صديق محمد عفيفي، التخصص واصلاح الاقتصادي المصري، مركز دراسات السياسة والاستراتيجية، جريدة الاهرام.
٢٥- د. مدحت محمد العقاد، مشاكل التحول الى القطاع الخاص في الدول النامية، دراسة للسياسة والتجارب، ١٩٩١، ص٥١.
٢٦- عباس النصراوي، مصدر سابق، ص١٣٢.
٢٧-عبدالعزيز سالم،ادارة عمليات الخصخصة واثرها في اقتصاديات الوطن العربي،جامعة عدن،١٩٩٧، ص٥.
٢٨- الخصخصة مراحل التحول والاثار المحتملة، اقتصاديات السوق العربي، العدد ١٠، ١٩٩٧، ص٥٤.
٢٩- رمزي سلطان، مصدر سابق، ص١٠٠.
٣٠- حسين عبدالله، موقف الدول المصدر للنفط من ضرائب الكربون،النفط والتعاون العربي،المجلد١٨،العدد٦٧،١٩٩٣، ص٣٨.
٣١- د. محمود عبدالفضل،النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية،عالم المعرفة،الكويت،١٩٨٩، ص٤٤.
٣٢- المصدر السابق، ص٥٩.
٣٣- نور الدين فراج، تمويل مشاريع النفط والغاز في الدول العربية، النفط والتعاون العربي، م ٢٤، ع٨٥، ٢٠٠٠، ص٢٦.
٣٤- المصدرنفسة.
٣٥- *www.AsharqAlwast*
٣٦- عاطف قبرص، مصدر سابق، ص
٣٧- سعد داود، الاصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق من *www.ssnp.inf*
٣٨- سعد داود، الاصلاحات الاقتصادية، مصدر سابق،
٣٩- لمى مضر، ازمة المشتقات النفطية في العراق وسبل معالجتها، المستقبل العربي العدد ٣٠٨، ٢٠٠٤، ص١٧٨.

٤٠- وليد خدوري، صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية من
www.arabictharwaproject.com

٤١- ابراهيم معروف، حالة الاقتصاد العراقي خلال عام، من
www.AsharqAlAWsat

٤٢- وليد خدوري، صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية،مصدر سابق

٤٣- عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص٥٧.

٤٤- سعد داود، الإصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق، من الإنترنت.
WWW.SSnp.info

٤٥- رمزي سلمان، مصدر سابق، ص١٠٤.

٤٦- عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص٥٧.

٤٦-أنور يوسف العبدالله، دور النفط والغاز في القرن الجديد من الألفية الثالثة.مصدر سابق،

٤٧-د. حميد الجميلي، المحدودات والإشكاليات الراهنة للنفط العربي، آفاق استراتيجية، العدد ٥،ص٦٤.

٤٨-رمزي سلمان، مصدر سابق، ص١٠٤.

٤٩-المصدر السابق، ص١٠٥.

٥٠-احمد مفيد، العراق بحاجة إلى ١٤ مليار دولار، اتحاد المصارف العربية، بيروت،، العدد ٢٤٦،.٢٠٠٠

٥١- عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص٥٧.

دوافع الخصخصة في العراق وسبل نجاحها

ملخص البحث

طبقت الخصخصة في العديد من دول العالم كواحدة من سياسات التنمية التي تهدف الى رفع كفاءة المشاريع وتخفيف من العبء المالي الذي تتحمله الدولة وفي ظل الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تطرح الخصخصة كحل لمعالجة المشاكل الاقتصادية في العراق.

تأتي اهمية البحث من ان الخصخصة تعد من السياسات الاقتصادية المهمة التي تتطلب كفاءة وشروط وقوانين لنجاحها كما تتطلب الاستفادة من خبرة الدول التي حققت نجاحاً وتجنب فشل هذه السياسة في بعض الدول. لذا فلا بد من معرفة اهداف هذه السياسة في الاقتصاد العراقي والعوامل التي تدفع اليها وسبل نجاحها.

ولغرض توضيح فكرة البحث تناول البحث موضوع وآليات الخصخصة واشكال تطبيق هذه السياسة وطرق خصخصة المؤسسات العامة. كما يوضح اهداف الخصخصة. ثم يعرض البحث واقع الاقتصاد العراقي ومبررات الخصخصة التي قسمت الى عوامل داخلية وعوامل خارجية ثم ينتقل البحث الى توضيح الصعوبات التي تواجه عملية الخصخصة في العراق وسبل نجاح هذه السياسة. واختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة

حققت سياسة الخصخصة منذ أواخر السبعينيات انتشاراً عالمياً واسعاً وطبقت في كثير من دول العالم بغض النظر عن العقائد السياسية ومستوى التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي واختلاف الموارد البشرية والطبيعية. وكانت أولى الحكومات التي تبنت هذه السياسة هي المملكة المتحدة ثم توسعت في معظم البلدان المتقدمة بعدها سياسة اقتصادية وبرنامجاً تنموياً. وأخذت عملية الخصخصة دفعة قوية بعد التسعينيات وتبنتها الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتحول الإصلاح الاقتصادي إلى موجة عالمية واسعة ترتكز بصورة أساسية حول تفعيل الدور الاقتصادي للقطاع الخاص وقد طبقتها الكثير من الدول النامية لأنها تمثل مطلباً تنموياً أو تحت ضغط وصفات صندوق النقد الدولي والإصلاحات الاقتصادية.

وفي العراق شهدت الخصخصة توسعاً ضيق النطاق في بعض المجالات الاقتصادية منذ بداية الثمانينات وعقد التسعينات، وفي خضم المشاكل الاقتصادية التي يشهدها العراق تطرح الخصخصة حلاً ومخرجاً للتخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها البلد في الوقت الحاضر.

تعد الخصخصة أحدى وسائل التنمية التي تهدف إلى رفع كفاءة اداء

المشروعات، وتعزيز المنافسة وقوى السوق، وتحسين المركز المالي للحكومة، وتخفيف العبء الذي تتحمله الدولة.

انطلقت عملية الخصخصة في العراق منذ بداية الثمانينيات ولكن بنطاق ضيق جداً بحيث لم تكن انطلاقة محسوسة وتوسعت هذه العمليات في نهاية الثمانينيات، وفي عقد التسعينيات شهدت هذه الظاهرة موجة عالمية تبنتها منظمات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ودول رأسمالية على مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقت في الكثير من الدول المتقدمة والنامية نتيجة تحولات في الايدلوجيات الاقتصادية من انهيار المبادئ التي كانت تنادي بالاشتراكية إلى انتهاج الليبرالية والتحرير الاقتصادي.

ويطرح مشروع الخصخصة في العراق بعد تغيير النظام السياسي كحل لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، والاستعانة بالقطاع الخاص لتوفير موارد مالية تساعد في تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لدعم القطاعات العامة وتحقيق التطور التكنولوجي.

بيد ان لهذا التحول آثاره السلبية في المدى القصير على سوق العمل التي تعاني من اختلالات كثيرة اذ تظهر البطالة فيها بشكل واضح خاصة وان تجارب الدول التي تحولت إلى القطاع الخاص قد اثبتت ارتفاع نسبة البطالة للتخلص من العمالة الزائدة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أن الخصخصة تعد من السياسات الاقتصادية المهمة التي تتطلب كفاءة وشروطاً وقوانيناً لنجاحها كما تتطلب الاستفادة من خبرة الدول التي حققت نجاحاً وتجنب فشل هذه السياسة في بعض الدول، لذا فلا بد من معرفة أهداف هذه السياسة في الاقتصاد العراقي والعوامل التي تدفع اليها وسبل نجاحها.

هدف البحث

يهدف البحث للتعرف على:

١ – العوامل التي دفعت نحو الخصخصة.

٢ – الصعوبات التي تلاقيها عملية الخصخصة في العراق.

٣– سبل نجاح الخصخصة.

خطة البحث

يعرض البحث مفهوم الخصخصة وآلياتها وأشكال تطبيق هذه السياسة وطرق خصخصة المؤسسات العامة، كما يوضح أهداف الخصخصة، ثم يعرض البحث واقع الاقتصاد العراقي ومبررات الخصخصة التي قسمت إلى عوامل داخلية وخارجية ثم ينتقل البحث الى توضيح الصعوبات التي تواجه عملية الخصخصة في العراق وسبل نجاح هذه السياسة، وأختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

مفهوم وآليات الخصخصة:

يمكن تعريف الخصخصة (*Privatization*) بأنها مجموعة السياسات أو الوسائل التي تهدف إلى تحويل الأعمال والمشاريع المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة. أو انتقال ملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص (سواء كانت مؤسسات أم رجال أعمال أم شركات وطنية أم أجنبية) بالاعتماد المتـزايد على آليات السوق والمنافسة وتقليص العوائق والقيود التي تحد من نمو القطاع الخاص[١].

أي أن إجراءات الخصخصة لا تشمل فقط مجرد التغيير في حقوق الملكية، بل إعادة تخصيص للموارد والأنشطة، وتغيير في المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص، وهي كذلك إعادة لهيكلة التنظيمات والمؤسسات التشريعية والاقتصادية في الدولة، وتنشيط سوق المال وجعلها أكثر انفتاحاً وتناغماً مع متطلبات السوق العالمية حيث غالباً ما يرتبط التحول إلى القطاع الخاص (في الدول النامية) بالتمويل الخارجي والاستثمار الأجنبي الخاص[٢].

ان موضوع الخصخصة ينطوي على ما هو أكثر من مجرد تحويل الملكية أو الإدارة من القطاع العام للقطاع الخاص، فالهدف الأساس والأهم يجب أن يكون مرتبطاً بتحسين الاداء وزيادة المردودية من الاستثمارات، ذات الجدوى الاقتصادية المنتجة.

ويرى بعض الاقتصاديين ان الخصخصة تمثل عنصراً من عناصر البرنامج التصحيحي الشامل الذي يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وبالتحديد الى اعادة هيكلة تدخل الدولة في قطاعات الإنتاج [٣]، اذ ينحصر عمل القطاع العام فيتحدد في التركيز على النشاطات ذات المنافع الكبيرة التي تستكمل أوجه القطاع الخاص ولا تنافسها. كتوفير الهياكل الأساسية لدعم القطاعات المنتجة مثل تطوير التكنولوجيا والري في الزراعة وتحسين هياكل النقل الأساسية لزيادة حركة السلع، وكذلك يتمدد نطاق عمل القطاع العام في استثمارات تطوير رأس المال البشري مثل الصحة والتعليم. بحيث تكون منافعها الخارجية كبيرة وتوجه إلى ذوي الدخل المنخفض، ويمكن تعريف الخصخصة بأنها نقل ملكية المنشآت العامة أو الحكومية وادارتها الى القطاع الخاص من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهذا يؤدي الى زيادة حصة القطاع الخاص وتراجع حصة الحكومة في النشاط الاقتصادي، بحجة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام وسوف ينجز اعماله بدرجة أعلى من الكفاءة، مما يستطيعه القطاع الحكومي ومستندة في هذه الحجة على منطق أن اليات السوق هي التي سوف تحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية [٤].

وبالرغم من وجود الكثير من الأشكال التي يمكن الأخذ بها عند تطبيق سياسة الخصخصة الا انه يمكن أن تندرج هذه الاشكال تحت

ثـلاثة بنود رئيسية تتمثل فيما يلي:

أولاً: تخصيص الملكية: ويتم فيها بيع ملكية المشاريع العامة جزئياً أو كلياً الى القطاع الخاص وتصفية المشروعات الحكومية غير الكفوءة[٥].

ثانياً: تخصيص الادارة: ويتم نقل ادارة المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة، وقد يتم ذلك عن طريق تأجير المنشأة مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة. وقد يتم عن طريق عقد إدارة يتولى فيه القطاع الخاص إدارة المنشأة على أن يتقاسم الربح الصافي مع الدولة ولا سيما بمشروعات الخدمات العامة.

ثالثاً: تخصيص مبادئ المشروع: ويتميز هذا النوع بتحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي تقلل من حق الملكية الفردية، كازالة بعض القيود التي تفرضها الدولة على الملكية الفردية أو السماح للقطاع الخاص بالدخول في إنتاج سلع وخدمات كانت حصراً على القطاع العام. كذلك يتضمن هذا النوع السماح للمستثمر القيام بمشروعات جديدة سواءاً كان هذا القطاع محلي ام أجنبي مقابل حصول القطاع الخاص على منافع من المشروع لمدة معينة بعدها ترجع ملكيتها للدولة، أو تأجير عدد من المشروعات العامة الى القطاع الخاص لمدة طويلة الأجل استناداً إلى عقد يتعهد فيه المستثمر بتطوير المشروع وتوسيعه والمحافظة عليه من خلال الإصلاحات والصيانة[٦].

واستـناداً لما سبق فان الخصخصة قد تكون بتحويل ملكية

المشروعات العامة للقطاع الخاص، أو تخفيف النظم والإجراءات الحكومية التي تقيد جزءاً من أنشطة القطاع الخاص، أو السماح للقطاع الخاص بالدخول للأنشطة التي يحتكرها القطاع العام، أو العمل على تطبيق الأساليب والمعايير الاقتصادية والإدارية للقطاع الخاص في القطاع العام، وينظر إليه باعتباره أسلوب جديد في تلبية متطلبات المجتمع وحاجاته وإعادة صياغة وتحديد دور الحكومة ومؤسساتها العامة في توفير تلك الحاجات [٧].

أما طرق خصخصة المؤسسات العامة فتتم بأساليب مختلفة أهمها[٨]:

١ - البيع لمستثمر رئيسي (أي مستثمر استراتيجي) يملك خبرة لازمة لإدارة المؤسسة المراد خصخصتها أو الذين يقدمون التقنية المتطورة اللازمة لتعزيز إنتاجية المؤسسة ودرجة تنافسها. ويساعد على انتقال العملية الإدارية دون حدوث هزات تؤثر على أوضاع الشركة المباعة. وقد اعتمدت تونس والمغرب على هذا الأسلوب بنسبة تقارب (٩٠٪) ومصر بنسبة (٤١٪) وفي الكويت بنسبة تقدر بحوالي (٢٥٪). ويعد هذا الأسلوب محوراً هاماً لجذب الاستثمار الأجنبي.

٢ - البيع من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة) الذي يتم بموجبه تحويل المؤسسات المراد خصخصتها إلى شركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام. وقد طبق هذا الأسلوب في الكويت.

٣ – البيع للعاملين واتحاد العاملين جزء من اسهم الشركة بشروط ميسرة، على أن يتم السداد على فترات طويلة، بما يزيد من انتماء العاملين لشركاتهم وبما يقلص من مقاومة بعضهم لعمليات البيع، ويعد هذا الاسلوب أكثر شيوعاً في مصر.

٤ – نقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة مع أبقاء حق الملكية في يد الدولة.

٥ – البيع المباشر بالكامل للقطاع الخاص سواء بأسلوب المزايدة أم الممارسة أم بالتفاوض المباشر اذا دعت الحاجة وذلك لكافة أصول ومقومات المشروع مع الأخذ في الاعتبار ان هذه الطريقة تتطلب دراسة جادة للسوق بما يضمن وجود مستثمرين على قدر من الكفاءة للشراء.

٦ – استمرار ملكية الدولة للمنشأة مع رفع الدعم عنها سواءاً كان هذا الدعم دعماً لأسعار الخامات أم المنتج النهائي. أم انهاءً لاية مزايا احتكارية تتمتع بها المنشأة في أي مرحلة من الإنتاج والتسويق وغالباً ما يصاحب هذه الطريقة برنامج أصلاح اقتصادي ويمكن للدولة أن تطبق جميع هذه الطرق أو تختار بعضها وذلك حسب الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها من خلال برامج واضحة ومحددة ومعلنة للخصخصة(١٠). وحسب طبيعة الأطر القانونية التي تحدد قواعد الخصخصة واجراءاتها، ومدى رغبة الحكومة في ابقاء سيطرتها على المؤسسات العامة والسرعة المبتغاة في تنفيذ الخصخصة وحجم أسواق

الأوراق المالية المحلية وقدرتها على استيعاب المطروح من أسهم المؤسسات العامة وموقف الرأي العام ونقابات العمال من الخصخصة، فضلاً عن خبرة الحكومة في مجالات الترويج والتفاوض وإبرام العقود[١١].

أهداف الخصخصة

تهدف عملية الخصخصة إلى مجموعة من الأهداف الرئيسية وضحتها الكثير من الدراسات والمؤسسات الدولية كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويمكن حصرها على النحو الآتي:

١ – العمل على تخفيف التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية، وتخفيف العبء الإداري الذي تتحمله من خلال توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد وإسناد مسؤوليات من القطاع العام اليه. ويزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر هذه المؤسسات مما يسمح للدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية أساسية [١٢].

٢ – تشجيع الأفراد والهيئات على امتلاك وحدات الإنتاج مما يعمل على توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأصول الإنتاج في المجتمع ويؤدي إلى أقامة اقتصاد اساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فتحقق بذلك مسؤولية المالك المباشر في الرقابة والمتابعة لممتلكاته مما يؤدي الى تعظيم العائد[١٣].

٣ – العمل على تحسين المركز المالي للحكومة، من خلال تقليص الاعانات المقدمة لمشروعات القطاع العام، وتقليص الاستثمار الحكومي،

وايجاد موارد مالية للخزانة العامة من خلال بيع المؤسسات العامة، بما يقلل الضغط على الميزانية العامة ويجعل السياسات المالية العامة أكثر مرونة وحيوية.

٤ – الاستغلال الامثل للموارد المحدودة من خلال جعل المشروعات التي تم تحويلها الى القطاع الخاص أكثر استجابة للمتطلبات التجارية وظروف السوق وتعزيز المنافسة وقوى السوق وتحسين كفاءة أداء المشروعات.

٥ – العمل على تطوير أسواق رأس المال وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة ودعم تطور السوق المالية(١٤).

٦ – زيادة الإنتاج كماً ونوعاً ورفع مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى خفض جماح التضخم باعتبار أن وفرة الإنتاج هي أحدى العوامل الأساسية في إعادة التوازن للعلاقة بين العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك(١٥).

٧ – تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي وجذب المدخرات الوطنية ورؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج للاستثمار مما يعد تدفقاً داخلاً يساهم في انعاش ميزان المدفوعات(١٦).

الا ان هناك اختلافاً في تطبيق هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، فالدولة التي اختارت نوعاً ملائماً من الخصخصة وبدون وصاية من

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف الى تقليل الأعباء المالية على حكوماتها ومحاولة الاستفادة من الامكانات المادية والبشرية للقطاع الخاص في دفع عمليات التنمية الاقتصادية إلى الامام، مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمية دور الحكومة في توفير البيئة الملائمة لاستثمارات القطاع الخاص والتفاعل معه خدمة لمسيرة التنمية الاقتصادية بمؤشراتها المختلفة.

أما الدول التي فرضت عليها الخصخصة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال برامج التكيف الهيكلي. فان تلك الخصخصة تهدف إلى تسهيل عملية دمج اقتصادات البلدان التي تحولت إلى القطاع الخاص بعجلات الاقتصاد الرأسمالي العالمي وربطها ربطاً تبعياً تحقيقياً لمصالح الاقتصاد الرأسمالي، دون الاهتمام بالأوضاع المتردية لاقتصاد الدول النامية، ويتم هذا الربط من خلال تراجع دور القطاع العام وبيعه إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وفتح الطريق أمام الشركات متعددة الجنسية[١٧].

واقع الاقتصاد العراقي

انتهجت الحكومة العراقية منذ بداية السبعينات سياسية تقوم على الملكية العامة واعتبرت الاشتراكية هي الطريق للتنمية ومارست مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيطر القطاع العام على الفروع الرئيسة والثانوية للاقتصاد مستفيداً من زيادة أسعار النفط في عام ١٩٧٣. بيد أن

الاقتصاد العراقي عانى منذ بداية الثمانينات من سلبيات عدة نتيجة لآثار الحرب العراقية الإيرانية، وانكماش المورد النفطي بسبب توقف منافذ تصدير النفط من جهة وتراجع أسعار النفط في السوق الدولية من جهة أخرى، مما انعكس على تقليص الاستثمار الحكومي وتقييد الانفاق الحكومي الجاري وحصره بالمشروعات التي تخدم المجهود الحربي والمشروعات الأكثر كفاءة اقتصادياً وتقليص الاستيراد السلعي للقطاع الاشتراكي وتوقف إنتاج بعض المصانع لعوامل عسكرية، مما أدى الى معدلات نمو سالبة في الاقتصاد منذ عام ١٩٨٣.

وفي عقد التسعينات ظهرت الكثير من التغييرات في النشاط الاقتصادي العراقي بسبب ظروف حرب الخليج الثانية والآثار المتراكمة للحرب العراقية الإيرانية وما تبعه من تخريب شمل مجمل نشاط القطاع العام. تفاقمت الحال بعد فرض الحصار الاقتصادي الذي كان أبرز آثاره توقف تصدير النفط الخام، وحرمان القطر من المورد الأساسي للدخل القومي وتقليص حاد للاستيراد السلعي نتيجة تقييد التجارة الخارجية ونقص العملات الصعبة. مما أدى إلى تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن توضيح سلبيات الاقتصاد العراقي خلال العقدين الماضيين بإيجاز:

١ – لم يستطع الاقتصاد العراقي تكوين فكر اقتصادي وسياسة اقتصادية واضحة وسليمة تتركز على المشاريع الإنتاجية التي توفر

للمواطن ما يحتاجه من السلع والخدمات الضرورية اليومية وانما ركز اهتمامها على الصناعات العسكرية.

٢ – قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي. فقد انخفض الإنتاج المحلي لمعظم القطاعات الاقتصادية لعدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بشكل كفوء وذلك لنقص الالات والمعدات والدمار الواسع الذي لحق بالقطاعات الإنتاجية من جراء الحروب والحصار الاقتصادي والاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة بشكل كبير، وعدم صيانة المكائن والمعدات وبالتالي انخفاض عمرها الإنتاجي [١٨]. فعلى سبيل المثال انخفضت القيمة المضافة للإنتاج الصناعي من (٧٥٩.٨) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (٣٩١) مليون دينار عام ١٩٩١ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠)[١٩].

٣ – العجز الواسع في الميزانية: وذلك لتباطؤ نمو الإنتاج المحلي من جهة وتزايد الطلب الكلي في الاقتصاد بمعدلات كبيرة من جهة أخرى، فقد تجاوز الإنفاق الكلي في بعض سنوات الثمانينات الدخل القومي. ففي عام ١٩٨٣ وصل الانفاق الكلي الى (١٢٣٢٤) مليون دينار في حين ان الدخل القومي لم يتجاوز (١٠٩٩٦) مليون دينار. وبشكل عام لم تقل نسبة الإنفاق الكلي عن (٩٦٪) في جميع سنوات الثمانينات[٢٠] بسبب زيادة الانفاق العسكري والنفقات التمويلية وارتفاع الانفاق الحكومي، واستمرار الاعتماد على الخارج في سد اغلب الاحتياجات الغذائية

والصناعية وليس على الانتاج المحلي، مما أدى الى حصول عجز في الميزانية الحكومية للدولة وازداد الأمر تفاقماً في ظل الحصار الاقتصادي وتوقف الأرصدة النقدية في الخارج في عقد التسعينات.

٤ – التضخم النقدي المفرط: عانى الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينات ولحد الآن من ظاهرة التضخم، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (١٠٠ ٪) عام ١٩٧٩ إلى (١٩٩ ٪) عام ١٩٨٥ والى (١٢٨٨ ٪) عام ١٩٩١ ثم وصل الى (٤٣٦٤ ٪) عام ١٩٩٦[٢١]. ويرجع ارتفاع نسبة التضخم بشكل كبير في عقد التسعينات إلى قلة العرض وشح سلعي واسع نتيجة التوقف عن الاستيراد وارتفاع تكاليف شحن ونقل وتأمين البضائع وارتفاع تكاليف الوسطاء[٢٢].

٥ – تدهور قيمة الدينار العراقي، فقد انخفضت القدرة الشرائية للعملة الوطنية المتداولة اتجاه العملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي، فبينما كان الدينار العراقي يساوي (٢ – ٣) دولار قبل عام ١٩٩٠ وصل سعر الدولار الى (٢٧٥٠) دينار عام ٢٠٠٠ نتيجة ارتفاع اسعار السلع بسرعة تزيد على السرعة التي نما بها عرض النقد ومن ثم فان القيمة الحقيقية للارصدة النقدية قد انخفضت باستمرار مما يفسر الهروب من الاحتفاظ بالنقود باتجاه الموجودات النقدية الحقيقية كالعقارات والذهب والسلع الاستهلاكية الدائمة والعملات الاجنبية. أي ان الطلب على الدينار كمستودع للقيم قد انخفض وحل محله

الدولار بشكل خاص في تأدية هذه الوظيفة وبقى الدينار وسيلة دفع ومبادلة داخلية.

٦- ضعف قدرة الدولة المالية واعتمادها على القطاع النفطي وتذبذب الاقتصاد حسب ارتفاع وانخفاض اسعار النفط وكمية الانتاج في السوق الدولية.

٧ - تخلف البنى التحتية وتعطيل الكثير منها كالطرق والجسور وقطاع الاتصالات ومحطات الكهرباء الماء.

٨- فضلا عن المشاكل الاقتصادية المذكورة التي لم تستطع الحكومات المؤقتة ان تتجاوزها، بل انها وقعت في اخطاء اقتصادية أخرى يمكن ان تكون نقاط ضعف أساسية في الاقتصاد العراقي اهمها:

أ) البقاء على بعض الوحدات الإنتاجية معطله كمعمل البتروكماويات والحديد والصلب ومعامل الإسمنت ومعمل الورق وغيرها التي لو عملت بطاقة إنتاجية لكن لها اثر ايجابي على الاقتصاد العراقي والتي من الممكن تشغيلها ببذل مزيد من الجهد والاستعانة بالكفاءات العراقية الموجودة.

ب) الزيادة المفرطة في رواتب بعض الفئات غير المنتجة و كان من الأفضل العمل بنظام الحوافز والمكافأة حتى لا تقتل روح الإبداع لدى العاملين وإعطاء أنصاف العامل المنتج وغير المنتج.

ج) فتح الحدود الخارجية للعراق وإلغاء الضرائب على السلع المستوردة فرغم أهمية السلع في الأسواق العراقية إلا ان للضرائب أهمية

غير تحصيل الإيراد المالي هي حماية السلع المحلية.

هـ) تأخير وصول السلع الغذائية مما يعمل على رفع أسعار المواد الأساسية التي تعل بدورها على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

و) ضعف الرقابة على الكثير من الوحدات الاقتصادية و انعدام الرقابة على المال العام مما عرض الكثير من المشاريع الجدية الى الخسارة والفساد الإداري والمالي.

ز) تركيز على المشاريع الهامشية والبسيطة وغير الإنتاجية التي لا تعطي مورد في المستقبل كان من الأجدر ان تركز على الوحدات الإنتاجية التي تزيد من الدخل القومي.

ط) ضعف الخدمات التي تقدم للمواطن وخاصة الكهرباء التي وصل الانقطاع فيها الى خمس عشر ساعة في اليوم،والماء التي انخفضت نسبة السكان الذين يحصلون على ماء صالح للشرب من ٩٠٪الى٦٠٪من مجموع السكان،وانخفاض الخدمات الصحية.

الخصخصة في العراق

انتهجت الحكومة العراقية سياسة الخصخصة منذ بداية الثمانينيات ففي عام ١٩٨٢ قام بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام الى الخاص بهدف اعطاء القطاع الخاص دوراً في الحياة الاقتصادية فقد عملت الدولة على اعادة صياغة موقع القطاع الخاص ونشاطه في النظام الاشتراكي عن

طريق القيام ببيع بعض المعامل والمصانع والانسحاب من بعض النشاطات الثانوية التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها، كما أعيد النظر بالتصرف الاقتصادي لمنشآت القطاع الاشتراكي في ضوء حسابات الكلفة والمردود الربحي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لينشط في مجال التجارة الخارجية والداخلية والزراعة وتوجهت الدولة نحو انشاء قطاع الصناعات العسكرية الثقيلة (٩).

وبدأت في عام ١٩٨٧ موجة جديدة من أساليب التحول للقطاع الخاص وتعزيز المنافسة اذ باعت الدولة عشرين مصنعاً الى القطاع الخاص وأعلنت في عام ١٩٨٨ عن قائمة بستة وثلاثين مصنعاً آخراً تروم بيعها. وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤٪ عام ١٩٧٨ الى ٣٧.٣٪ عام ١٩٨٩ وكما يظهر من بيانات جدول رقم (١) ويرجع اهتمام الدولة بفسح المجال أمام القطاع الخاص الى آثار الحرب العراقية الايرانية وضخامة الانفاق العسكري وانخفاض قدرة الدولة المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة وكمية الانتاج بسبب توقف منافذ تصدير النفط من جهة أخرى، وتقليص الاستثمار الحكومي وتقيد الانفاق الحكومي الجاري وحصره بالمشروعات التي تخدم المجهود الحربي من جهة ثالثة.

وفي عقد التسعينيات ارتفع اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي الى ٧٩.٥٪ عام ١٩٩٢ الى ٨٦.٤٪ عام ١٩٩٣ كما يظهر من

بيانات الجدول رقم (١) بسبب تضور نشاط القطاع العام، وتوقف مشاريعها الانمائية نتيجة حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي، وتوقف تصدير النفط الخام، وتقليص حاد بالاستيراد وضعف قدرة الدولة المالية، مما أدى الى تدهور معدلات نمو ناتج القطاع الاشتراكي بشكل يفوق مستوى التدهور في القطاع الخاص وعليه قامت الدولة بتخفيف القيود على كاهل القطاع الخاص الأمر الذي أدى الى زيادة تدخله في الحياة الاقتصادية. ابتعدت سياسة الخصخصة في العراق ما أمكن عن خصخصة الصناعات الإستراتيجية كالصناعات البتروكيمياوية والمصافي النفطية وصناعات الصلب والفوسفات إضافة إلى عدد من المنشآت العامة مثل سكك الحديد والكهرباء والماء والبنوك وشركات التأمين أما الصناعات الأخرى فكانت عرضة للتخصيص.

وبالرغم من أن الخصخصة قد مضى عليها فترة في العراق الا انها لم تحقق الأهداف المطلوبة ولم تقم بالمهام التي كان يقوم بها القطاع العام كما انها تواجه الكثير من الصعوبات التي تحد من سرعة التحول ويرجع ذلك الى:

تحويل المنشآت العامة التابعة للقطاع الزراعي بالكامل، ولم يتم اتخاذ الاجراءات ذاتها بشأن قطاعات أخرى، ففي القطاع الصناعي لم تشمل عملية الخصخصة الا على نسبة صغيرة قياساً لحجم هذا القطاع.

عدم توفر سوق للاسهم المالية بشكل منتظم.

سيطرة الحكومة على الجهازين المصرفي والمالي.

عدم ثقة القطاع الخاص باجراءات الحكومة.

عدم وجود شركات استثمار في القطر.

عم النزاهة في بيع المشاريع العامة فقد انتقلت مشاريع الى أشخاص غير كفوئين، فقد تم بيع المشاريع العامة بشكل واسع وسريع في كثير من الأحيان دون علم المهتمين بشراء هذا القطاع من الصناعيين والتجار وأصحاب الأعمال لقد عرضت مصانع عامة وكبيرة جداً للمزاد والبيع دون أن يعلن عنها في وسائل الإعلام فكانت من نصيب أولئك البعيدين جداً عن مجال المؤسسات الصناعية والإنتاجية.

جدول رقم (١)

تطور التوزيع القطاعي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي وبحسب النشاط الاقتصادي في العراق (١٩٧٨ ـ ١٩٩٣)

النشاط الاقتصادي	القطاع العام ٪				القطاع الخاص ٪			
	١٩٧٨	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٧٨	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٣
الزراعة والغابات والصيد	٨	٠.٠٢	صفر	صفر	٩٢.١	٩٩.٨	١٠٠	١٠٠
التعدين والمقالع	٩٩.٧	٩٨.٨	٩٩.٧	–	٠.٣	٠.١	٠.٣	–
الصناعة التمويلية	٦٣	٧٣	٣٩.٤	٤٦.٢	٣٧	٢٧	٦٠.٣	٥٣.٣

البناء والتشييد	١٥.٦	٥.٤	٨	٥.٣	٨٤.٦	٩٤.٦	٩٢	٩٥.٧
الماء والكهرباء	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر
مجموع الأنشطة السلعية	٨٠.١	٥٥.٤	٦.٦	٥.٥	١٩.٩	٤٤.٨	٩١.٢	٩٤.٤
النقل والمواصلات	٥٦	١٩.٢	٢.٣	١	٤٤	٨٠.٨	٩٧.٧	٩٩
تجارة الجملة والمفرد	٤٣	٣١.٨	٤.٥	٠.٨	٥٧	٦٨.٢	٩٥.٥	٩٩.٢
البنوك والتأمين	١٠٠	٩٩	٩٩.١	٩٩.٥	صفر	١	٠.٩	٤.٥
مجموع الأنشطةالتوزيعية	٥٠.٢	٤٤.١	١٥	٩.٥	٤٩.٨	٥٥.٧	٨٤.٥	٩٠.٤
ملكية دور السكن	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٩٧.٩	٩٠.١	٨٩.٤	٨٣.٦	٢.١	٩.٩	١٠.٦	١٦.٤
مجموع الأنشطة الخدمية	٧٧.٤	٧٠.٩	٧١.٨	٦٦.١	٢٢.٦	٢٩.٥	٢٨.٢	٣٣.٩
المجموع العام	٧٦	٦٢.٧	٢٠.٣	١٣.٥	٢٤	٣٧.٣	٧٩.٥	٨٦.٤

المصدر: د. نوفل قاسم علي، دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تجربة العراق / مجلة الاقتصادي، ١٩٩٩، ص٧٣.

وفي الغالب كانوا من ذوي السلطة ويملكون أرصدة مفتوحة ولكن بالدينار العراقي فاشتروا هذه المصانع وانتقلت ملكيتها العامة الى الخاصة البعيدة عن فهم العمل الصناعي وادارة مؤسساته الانتاجية. وصارت هذه المصانع الخاصة كمصانع المواد الغذائية والتي تعتمد على الانتاج المحلي تحتكر توريد المنتوجات الزراعية لها وحدها، مما عرض السوق الى شحة في بعض المنتوجات الزراعية التي عرفت بوفرتها كالطماطم والبقوليات وكانت تذهب الى المصانع لكي تحول الى معجون الطماطم ومعلبات البقوليات فيباع في الأسواق بسعر المستورد من الخارج.

ضعف في تقييم المشاريع التي تم خصخصتها فهناك مصانع ضخمة كلفت الدولة ملايين الدولارات بيعت بالعملة المحلية وبأرخص الأثمان لأشخاص معدودين لم يجرأ أحد على مناقشتهم نتيجة السلطة السياسية التي يتمتعون بها وقد شملت مصانع النسيج، ومصانع الألمنيوم، ومصانع الصابون، ومصانع الأسمنت، والمواد الغذائية،، ومزارع واسعة. وبذلك لم تكن الخصخصة بهكذا أسلوب مجدية فلن تساهم في تـنمية الرأسمالية المحلية بل عرضت ثروات البلد والمجتمع الى الضياع(١٠).

وبعد سقوط النظام السياسي في العراق تطرح سياسة الخصخصة كحل سريع للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق دون مراعاة السلبيات السابقة التي رافقت سياسة الخصخصة.

مبررات ودوافع الخصخصة في الاقتصاد العراقي:

وللخروج من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اعلنت السلطة السياسية المؤقتة الحاكمة في العراق عن عزمها تنفيذ خطة تخصيص شركات ومنشات القطاع العام. اذ سيتحول اكثر من (٩٠٪) من القطاع العام الى القطاع الخاص ومن ضمنها منشآت في مختلف القطاعات الحيوية (كالنقل والاتصالات وشركات الاسمنت والاسمدة والفوسفات والكبريت والادوية وصناعة اطارات السيارات وشركات الطيران وغيرها من المشاريع الاقتصادية) واستثنى من ذلك قطاعات النفط والكهرباء والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين المملوكة للدولة وذلك بشكل مؤقت حيث ستتم خصخصتها في المرحلة اللاحقة[٢٣].

فهناك عوامل عدّة التي دفعت الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة الى التحول الى القطاع الخاص. منها عوامل خارجية فرضتها التغيرات الدولية متمثلة بضغوط الدول الرأسمالية والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات المساعدات الدولية فضلا عن الشركات متعددة الجنسيات إضافة إلى العجز المالي بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وتراجع إيراداته.

وأخرى عوامل داخلية حدثت نتيجة تغير في فلسفة وأسلوب الدولة

في التنمية. وسوء إدارة الاقتصاد وتتمثل بفشل القطاع العام في تحقيق مخطط التنمية.ووجود قطاع عام كبير يتسم اغلبه بالترهل والتضخم الوظيفي ونقص الكفاءة.

وكذا الحال في العراق فقد دفعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية الى التحول الى القطاع الخاص. اذ تتمثل العوامل الداخلية بالآتي:

أولا: العوامل الداخلية:

١ – فشل القطاع العام العراقي في إدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية المطلوبة فلم تستطع الدولة ان تدير كل مرافق الإنتاج والتسويق. فقد أدى الاعتماد على القطاع العام كمحرك للنمو الاقتصادي خلال مدة ليست قصيرة الى تعاظم سيطرة المؤسسات العامة على الاقتصاد العراقي وإخضاعه لهيمنتها وقد حدث ذلك نتيجة للاعتقاد الذي ساد في إطار الاستراتيجية الشمولية التي كانت ترى ان آلية السوق ونظم الأسعار لا يمكن لها القيام بتخصيص الموارد بكفاءة. وان القطاع الخاص ليست لديه القدرة على المساهمة بفاعلية في تطوير الإنتاجية وتوفير مستلزماتها.

لقد أدت تلك الاستراتيجية إلى تعاظم دور القطاع العام وهيمنته على النشاط الاقتصادي الأمر الذي قاد إلى فشل القيود الإدارية في الكثير من المجالات الاقتصادية(٢٤). فضلا عن المشاكل التي تعانيها مشاريع القطاع

العام من تدني إنتاجيتها وارباحها. وانخفاض في نسبة العائد على استثماراتها وكثافة البيروقراطية الإدارية وبسط نشاطها الاقتصادي وضعف اكتراث وتحسس أصحاب القرار في المؤسسات العامة لطلب المستهلكين في السوق ومن ثم ضآلة استجابتهم في إدخال التعديلات الجوهرية على نوعية المنتوج بالشكل المطلوب أو ضعف أنشطة الرقابة على الأجهزة الإدارية العليا في مؤسسات الدولة مما يشكل عبئاً ثقيلا على موازنات الحكومة (٢٥). لذا فان تشجيع القطاع الخاص في العراق يعمل على تخفيف العبء الإداري الذي تتحمله الدولة وتقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

٢ – اختلال هيكل الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي ادى هذا الوضع الى ارتفاع الاهمية النسبية لهذا القطاع في تركيب الناتج المحلي واستنادا لهذا فان قدرة البلد المالية ترتبط بشكل اساسي بامكانيات القطر النفطية. ومن خلال ذلك يمكن معرفة اهمية القطاع النفطي في الحصول على العملات الاجنبية وفي تمويل الاستيراد وفي ميزان المدفوعات إضافة إلى دور هذه القطاع في تمويل الميزانية الاعتيادية وفي تمويل الخطط الانمائية.

فقد ادت الظروف السابقة التي مرت على العراق من حروب وحصار اقتصادي ونقص في المعدات والمستلزمات والمواد الاولية في المشاريع النفطية، فضلاً عن ذلك انخفاض سعر النفط الخام (من ٤٠

دولاراً للبرميل عام ١٩٨٠ الى ٢٠ دولاراً عام ٢٠٠٠) الى قلة الايرادات النفطية للعراق ومن ثم ضعف قدرة الدولة المالية وانعكست على انخفاض الاستيراد وتباطئ في المشاريع الانمائية التي كان العراق يتبعها وانخفاض جميع الخدمات التي كانت تقدم للمواطنين لرفع المستوى المعاشي. اذ لم تستطع الدولة ان تتحمل الاعباء المتزايدة مع قلة الايرادات النفطية. وبالتالي شجعت الدولة القطاع الخاص على الدخول في الحياة الاقتصادية.

٣ – ارتفاع حجم الديون: رغم اختلاف التقديرات حول تحديد الحجم الحقيقي للديون العراقية. فان المعلن منها حتى الان يظل ضخما فقد قدر البنك الدولي عام ٢٠٠٢ الديون الرسمية والتجارية للحكومة العراقية بـ (١٢٧.٧) مليار دولار في حين قدرته مجلة «ميس» في عام ٢٠٠٣ بـ (١١٨.٥) مليار دولار وتعد هذه الديون بمثابة حلقة ضعف في قضية اعمار العراق وذلك ليس لضخامة حجمها وانما لعدم توفر الاموال اللازمة لسدادها فضلاً عن التعويضات التي يدين بها العراق منذ حرب الخليج الاولى والثانية للعديد من بلدان العالم وعليه فان خصوصية الديون العراقية تدفع نحو البحث عن حلول غير تقليدية للتعاطي معه. ولو أراد العراق الاقرار بهذا المبلغ فانه ستتم جدولته لكي يسدد على دفعات وهذا ما وعدت به الجهات الدائنة. والجدولة تعني ان هناك فوائد سنوية على المبلغ الاجمالي المعلن للديون العراقية بواقع لايقل

عن (١٠٪) باحسن الاحوال أي حوالي (١٣) ملياراً تقريباً. واذا اضفنا الى ذلك التعويضات المطلوب ان يدفعها العراق سنويا وهو ما يمثل عبئاً على اعادة الأعمار. ولو عرفنا ان ايرادات النفط العراقي في حالة بلوغه الانتاج الاقصى او مستوى الإنتاج قبل الحرب وهو (٣.٥) مليون برميل يومياً. فستكون ايراداته بحدود (٣٠) مليار دولار سنويا.أي ان هذا المبلغ لن يغطي ما هو المطلوب دفعه[٢٦].

وبذلك فان الميزانية ستكون تحت ضغط الفوائد المتراكمة لسنوات طويلة قادمة وعليه فأن احدى الفرص الاوفر حظا للعراق لتنشيط اقتصاده هو التعامل مع احدى المؤسسات الدولية (البنك الدولي او صندوق النقد الدولي) الذي يعد التحول للقطاع الخاص احد شروطه رغم ان البنك الدولي والصندوق الدولي لا يمثل الحل الامثل على المدى الطويل الا انه سيساعد العراق في المدى القصير والمتوسط على تمويل مشاريع تنشيط وتنمية الاقتصاد حتى يستطيع من خلالها رفع الانتاجية[٢٧].

٤ – ضخامة تمويل المشاريع النفطية: نظراً لقلة مصادر التمويل المحلي وضخامة الاحتياطي النفطي العراقي الذي يمثـل المرتبة الثانية في العالم بواقع (١١٥) مليار برميل مما يشجع العراق لرفع طاقته الانتاجية من (٢) مليـون برميل يوميا الى (٣– ٤) برميل يوميا في المستقبل ولكن هذا الهدف الطموح يصطدم بنقص قطع الغيار وتقادم الالات المستخدمة في قطاع النفط وهذا يتطلب استثمارات ضخمة لاعادة تأهيل قطاعه النفطي

تقدر بـ (٤٠ - ٥٠) مليار دولار لانشاء البنى التحتية واحتياجات ومتطلبات واسعة لانشاء منافذ تسويقية اكثر سعة وامدادات للانابيب النفطية وتطوير وانشاء حقول نفطية وعمليات تنقيب وانشاء مشاريع نفطية اخرى لكي يتمكن العراق من خلالها زيادة عوائده.

ويحتاج العراق حسب تقديرات البنك الدولي والامم المتحدة الى (٩٦) مليار دولار للنهوض بمختلف قطاعاته على مدى السنوات الثلاثة القادمة[٢٨].

ونظراً لقلة الموارد المالية وصعوبة الاقتراض من الخارج لضخامة الديون العراقية في الخارج [٢٩]. لذا يتطلب الحصول على موارد محلية لسد هذه الاستثمارات الضخمة عن طريق بيع المشاريع العامة والتقليل من العبء الاداري الذي تتحمله الدولة والتقليل من الدعم المالي الذي تقدمه الى المشاريع العامة.

٥ - انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي: ادت احداث حرب الخليج الاولى والثانية وما تبعها من عقوبات اقتصادية طيلة عقد التسعينات حتى عام ٢٠٠٣ الى توقف عجلة النمو التكنولوجي في العراق وتأثر مختلف جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والصحية بهذه الظروف. وتضرر شبكة الاتصالات وهبوط مستويات التعليم وهجرة الكفاءات العلمية واستنزاف إمكانية الاقتصاد العراقي وبعد ان (أحيد) العراق بقوة

عن مسار التطور العلمي في الوقت نفسه حدث تطور تكنولوجي هائل في العالم الغربي وأصبح العالم كله خلال السنوات الأربعة عشر الماضية في صراع من أجل اللحاق بالثورة التكنولوجية في الغرب بينما العراق يصارع من أجل أبسط مستلزمات الحياة من الغذاء والدواء.

وهكذا اتسعت الفجوة التكنولوجية بين العراق والعالم مما يتطلب نفقات ضخمة وجهود كبيرة من أجل اللحاق بالثورة التكنولوجية في الغرب أو الدول المجاورة على الأقل أو الوصول إلى نفس المستويات وانتشار التكنولوجيا التي كانت لديه في عام ١٩٨٩، أما إذا أراد أن يصل إلى مستوى صناعة برمجيات متقدمة والعمل على انتشار الإلكترونية والدخول في مجال التجارة الإلكترونية المتطورة والإندماج مع القطاع الاقتصادي الجديد عالمياً فإن العراق بحاجة إلى (٢٠) مليار دولار[٣٠]. لذا لابد من الاستعانة بالقطاع الخاص العراقي للمشاركة في دور التنمية التكنولوجية عن طريق تخفيض القيود على هذا القطاع والسماح له بالمشاركة في بعض المجالات التي تسمح بتطور الجانب التكنولوجي.

٦ – تخلف البنى التحتية: تعرضت البنى التحتية في العراق إلى دمار كبير بلغت نسبته ما يقارب (٦٠ ٪) من الجسور والطرق والاتصالات وقطاع توليد الكهرباء ومن (٣٠ – ٥٠ ٪) في بقية القطاعات وكان الدمار أضعاف مضاعفة في الحرب الأخيرة[٣١].

لقد عملت الظروف السابقة والاهمال ونقص مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات والتقادم الفني والتكنولوجي إلى تخلف البنى التحتية في كافة محافظات العراق وفي قطاع الكهرباء خاصة الذي وصل الانقطاع فيه إلى عشر ساعات في اليوم وقد يصل إلى أعلى من ذلك في بعض الأوقات مما أثر على العديد من القطاعات المعتمدة على الكهرباء كذلك نقص المياه الصالحة للشرب بسبب نقص مواد التصفية وتقادم الأنابيب فضلاً عن ضعف قطاع الاتصالات الذي يعاني من التدمير، إذ أن هذا القطاع لا يصلح لمواكبة التطور الحاصل في العالم إذ أن نقل البيانات أو المعلومات أصبح أحد مقاييس التقدم التكنولوجي، وتعد معدلات استخدام الهواتف قياساً إلى عدد السكان في العراق الأقل ضمن المنطقة إذ أن النسبة مساوية إلى الواحد في المئة في مجال الهواتف النقالة، لذا على العراق أن يعمل على نشر الهواتف النقالة بما نسبته (١٠٪) من مجموع السكان في المرحلة الأولى بغض النظر عن نسب الهواتف الثابتة التي يصل استخدامها إلى ثلاثة أشخاص لكل مائة (٣٢).

وبالتالي لا تتركز أهمية عملية التخصيص وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بتحسين المردودية فقط بل يترافق مع ذلك الاستفادة من نقل التقنية وتكوين الكوادر وتوفير التمويل اللازم للتطوير والتوسع عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

٧ – لقد عملت ظروف الاحتلال واعتبار الولايات المتحدة

الأمريكيـة وبريطانيا مسؤولتين عن تسيير أمور العراق الاقتصادية بقرار من الأمم المتحدة إلى دفع هاتين الدولتين لتصفية القطاع العام والتحول بشكل سريع إلى القطاع الخاص، فالولايات المتحدة تحاول فرض نظام اقتصادي دولي تتحد فيه الأولويات وفقاً لآلية السوق فالخصخصة وآلية السوق والمنافسة محور السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واداة هامة من أدوات تحقيق العولمة الاقتصادية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقه في العالم وخاصة في الدول النامية.

وعليه في ضوء الظروف الاقتصادية السابقة التي مر بها العراق يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من الخصخصة بـــ:

١– تحسين المردودية ورفع كفاءة المشاريع الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد بما يعزز النمو الاقتصادي والمقدرة التنافسية.

٢– تعزيز دور القطاع الخاص في النمو والتنمية وتوجه القطاع العام نحو المشاريع التي تخدم التنمية البشرية.

٣– الاستفادة من القطاع الخاص في تحقيق التطور التكنولوجي ونقل التقنية المطلوبة وتكوين كوادر عراقية.

٤– تكوين موارد مالية للبلد تستخدم في تطوير البنى التحتية وتطويـر مشاريع نفطية.

٥- خلق سوق محلية وتشجيعها لرأس المال وبخاصة عن طريق حصص مؤسسات القطاع العام والمساهمة في أسواق التداول الذي من شأنه توسيع الطاقة الاستيعابية خاصة وأن هذه الطريقة في الخصخصة تتميز بشفافية كبيرة مقارنة مع أسلوب البيع[٣٣].

٦- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر توفير مناخ جاذب لها، وتوفير التمويل اللازم للتطوير والتوسع عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية لرفع الكفاءة الانتاجية وصولاً الى رفع حجم الناتج الاجمالي المحلي.

ثانيا: العوامل الخارجية:

حققت سياسة الخصخصة ومنذ أواخر السبعينات انتشاراً عالمياً واسعاً لم تحققه سياسة اقتصادية من قبل، فقد طبقت في الكثير من دول العالم وبغض النظر عن العقائد السياسية ومستوى التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي ووفرة الموارد الأولية والبشرية والطبيعية فقد انتشرت هذه السياسة في العالم الحديث بشكل متسارع ومستمر سواء في الدول المتقدمة (بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، اليابان) أو الدول النامية (تركيا، ماليزيا، الأرجنتين، سنغافورا، المكسيك، البرازيل)[٣٤] والدول العربية (مصر، الأردن، المغرب، الجزائر، دول مجلس التعاون) وعليه فإن الخصخصة ينظر إليها بوصفها مطلب تنموي تتبعه الدول التي تسعى

نحو التقدم وتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. في حين ينظر البعض الآخر للخصخصة بأنها عملية فرضتها التطورات الدولية نتيجة اتساع الفجوة بين الدول النامية والصناعة وفشل مشاريع التنمية في الدول النامية فعلى سبيل المثال كانت ثلث مشروعات القطاع العام الصيني تعمل بخسائر (في عام ١٩٩٠)، وفي سريلانكا كان نصف المشروعات المملوكة للدولة تتعرض لخسائر مستمرة وهذه الخسائر تغطى عادة بالاعانات التي تمثل(٢٠٪) من الإنفاق الحكومي و(٦٠٪) من العجز بالميزانية العامة للدولة، وفي الكاميرون كانت خسائر القطاع العام تتجاوز إيرادات الدولة من النفط، وأصبحت مشروعات القطاع العام تشكل عبئاً على ميزانية الدولة بدلاً من أن تكون مصدراً لموارد جديدة ناهيك عن تدني معدلات العائد التي تحققها فضلاً عن إسهامها في تصعيد حدة أزمة الديون الخارجية، حيث تستأثر هذه المشروعات في بعض الدول بحصة الأسد من الزيادة في المديونية الخارجية لبلدانها، مما أدى إلى تضاعف القروض الخارجية للدول النامية ثلاث عشرة مرة في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ كانت (١٠٠) مليار دولار عام ١٩٧٠ ارتفعت إلى (٣٥٠) مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم إلى (٦٥٠) مليار دولار عام ١٩٩٠، ومنذ مطلع الثمانينات أصبح المناخ الدولي أكثر سوءاً تجاه مساعي التنمية، حيث تباطىء النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المانحة للمعونات ونشطت مؤسسات التمويل والتنمية وفي مقدمتها

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تقترح البديل بالتحول إلى القطاع الخاص في إطار سياسات التصحيح الهيكلي المعززة لآلية السوق وقوى المنافسة(٣٥).

وبعد أن تبنت الدول الرأسمالية سياسات تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ومن أجل تعميم تجربتها على البلدان النامية، فقد جندت لهذا الغرض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين أصبحا يعدان التحول إلى القطاع الخاص شرطاً مسبقاً لمنح استثماراتها أو المعونات أو القروض للدول النامية فضلاً عن الضغوط التي مارستها وكالة المعونات الدولية *usaid* التي عدت التحول إلى القطاع الخاص هدفها الأول.

وفي مطلع التسعينات أخذ التحول إلى القطاع الخاص دافعاً جديداً أثر انهيار الاتحاد السوفيتي الذي صور على أنه انتصار للرأسمالية، وتعثر كثير من التجارب التنموية في العالم النامي، مما اتاح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للاعلان بشكل واضح عن برنامجها الجديد (العولمة) الذي تعد سياسات الخصخصة قاعدته الاقتصادية والذي من شأنه الغاء القيود على التجارة الخارجية وحركة رأس المال والخدمات والمعلومات ثم تحقيق الكفاءة وتيسير النمو على المستوى العالمي وفقاً للرؤيا الرأسمالية الأمريكية المعاصرة، اذ أن الغرض الحقيقي من سعي الدول الرأسمالية لتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص في الدول النامية تسهيل عودة

شركاتها العملاقة للسيطرة على اقتصادات الدول النامية بشكل مباشر من خلال امتلاكها للأصول الرأسمالية والقطاعات الحاكمة في تلك الدول، لأن الحرية الاقتصادية وتقييد دور الدولة سيفضي الى اندماج القطاع الخاص بحركة الرأسمالية العالمية (٣٦).

وكذا الحال في العراق فهناك عوامل خارجية دفعت لهذا التحول، فالاقتصاد العراقي أسوة باقتصاد العالم الثالث شديد الانكشاف للعالم الخارجي (بدلالة ارتفاع نسبة الصادرات والاستيرادات للناتج المحلي الاجمالي). كذلك ضعف الاقتصاد العراقي عن مواجهة التغييرات الدولية وذلك بسبب ما يتصف به من سلبيات فرضها الحصار، تتمثل بنقص في النقد الأجنبي واستمرار الضغوط على الدخول والحد من القدرة على دعم الواردات والحد من قدرة الدولة على تنمية البنية الاساسية (الاقتصادية والاجتماعية) بهدف توسيعها لتلبية احتياجات السكان المتزايدة وتحديثها وأعادة هيكلة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات والنفط من أجل تعزيز قدرة هذه القطاعات على ولوج أسواق المنافسة الدولية أو التنافس مع الواردات المماثلة (٣٧).

الصعوبات التي تواجه عملية الخصخصة في العراق

ان التحول للقطاع الخاص يؤدي على الأمد القريب الى تكاليف اجتماعية لا يمكن تجاهلها خلال الفترة الانتقالية تتمثل في تدهور وضع

العمالة بسبب تسريح اعداد هائلة من القوى العاملة ورفع اسعار السلع والخدمات الأساسية، ومن ثم زيادة حالة الفقر والعوز في المجتمع العراقي[٣٨].

وباختصار تواجه عملية الخصخصة في العراق عدداً من الصعوبات أهمها[٣٩]:

١– عدم توفر الموارد المالية الضرورية اللازمة للمؤسسات المعروضة للتخصيص حيث تعاني هذه المؤسسات عجزاً مالياً كبيراً.

٢– يؤدي تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العامة التي يتم تخصيصها الى زيادة مشكلة البطالة، مما يؤدي الى نتائج اجتماعية سيئة ناجمة عن تفاقم مشكلة البطالة.

٣– نقص الخبرات اللازمة في بعض الحالات لتشغيل مثل هذه المؤسسات.

٤– ارتفاع أسعار بعض المواد في حال الغاء دعم الدولة، وبخاصة تلك المواد التي سيتم تحرير اسعارها.

٥– عدم وجود اجراءات الشفافية التي تشمل تطبيق معايير محددة سلفاً ومعلن عنها ووضع العطاءات بطريقة محددة وواضحة، واستخدام مستشارين معتمدين التقييم وتسويق المؤسسات المرشحة للخصخصة وتنفيذ العملية.

٦- غياب الأسواق المالية المتطورة في العراق، اذا ان قدرة هذه الأسواق هو توسيع لقاعدة الملكية وتسريع لنقل هذه الملكية الى القطاع الخاص كما انه يتوقع من الخصخصة بدورها أن تعطي دفعاً لتطوير هذه الأسواق(٤٠).

سبل نجاح الخصخصة في العراق

في الواقع ان برنامج تحويل ملكية الدولة الى الملكية الخاصة يحتاج الى مجموعة من السياسيات والوسائل والأولويات التي تعد بمثابة البنية الأساسية اللازمة لضمان نجاح هذا البرنامج. فالخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها بل وسيلة لرفع كفاءة الاداء العام لقطاع الأعمال مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وايجاد فرص عمل جديدة وانخفاض الاسعار وتحسين ميزان المدفوعات وكلها نتائج تقود الى النتيجة النهائية وهي تحقيق رفاهية المواطن اقتصادياً واجتماعياً (٤١).

ان الفشل الذي آلت اليه مختلف تجارب الخصخصة في الكثير من البلدان يرجع الى عدم توافق الاتجاه الخاص للرأسمالية مع هدف الفعالية الاجتماعية والاقتصادية في ظروف تتسم بانسحاب كلي للدولة، فلا بد ان تكون العملية موضع انتقاء حذر للغاية، حتى وان كانت خصخصة بعض مؤسسات الدولة ضرورية فلا بد من اتباع سياسة قائمة على الحذر والانتقاء.

ان خصخصة المؤسسات الحكومية والبنى التحتية والموانئ والمطارات

تتطلب مسؤوليات أكثر تعقيداً وتتطلب معلومات اضافية أكثر تخصصاً من قبل المختصين لأن التحول للقطاع الخاص ليست عملية سهلة، وانما هي عملية معقدة وتحتاج الى خبرة خاصة كما تحتاج الى زمن لتنفيذها وتمر بعدة مراحل، كما لا بد من توافر شروط اساسية لتنفيذ هذه العملية أهمها:

١– القيام بعمليات التقييم الدقيقة والعادلة للمشروعات المرشحة لعملية الخصخصة اذ تمثل عملية التقييم خطوة متقدمة خلال عملية التحول، وهي تكسب تلك الأهمية نظراً لارتباطها بتقييم أصول وثروة المجتمع التي تكون دائماً محل انتقاد خاصة في الدول النامية، لذلك تكتنف عملية تقييم المشروعات صعوبات كثيرة سواء في تقدير قيمة الوحدات المباعة أم في تحديد الملكية المطلوبة [٤٢]. ويمكن تصنيف المؤسسات العامة بحسب مستوى الاداء الاقتصادي والمالي على ثلاث فئات: ممتازة ومتوسطة وضعيفة الاداء ويساعد هذا التصنيف على اختيار المؤسسات التي يبدأ بها التخصص ويفضل البداء بتخصيص المؤسسات الضعيفة وذلك لانقاذها من الافلاس ولتخفيف العبء عن الميزانية الحكومية وقد اتبعت تونس هذا الاسلوب.

٢– اصلاح البيئة التشريعية المحيطة بالمؤسسة واتاحة الفرصة لها لاصلاح نظامها الداخلي واختيار النظام الداخلي المناسب من خلال التعامل مع ظروف السوق والبيئة التشريعية، كما تتضمن تقوية ودعم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة. مع اختيار الادارة المناسبة سواء اكان

بالابقاء على مديري المؤسسات العامة أم باستبدالهم بمديرين متخصصين[٤٣].

٣–على الدولة أن تبقي على أنواع معينة من المشاريع بيد القطاع العام وان تحتفظ بها بالكامل وهي الشركات الكبرى التي تزيد قيمتها على (١٠٠) مليون دولار والشركات التي تحتكر الانتاج في سلعة معينة(كالصناعات النفطية والبتروكيمياوية) والشركات التي تزاول نشاطها في مناطق استراتيجية والشركات التي تمتلك تكنولوجيا نادرة وليس من مصلحة الدولة انتقالها الى دولة أخرى [٤٤].

٤– معالجة قضية العمالة الزائدة في المؤسسات العامة التي لا بد من حلها قبل نقل الملكية، وهناك أساليب عدّة متاحة في هذا المجال منها اعطاء مكافأت مغرية لترك الخدمة تطوعاً وتمليك العمال نسبة معقولة من اسهم المؤسسة وأن يقترن التخصيص ايضاً بسياسات التدريب واعادة التأهيل.

٥– من القضايا المهمة المتعلقة بعملية التخصيص موضوع ادارة هذه العملية وسرعة تنفيذها ومجال التنفيذ، ومن المفضل أن يقوم بادارة عملية التخصيص جهاز مركزي ذو كفاءة عالية ولديه المرونة والاستقلالية اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة على ان يقوم بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة ويجب أن تتسم عملياته بالشفافية والمسؤولية، وفي مجال ادارته عملية التخصص في البلدان العربية نجد أن كلاً من الجزائر ومصر

والمغرب قد انشأ جهازاً متخصصاً مستقلاً لهذا الغرض على هيئة وزارة[٤٥].

٦- جملة القوانين والأنظمة التي تنظم الملكية الخاصة و قانون منع الاحتكارات و قانون الشركات و قانون الضرائب و قانون السوق و رؤوس الأموال و قانون الاستثمار.

٧- زيادة المشاركة العامة في الخصخصة عن طريق المزج ما بين بيع السهم الى مستثمر استراتيجي والعرض العام للأسهم.

٨- زيادة القدرة الاستيعابية لاسواق المال عن طريق توسيع قاعدة الاكتتاب وادراج المؤسسات المرشحة في البورصة [٤٦].

٩- الخصخصة لا تعني الغاء دور القطاع العام، بل تتطلب تعزيز بعض مهامه الأساسية والتخلي عن المهام التي يمكن ان تضطلع بها المؤسسات الخاصة وتحديد دور الأجهزة الحكومية في مراقبة النشاط الاقتصادي دون تدخل مباشر في الانشطة الانتاجية والخدمية كما اعتادت على ذلك، ولن ينجح برنامج الخصخصة الا بانحسار الاجهزة البيروقراطية بكل صورها واشكالها عن التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي.

١٠- يفضل وضع برنامج المساعدة في تخفيف عبء ارتفاع الاسعار الذي يحدث في مرحلة برنامج الخصخصة لمساعدة محدودي الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

١١- على الحكومة أن تضع سياسات مالية ونقدية لتشجيع الاستثمار

في انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة كنظام الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز الاقتصادية كما لا بد من سياسة عامة للرقابة على الجودة وتحقيق برنامج شامل للجودة الكلية (*TOM*) واتباع المعايير التي وضعها نظام ٩٠٠٠.

١٢– عدالة توزيع التنمية بين المناطق الجغرافية له تأثيره الفعال في ربط الاقاليم والمحافظات بالعاصمة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والقضاء على مشاكل التكدس في العاصمة ومن ثم فان نجاح برنامج الخصخصة مرهون بقدرته على عدالة توزيع الانشطة الاقتصادية بين الاقاليم والمحافظات (٤٧).

الاستنتاجات

١- الخصخصة هي تحول ملكية وادارة المشروعات الاقتصادية العامة الى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتغير في المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين. وهي اسلوب جديد في تلبية متطلبات وحاجات المجتمع واعادة صياغة وتحديد دور الحكومة ومؤسساتها العامة في توفير تلك الحاجات.

٢- هناك عدة أشكال للتحول الى القطاع الخاص منها تخصيص الملكية وتخصيص الادارة وتخصيص مبادئ المشروع كما ان هناك اساليب عديدة للخصخصة مثل البيع لمستثمر رئيسي أو البيع من خلال اسواق

الاوراق المالية (البورصة) أو بيع جزء من اسهم الشركة الى العاملين وغيرها من الاساليب التي تختلف حسب سياسة الدولة والهدف من تطبيق الخصخصة.

٣- تهدف الخصخصة الى تحسين المركز المالي للحكومة وتخفيف العبء الاداري الذي تتحمله الدولة من خلال تقليص الاعانات المقدمة للمشروعات العامة كذلك تحسين كفاءة اداء المشروعات وتعزيز المنافسة فضلاً عن جذب الاستثمار الاجنبي والاستفادة من التطور التكنولوجي والمالي الذي تمتلكه هذه الشركات.

٤- هناك عوامل دفعت الى الخصخصة في العراق منها ضعف القطاع العام وفشله في ادارة البلاد وعدم وجود فكر اقتصادي واضح وحصول عجز واسع في الميزانية والاعتماد على عوائد النفط الخام في تمويل الاقتصاد وارتفاع المديونية والتضخم النقدي وضعف التطور التكنولوجي وضخامة اعادة اعمار العراق، فضلاً عن ظروف الاحتلال التي سرعت من عملية التحول. كما لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في هذا التحول اذ شهدت سياسة الخصخصة منذ أواخر السبعينات انتشاراً عالمياً واسعاً كما عملت المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً كبيراً في دفع الدول النامية نحو الخصخصة.

٥- ان لعملية الخصخصة صعوبات على الوضع الاقتصادي

والاجتماعي العراقي على المدى القصير منها زيادة نسبة البطالة ونقص الخبرات اللازمة في بعض الحالات وارتفاع اسعار بيع المواد بسبب رفع الدعم عنها.

٦- يمكن تخفيف الصعوبات التي تترتب على عملية التحول الى القطاع الخاص باتباع مجموعة من السياسات والاجراءات المطلوبة لانجاح عملية الخصخصة.

التوصيات

١- على العراق اذا أراد أن يحسن وضعه المادي أن يستفيد من أمواله المجمدة في الخارج التي تقدر بـ (١٥) مليار دولار ومستحقات اخرى على بعض الدول التي تتمثل بديون وفوائدها فضلاً عن أصول وحصص مشاركة في مشاريع مشتركة ـ خاصة في الاردن ومصر والسودان ـ كذلك استغلال الاستفادة من الثروة النفطية الكبيرة التي تقدر بثاني احتياطي نفطي في العالم فقد استطاع العراق أن يحقق فائضاً قيمته (٥٠) مليار دولار (نقد وذهب) خلال سنوات ١٩٧٣ – ١٩٨٠ بسقف انتاجي لم يتعد الثلاثة ملايين وسبع مئة الف برميل يومياً رغم تنفيذ خطط طموحة وضخامة حجم الانفاق.

٢- يتوجب الشروع بحملة اعلامية جماهيرية لاطلاع المواطنين واعلامهم بعملية الخصخصة والأسباب من وراء ذلك والمردودات

المتوقعة لغرض بناء ونيل ثقة الناس من برامج الخصخصة.

٣- العمل على تقليل اضرار التحول الى القطاع الخاص بحيث لا تؤدي الى مزيد من المشاكل في الاقتصاد العراقي وارتفاع نسبة البطالة من خلال اتباع سياسة تعمل على تقليل عدد العاطلين عن العمل كاعتماد معيار اختيار تخصص الشركة أو المشاريع التي ليس فيها فائض من العمال مما يقلل من نسبة الفصل كما حدث في المغرب أو اشراك الموظفين في بعض الحالات في حصص أو اسهم شركة في المؤسسات المتخصصة.

٤- مراقبة عملية الخصخصة لانها مشروع ضخم مع تفضيل التدرج والدراسة التامة والمتأنية والشاملة لكل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا التوجه.

٥- ضرورة الاستفادة من تجارب الخصخصة في الدول العربية وتبادل الخبرة ودعم الاتصال المعلوماتي لتبادل خبرات الاصلاحات الاقتصادية والافكار والمستجدات بشأنها.

٦- التأكيد على أهمية دور القطاع العام وضرورة تحوله الى قطاع ديناميكي ذي نجاح واعادة هيكلته حتى يتمكن من التحولات ويتكامل مع القطاع الخاص.

٧- ضرورة مراعاة اتباع كافة الطرق والاساليب العلمية والاقتصادية والقانونية والمالية والمحاسبية في تقييم المؤسسات التي سيتم تحويلها من

القطاع العام الى القطاع الخاص.

٨- يجب أن يسبق عملية الخصخصة وضع خطة وطنية لاستخدام الاموال المحصلة من عملية الخصخصة من أجل النفع العام.

٩- ضرورة تدعيم المنظومة الاحصائية وتبادل المعلومات الاقتصادية بشفافية وانشاء وتطوير مؤسسات تضامنية لمواجهة الانعكاسات السلبية المحتملة في المدى القصير من اجراءات الخصخصة.

١٠- ضرورة تكييف مناهج التربية والتعليم والتدريب لمسايرة متطلبات المرحلة الجديدة.

الهوامش والمصادر

١- د. صديق محمد عفيفي: التخصص واصلاح الاقتصاد المصري، مركز دراسات السياسة والاستراتيجية، جريدة الاهرام،١٩٩١، ص٦.

٢. د.مدحت محمد العقاد: مشاكل التحول الى القطاع الخاص في الدول النامية، دراسة للسياسات والتجارب، المجلة العلمية، جامعة قطر، العدد الثاني، ١٩٩١، ص٢٨٠.

٣. د. عبد العزيز سالم: ادارة عمليات الخصخصة واثرها في اقتصاديات الوطن العربي، جامعة عدن، ١٩٩٧، ص٥.

٤. د. مدحت محمد، المصدر السابق، ص٢٨٠.

٥. المصدر نفسه.

٦ . د. محمد صالح القريشي، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الاداء التنموي ومنطق صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصادي، بحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين، ١٩٩٩، ص٣٩.

٧. المصدر نفسه.

٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، ص١٧١.

٩. الخصخصة مراحل التحول والاثار المحتملة، اقتصاديات السوق العربي، العدد (١٠)،١٩٩٧، ص٥٤.

١٠. د. مدحت حسنين: التخصصية السياسية العربية بشأنها ودواعيها والأهداف المرجوة منها، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، الكويت، ١٩٩٣، ص٢٨.

١١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، ص١٦٥.

١٢. عبد العزيز سالم: المصدر السابق، ص٣٣.

١٣. د. مدحت حسنين: المصدر السابق، ص ٢٣.

١٤. مؤسسة التمويل الدولية، النشرة السنوية لعام ١٩٩٤، ص١٢.

١٥. د. مدحت حسنين: المصدر السابق، ص ٢٣.

١٦. الخصخصة مراحل التحول والاثار المحتملة: المصدر السابق ص ٥٥.

١٧. محمد صالح القرشي: المصدر السابق، ص٤١.
١٨. مانع حبش الطعمة: الاقتصاد العراقي في ظل التغييرات الدولية المعاصرة وسبل المواجهة، الاقتصادي، ١٩٩٩، ص١٠٣.
١٩. هلال ادريس، التضخم الاقتصادي في العراق. مجلة التقني، العدد (٢٥)، بغداد، ١٩٩٥، ص٧٩.
٢٠. المصدر نفسه.
٢١. المصدر نفسه.
٢٢. عبد المنعم سيد علي. هيل عجيمي: الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق، بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، ١٩٩٢، ص١٠٦.
٢٣. د. محمد القيسي: الخصخصة وحرية الاستثمار الأجنبي في العراق، الزمان، العدد (١٦٤)،٢١ تشرين الأول ٢٠٠٣.
٢٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، ص١٥٨.
٢٥. نوفل قاسم: دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تجربة العراق، مجلة الاقتصادي، بغداد، ١٩٩٩، ص٦٦.
٢٦. خليل العاني: ديون العراق هم ثقيل، إسلام أون لاين من الانترنت(*www. Islam on lin. com*).
٢٧. أحمد مفيد السامرائي: العراق بحاجة الى(١٤) مليار دولار وسبع سنوات اللحاق بالثورة التكنولوجية، اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٤)، لبنان، ص٦٥.
٢٨. ابراهيم معروف: حالة الاقتصاد العراقي خلال عام، من الانترنت(*www. Asharq Al Awsat. com*).
٢٩. احمد مفيد السامرائي، المصدر السابق، ص٦٥.
٣٠. المصدر نفسه.
٣١. محمد القيسي، المصدر السابق.
٣٢. أحمد مفيد، المصدر السابق، ص٦٥.
٣٣. نوفل قاسم، المصدر السابق، ص٧٣.

٣٤. عبد العزيز سالم، المصدر السابق، ص٥.
٣٥. سالم علي، القطاع الخاص في العراق رؤية تنموية، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص٢٥.
٣٦. أسعد حمود، دور العوامل الخارجية في التحول للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة ١٩٩٩، ص٢٨.
٣٧. د. آمال شلاش: تطور الدور الاقتصادي للدولة في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الاقتصادي، بغداد، ١٩٩٩، ص١٧.
٣٨ـ الأثار الاجتماعية لاعادة الهيكلة (مع تركيز خاص على البطالة)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مراجعة رياض نواي، النفط والتعاون العربي، العدد (١٠١)، الكويت ٢٠٠٢، ص١٩٩.
٣٩. مصطفى محمد عبد الله: التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة للتخطيط (الجزائر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٥.
٤٠. جلسة حوار مفتوحة حول الخصخصة في المنطقة العربية، المصدر السابق، ص٣١.
٤١. د. مدحت حسنين: المصدر السابق، ص ٢١.
٤٢. الخصخصة مراحل التحول والاثار المحتملة، المصدر السابق، ص ٥٤.
٤٣. مصطفى محمد عبد الله: المصدر السابق، ص ٥٥.
٤٤. د. مدحت حسنين: المصدر السابق، ص٢٩.
٤٥. مصطفى محمد عبد الله: المصدر السابق، ص ٥١.
٤٦. جلسة حوار مفتوحة حول الخصخصة، المصدر السابق، ص٣١.
٤٧. د. مدحت حسنين: المصدر السابق، ص ٢٦.

جولات التراخيص وأثرها على
الصناعة النفطية العراقية

المقدمة

في ظل امتلاك العراق ثروة هيدروكاربونية ضخمة وميزة نسبية كبيرة في هذا الجانب، تتيح للعراق ان يؤدي دوراً مهماً في سوق الطاقة الدولية، لكن واقع الأمر لا يتناسب مع هذه الإمكانات، فقد عانى القطاع النفطي والغازي من صعوبات عديدة، فانخفض إنتاج القطاع النفطي بشكل كبير، وتردى حال مصافي التكرير، وأنابيب نقل النفط وموانئ التصدير، فضلا عن ضعف الجانب التكنولوجي وانتشار الفساد الإداري والمالي. ولم يكن القطاع الغازي أفضل حالا فقد عانى هو الآخر من مشكلات متعددة.

ونظرا لاعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي بشكل رئيس، شكلت عائدات الصادرات النفطية نسبة ٧٥ % الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، و٨٦ ٪ الموارد الحكومية لعام ٢٠٠٨ ان هذا الوضع يضغط بشدة على ضرورة تطوير هذا القطاع وذلك لتمويل النفقات العامة وفي ظل هذه الظروف طرحت أسلوب لتطوير القطاع الهيدروكاربوني من خلال جولات التراخيص النفطية، فقد استقبل المختصون والمهتمون بالشأن النفطي والتنمية الاقتصادية جولة التراخيص النفطية بحذر شديد، خشية أن تتعرض أغنى حقول العراق النفطية المكتشفة والمطورة لخطر هيمنة

شركات النفط المتعددة الجنسية، بينما شكك آخرون بها، معتبرينها جزء من المخطط الأمريكي لاحتلال العراق الذي شكلت الثروة النفطية العراقية أحد أهم أهدافه. وطالب موظفين الشركات الوطنية بدلا عن ذلك على استثمار قدرات الكادر العراقي الوطني في التطوير، وتمويل عمليات التحديث والتطوير بقروض يتم سدادها بالنفط المستخرج من الحقول المطورة بتلك القروض.

فرضية البحث:

تعد جولات التراخيص وسيلة مهمة لدخول شركات النفط الدولية في القطاع النفطي العراقي وسيكون أثرها سلبي على هذا القطاع اذ لم تدرس بطريقة جيدة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، لذا لا بد من معرفة اثار وايجابيات وسلبيات جولات التراخيص على القطاع النفطي العراقي.

مشكلة البحث:

يعاني القطاع النفطي العراقي من مشكلات عديدة تتطلب النهوض بهذا القطاع واستغلال الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها، إلا ان الاعتماد

على أسلوب الاستثمار الأجنبي دون وضع دراسات الجدوى الاقتصادية ودون وضع جدول زمني لكل جولة تعرض هذا القطاع للخطر.

خطة البحث:

تناول البحث النقاط الآتية:

أولاً: إمكانات العراق النفطية

ثانيا: إدارة القطاع النفطي العراقي

ثالثا: أنماط الاستثمار في القطاع النفطي العراقي

رابعا: الاستثمار بأسلوب عقود التراخيص

خامساً: تقييم جولات التراخيص النفطية

أولا: إمكانات العراق النفطية

قبل الخوض في جولات التراخيص النفطية الخاصة باستدراج عروض الشركات النفطية، لابد من القاء نظرة على الثروة هيدروكاربونية التي يمتلكها العراق من خلال المؤشرات الآتية:

الاحتياطيات المؤكدة: يعد العراق واحدا من ثلاثة دول هي الأغنى في العالم في احتياطياتها هي، العربية السعودية وإيران و العراق، اذ يتمتع العراق باحتياطيات نفطية مؤكدة كبيرة تبلغ ١١٥ مليار برميل ويحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وإيران بنسبة تبلغ ٨.٦٪ من إجمالي

الاحتياطيات العالمية لعام ٢٠٠٩، ومما يميز الاحتياطيات النفطية العراقية انها شهدت ارتفاعاً مستمراً فقد ارتفعت من ٣١.٥ مليار برميل إلى ١١٥ مليار برميل خلال المدة ١٩٧٣-٢٠٠٩، أي بزيادة حوالي ٨٣.٥ مليار برميل(١).

١ـ غزارة حقوله: تكثف احتياطيات النفط والغاز العراقية في طبقات الأرض الممتدة بمحاذاة الحافة الشرقية للبلاد، وتوجد الاحتياطيات المؤكدة العراقية في ٨٠ حقلاً نفطياً من بينها ٦ حقول عملاقة(*)(*Super Giants*) التي تزيد احتياطياتها عن ١٠مليار برميل مثل حقول(مجنون وغرب القرنة وشرق بغداد) فضلاً عن ٢٢ حقلاً كبيراً، ومعظم احتياطيات النفط والغاز المعروفة تشكل حزاماً ممتداً بموازاة الحدود الشرقية للأراضي العراقية(٢).

٢ـ الاحتياطيات غير المؤكدة: وهي الحقول يحتمل وجود النفط فيها

(*) تصنف الحقول إلى **حقول كبيرة** التي تبلغ احتياطياتها النفطية أكثر من ٢ مليار برميل او احتياطي الغاز الطبيعي فيها يصل الى ١٠٠ مليار متر مكعب،و **حقول عملاقة** التي تحتوي على احتياطيات تقترب من ١٠ مليار برميل من النفط،او ٥٠٠ مليار متر مكعب من الغاز،اما الحقول التي تحتوي على احتياطيات أكثر من ٢٠ مليار برميل من النفط او ١ تريليون مكعب من الغاز فتعرف **بالحقول الفريدة** كحقل الغوار في السعودية الذي يعد اكبر حقل نفطي في العالم.

للمزيد من الاطلاع ارجع ف.ب. جافريلوف،حقول النفط الكبرى في العالم،ترجمة علي عبد الكريم ويوسف محمد،مجلة الخليج العربي جامعة البصرة،العدد الأول،١٩٧٣،ص١٠٥.

لوقوعها في منطقة مجاورة لحقل نفطي مؤكد او في تركيب جيولوجي مستمر لحقل اثبت وجود النفط فيه، الا ان الإمكانات التقنية والاقتصادية لا تسمح بالإنتاج بالوقت الحاضر ويمكن الإنتاج في حال حصول تطور تقني او ارتفاع الأسعار، اذ تشير التقديرات الأولية إلى احتمال وجود ٢٠٠-٣٥٠ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية غير المكتشفة، ومن المتوقع أن يزداد حجمها بإكمال البحث والتنقيب للأراضي العراقية حيث لازالت نسبة كبيرة من أراضية غير مستكشفة حيث تشير الدراسات الجيولوجية إلى ان حوالي ثلث المساحة الكلية من أراضي العراق (١٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع) لم تنقب بعد مما يعزز احتمالية ارتفاع الاحتياطي النفطي العراقي(٣)، وخاصة في مناطق الصحراء الغربية، و بعض المحافظات مثل محافظة القادسية وبابل ودهوك والانبار تحتمل إمكانية اكتشاف حقول نفطية او غازية خصوصاً بعد ان تم اكتشاف حقل غازي كبير في الانبار عام ١٩٩٢ هو حقل عكاس، ونتيجة لهذه الصورة من التطوير المتدني لحقول النفط فمن المنطقي ان نتوقع امتلاك العراق احتياطيات نفطية أكثر بكثير مما تم توثيقه حتى الان(٤)، فيما يتحقق العكس في بقية مناطق العالم حيث يتوقع ان لا يتم اكتشاف الكثير من الاحتياطيات الجديدة في العالم وان ما تم اكتشافه لحد الان يمثل معظم النفط الموجود في باطن الأرض، وهذه الأرقام تجعل العراق مع دول قلائل (منها السعودية والإمارات وإيران) نقطة ارتكاز

لأي توازن مستقبلي في سوق النفط العالمية.

٣ـ الحقول الغازية: يحتل العراق المرتبة العاشرة في مستوى احتياطي الغاز في العالم، اذ تقدر كميات الغاز العراقية بـ١١٢ تريليون قدم مكعب، ٧٠٪ من احتياطيات العراق الغازية هي من الغاز المصاحب للنفط، متوافر مع احتياطيات النفط في كركوك وجنوب حقل بن عمر، ومجنون، وحلفايا في الناصرية، والرميلة، وغرب القرنة والزبير، لذا لا بد من التطرق إلى الحقول الغازية عند تناول الحقول النفطية.

اما الباقي فيمثل غازاً حراً الذي يمكن إنتاجه من حقول غازية مستقلة وهي موجودة في حقل جمجمال في السليمانية، وحقل انفال(كورمور) في صلاح الدين، وحقل عكاس في الانبار، وثلاثة حقول في ديالى هي حقل تل غزال وحقل منصورية وفضلاً عن حقل جريابيكة، ولم يتم استثمار أي من الحقول الغازية لحد الان(٥). و جود مثل هذه الاحتياطيات من الغاز يرشحها لثاني أهم ثروة هيدروكاربونية بعد النفط في البلاد، حيث يستطيع العراق مباشرة إنتاجها لأغراض الاستهلاك المحلي أولا، وللتصدير ثانيا عبر المنافذ الشمالية الغربية حيث تركيا للانضمام إلى خط (نابوكو) عبر أنبوب الغاز إيران – أوربا. وهناك مشروع قيد الدراسة هو مشروع الغاز العربي الذي سينقل الغاز من حقول عكاس في محافظة الأنبار عبر سوريا إلى الحدود التركية ومن ثم إلى أوربا، وكل هذه مشاريع قيد الدراسة الآن لكنها مشاريع مستقبلية قابلة

للتحقيق، إذا ما توافرت لذلك خطط مدروسة بعناية للتعاون على انجازها بين ذوي المصالح المشتركة، العراق ودول الجوار وأوربا حيث السوق الاستهلاكي القابل للتوسع دائما[٦].

٤ـ العمر الافتراضي: يقدر العمر الافتراضي لنضوب النفط العراقي بـ١٧٢ سنة هو الأطول في العالم تليها الكويت بـ١٢٤ سنة ويبلغ العمر الافتراضي في أمريكا بـ١١ سنة وفي الصين بـ١٤ سنة في حين ان متوسط العالم يصل إلى ٣٩ سنة، وعند اخذ توقعات بعض خبراء النفط العراقيين بشان المكامن النفطية العراقية مع إضافة الاحتياطيات غير المؤكدة(المحتملة) (٢٠٠-٣٥٠ مليار برميل) مع الاحتياطيات المؤكدة(١١٥ مليار برميل) ستتراوح مابين (٣٠٠- ٤٥٠ مليار برميل) وعلى افتراض إنتاج ستة ملايين برميل يومياً عندئذ تمتد مدة نفاد النفط العراقي إلى حدود ١٣٩-٢٠٨ سنة.

٥ـ **تكلفة الإنتاج النفط العراقي**: ومما يزيد من أهمية احتياطيات العراق هي انخفاض كلفة الإنتاج التي تعد الأقل بين دول العالم اذ تتراوح بين(١.٥-٣) دولار للبرميل الواحد مقارنة مع تكاليف إنتاج النفط في بحر الشمال التي تبلغ (١١-١٣) دولار للبرميل وتصل إلى ٢٥ دولار للبرميل في أمريكا، ويرجع سبب الانخفاض في التكلفة إلى سهولة استغلال الحقول المكتشفة العملاقة لوجودها في طبقات اسفنجية قريبة من سطح الأرض، كذلك قلة مخاطر الاستكشاف[٧]. كما ان كلفة حفر بئر

استكشافية في العراق يكلف ما بين ٦-١٠ ملايين دولار ويحتاج تطويرها إلى ٤ او ٥ ملايين دولار إضافية، وهذه الكلف زهيدة جدا مقارنة بمواقع أخرى تصل فيها التكاليف إلى عشرات إضعاف هذا المبلغ(٨). وهذا يعكس الأهمية الاقتصادية للنفط العراقي وهذا يعني ارتفاع ربحية إنتاج النفط العراقي بدرجة كبيرة، وبعبارة أخرى حتى لو انخفضت أسعار النفط إلى دون ١٠ دولار للبرميل فان إنتاج العراق سيبقى مستمراً في حين سيتوقف إنتاج النفط في بعض الحقول التي تزيد كلفها عن ١٠ دولار لأنها ستكون غير مجدية اقتصادياً.

ثانيا: إدارة القطاع النفطي العراقي

من المهم معرفة شركات النفط الوطنية الرئيسة التي تشرف وتدير القطاع النفطي في العراق وهي:

١ـ شركة نفط الجنوب: يأتي تصنيف شركة نفط الجنوب بالمرتبة الأولى في العراق وبالمرتبة الثامنة من حيث الإنتاج في تصنيف الشركات النفطية العالمية، وتغطي فعالياتها المنطقة الممتدة من ميناء البصرة النفطي جنوباً حتى مدينة حديثة شمالاً (عدا محافظة ميسان)، وتشمل محافظات البصرة وذي قار والمثنى وكربلاء والنجف والقادسية وجزء من بابل و واسط، وتتركز فعالياتها الأساسية في استخراج النفط الخام وعزل الغاز عنه وضخه إلى الخزانات النفطية لإغراض الاستهلاك الداخلي

والتصدير، وهي النواة الأولى والأساس لعمليات الاستثمار الوطني المباشر اذ بدأت عمليات الاستثمار في حقل الرميلة الشمالي في البصرة عام ١٩٧٠ بكوادر عراقية ومعداتها الخاصة لكونه من الحقول التي تمتلك احتياطيات نفطية مؤكدة، فقد تصاعد نشاطها منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، اذ أنجزت مراحل استثمار وتطوير حقل الرميلة الشمالي مع التوسع في عمليات الحفر وبناء منشات الإنتاج وتنفيذ مشاريع استثمار الغاز الطبيعي المصاحب، فضلاً عن تطوير الحقول الجديدة في اللحيس والصبة ونهر عمر ومد أنابيب تصدير وتوسيع مرافق التصدير والبنى التحتية لمواقع الشركة. وفي نهاية عقد السبعينيات بلغت طاقة الإنتاج القصوى من حقول الجنوب ٢.٧٥ مليون برميل يومياً، إلا ان منشاتها تأثرت في ظروف الحروب المتتالية وما أعقبها من عمليات تخريب، اذ تعرضت منشات الشركة ومكوناتها إلى أضرار كبيرة، بيد انه تم أعمارها بالكوادر العراقية الوطنية ووصل إنتاجها إلى ١.٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٦[٩].

٢ـ شركة نفط ميسان: انفصلت أخيرا عن شركة نفط الجنوب. وأصبحت شركة مستقلة منذ عام ٢٠٠٩ بعد بلوغ إنتاجها ١٠٠ إلف برميل، وهي تشمل حقول محافظة ميسان، وهي ابوغرب و بزركان و الفكة و الحلفاية و العمارة و الرفاعي و نور و كميت و الرافدين الشرقي و الدجيلة و الحويزة.

٣ـ شركة نفط الشمال: وتمتد الرقعة الجغرافية لها من الحدود التركية شمالاً حتى مدينة حديثة جنوباً، ومن الحدود الإيرانية شرقاً إلى الحدود السورية والأردنية غرباً، وهي بذلك تشمل كلاً من محافظات كركوك والموصل وصلاح الدين واربيل والسليمانية ودهوك وبغداد و ديالى وأجزاء من محافظات بابل و واسط والانبار، وتقوم بمهام إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي من الحقول النفطية والغازية الواقعة ضمن منطقة عملها، ونقله إلى المصافي ومحطات توليد الكهرباء ومحطات التصدير إلى الخارج عن طريق الخط العراقي- التركي شمالاً و من خلال الخط الاستراتيجي جنوباً وإلى سوريا ولبنان غرباً، وتضم الشركة محطات الضخ ومجمعات التركيز وحقول الخزانات ومحطات عزل الغاز وكبسه وعدد كبير من آبار النفط وترتبط جميعها بشبكات متعددة من خطوط الأنابيب، ان معظم الأراضي التي تشرف عليها شركة نفط الشمال غير مستكشفة بشكل تام ودقيق مما يتيح إمكانية اكتشاف المزيد من الحقول الكبيرة الجديدة، فضلاً عن احتمالات توسع رقعة المكامن المنتجة الحالية أفقياً وعمودياً ليرفع من حجم الاحتياطيات النفطية والغازية[١٠].

تقوم شركة نفط الجنوب والشمال وشركة نفط ميسان بإدارة الإنتاج من الآبار ومعاملتها في محطات الغاز وخزنه وضخه إلى مرافق التصدير وحسب الكميات المتعاقد عليها من قبل شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، او ضخة إلى مصافي التكرير.

٤ـ شركة الحفر العراقية: أسست منذ عام ١٩٩١، والمهمة الرئيسة للشركة هي القيام بحفر الآبار النفطية الجديدة، وآبار الاستصلاح وآبار الحقن، وتقوم بعملها وفق خطة وزارة النفط التي ترسل إلى الشركة سنوياً.

٥ـ شركة ناقلات النفط العراقية: تأسست عام ١٩٧٢ مقرها في محافظة البصرة، وتمتلك الشركة القطع البحرية، ومهمتها نقل النفط الخام من العراق إلى مختلف العالم.

٦ـ شركة تسويق النفط العراقية سومو(*SOMO*): تعد هذه الشركة المسؤول المباشر عن تصدير النفط وعقد صفقات بيع النفط العراقي والتسعير المزمع بيعها إلى الشركات العالمية المشترية، حيث تعرض برنامجاً شهرياً لهذه الصفقات إلى الجهة المنفذة(المجهز) لهذه العقود وهي شركة نفط الجنوب والشمال كذلك تنسيق حركة النفط من الميناء وتحديد موعد التحميل والإشراف على التعليمات كافة المتعلقة بالتحميل(١١).

فضلاً عن وجود شركات أخرى تابعة إلى وزارة النفط هي شركة الاستكشافات النفطية، وشركة مصافي الشمال وشركة مصافي الوسط، وشركة مصافي الجنوب وتضم هذه الشركات المصافي الموجودة في المحافظات، وشركة توزيع المنتجات النفطية التي تأسست منذ عام ١٩٥٩، وشركة المشاريع النفطية فضلاً عن شركة تعبئة الغاز وشركة غاز الجنوب وغاز الشمال(١٢).

ثالثا: أنماط الاستثمار في القطاع النفطي العراقي

يمكن توضيح أساليب تطوير الإنتاج النفطي التي تم الاعتماد عليها في الصناعة النفطية العراقية وتطور العلاقات مع الشركات النفطية في العراق التي اتخذت صيغ عديدة هي:

١- عقود الامتيازات النفطية

عقود الامتياز(*Concession*) هي صيغة العقود التي طبقت كأول نمط استثماري ظهر لاستغلال الثروة النفطية في العالم، ولقد برز بشكل واضح في بداية القرن الماضي وهو يعني عقد بين حكومة الدولة النفطية وشركة أجنبية لاستغلال مساحة المنطقة الممنوحة للتنقيب خلال مدة زمنية معينة، وان أهم خصائص هذا النوع هو شمولية العقد لكل مراحل الإنتاج، بدأ بالتنقيب وانتهاء بالتسويق ويعبر عن ذلك ما جاء فعلاً في المادة الأولى من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية، فضلاً عن سعة منطقة الاستثمار التي قد تصل في معظم الأحيان إلى مساحة الدولة بالكامل، وطول مدة الامتياز إذْ كانت في العراق ٧٥ عاماً وقد تصل إلى أطول من هذه المدة، وانخفاض العائد الذي تعطيه الشركات إذْ كان نصيب العراق من نفطه أربعة شلنات فقط عن الطن الخام الواحد المستخرج[١٣].

بدأ الاستثمار في الصناعة النفطية العراقية منذ أوائل القرن الماضي، عندما

مُنحت امتيازات إلى شركة النفط التركية(١٩١٢-١٩٢٤) في عهد الإمبراطورية العثمانية بمساعدة الالمان والانكليز للتنقيب عن النفط في ولايتي بغداد والموصل آنذاك ولم يبدأ التنقيب لاكتشاف النفط بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وبعد نهاية هذه الحرب عام ١٩١٨ انهارت الإمبراطورية العثمانية ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني(١٤) ونتيجة لضغط الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية تغير اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق(١٩٢٥-١٩٧٢) *IPC*(*Iraq Petroleum Company*) التي وزعت أسهمها على النحو التالي:

شركة النفط البريطانية-الإيرانية (سميت لاحقا النفط البريطانية*BP*) وشركة النفط الفرنسيةو شركة شل الملكية الهولندية و كتلة الشركات الأمريكية (نيوجرسي،موبيل) وأعطيت لكل منهما نسبة ٢٣.٧٥٪، اما الحصة المتبقية والمقدرة بـ٥٪ فقد أعطيت إلى السيد كولبنكيان (*Gulbenkian*) وهي تضم ورثة (سركيس كالوست كولبنكيان) وهو رجل إعمال ارمني وكان العقل المفكر لتكوين شركة النفط التركية عام ١٩١٢ للحصول على تنازل من الإمبراطورية العثمانية لاستكشاف النفط العراقي و بعد تغير ملكية الشركة أعطى حصة إلى ورثته كمكافئة له(١٥).

حيث مُنح لهذه الشركات امتياز للتنقيب والإنتاج وتسويق النفط في أراضي العراق كافة باستثناء منطقة نفط خانة مجاورة للحدود مع إيران التي كانت منطقة امتياز لشركة النفط البريطانية الإيرانية، لمدة ٧٥ سنة

وبشروط بخسة اذ حددت هذه الامتيازات حصة العراق بأربعة شلنات (٢٠٠ فلس) عن كل طن من النفط المصدر، وقد تم تركيز عملها في المنطقة الشمالية وكان أول حقل اكتشفته هو حقل كركوك عام ١٩٢٧. وفي الجنوب منحت الحكومة العراقية امتياز آخر إلى شركة النفط البريطانية عام ١٩٣٨ وسميت بشركة نفط البصرة وأعطي لها حق الامتياز في الأراضي غير الخاضعة لامتياز شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل. وتم اكتشاف أول حقولها النفطية وهو حقل الزبير عام ١٩٤٧ واستخدم الإنتاج الأولي في مصفى الشعيبة، ثم اكتشاف حقل الرميلة عام ١٩٥٣ حيث قامت الشركة ببناء الميناء العميق لغرض تحميل ناقلات النفط الكبيرة، وفي شباط ١٩٥٢ طبقت في العراق نظام مناصفة الإرباح بين الشركات الأجنبية مما زاد من حصة العراق من العائدات النفطية، وكان سبب تطبيق نظام المناصفة هو تغير في سياسة الشركات الأجنبية نتيجة زيادة مطالب الدول النفطية في الحصول على حصة اكبر[١٦].

استمرت هذه المرحلة من١٩١٢-١٩٦٠، ولم يستطع العراق من وضع سياسة نفطية واضحة في تلك المدة وذلك لقوة الشركات النفطية الدولية وهيمنتها على مفاصل الصناعة النفطية في العالم، كما ان هذا النوع من العقود النفطية نشا في ظل ظروف سياسية لم تعط للدول صاحبة الحق في مناقشة شروط الامتياز التي كانت تفرض عليها من الدول المستعمرة لها، لمصلحة شركاتها.

٢- عقود الخدمة الفنية

وحسب عقود الخدمة تقوم الشركة الوطنية(او الوزارة مباشرة) بعقد مع شركة نفط دولية(مقاول) عندما ترغب في الاستناد إلى خبرة او قدرة إضافية من اجل القيام بإعمال التطوير والإنتاج، ويتعهد المقاول تحت هذا العقد بتقديم خدمات معينة خلال مدة محددة ومقابل أجور ومكافآت مثبتة في العقد، وتتحمل الشركة الأجنبية تكاليف رأس المال المطلوب للاستثمار كافة وتمويل وتنفيذ عمليات التطوير والتشغيل والإنتاج، وعندما يبدأ الإنتاج تسترد استثماراتها لقاء اجر مقطوع عن كل برميل منتج، يدفع نقداً او عيناً بالنفط ويغطي هذا الأجر المقطوع جميع التكاليف والإرباح، كما تقوم هذه الشركة بإدارة العمليات النفطية طيلة مدة العقد التي عادةً تتراوح ما بين ٥-١٠ سنوات وتؤلف لجنة إدارة مشتركة بينهما لتنسيق ومتابعة الأمور المشتركة ومن فائدة عقد الخدمة، التخلص من مشكلة الاتفاق على سعر النفط الخام[١٧].

ولقد طور هذا النوع من العقود هو ما أطلق عليه عقود الخدمة مع المجازفة (*Risk Service Contracts*)(*SC*) وبموجب هذا العقد يتحمل المقاول مجازفات معترفا بها من قبل الطرفين بخصوص تطوير بعض الاكتشافات، ففي حال فشل المشروع فان الشركة تتحمل التكاليف كافة ومن هنا جاء تسميتها بعقود المجازفة، اما في حال اكتشاف

النفط والبدء بالإنتاج فسوف تعوض الحكومة الشركة المستثمرة رأس مالها وربح معين عن كل برميل من النفط الخام المنتج. مع العلم بان الشركات النفطية العالمية لا تحبذ مثل هذه العقود وخاصة تلك التي تكون فيها الاستثمارات كبيرة، لان أسلوب استرداد الاستثمار يستغرق مدة طويلة كما انها لا تستفيد من الزيادة في أسعار النفط الخام[١٨]. ولقد طبقت نتيجة في القطاع النفطي العراقي نتيجة مجموعة من الأسباب هي:

أ) حصول خلافات عديدة بين الحكومة العراقية بعد قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ وشركة نفط العراق واهم نقاط الخلاف كانت تتركز في: احتساب كلفة إنتاج النفط والعناصر التي تضمن حصة العراق من نفطه، وطريقة تقدير الأسعار التي تحسب بموجبها عوائد العراق من النفط، و تعيين المدراء العراقيين وإشراكهم في مجال إدارة الشركات في لندن وإشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق، تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها، وزيادة حصة العراق من عائدات النفط مع دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل[١٩].

استمرت المفاوضات بين الجانبين للمدة ١٩٥٨-١٩٦١ وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين، اتخذ العراق سياسة نفطية متشددة كان أكثرها حزماً صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي تم بموجبه تحديد مناطق الشركات النفطية بتلك المناطق المنتجة فقط، وإعادة الأراضي

والمناطق غير المستثمرة كافة فعلاً من شركة نفط العراق إلى الدولة التي كانت تشكل بحدود ٩٩.٥٪ من مجموع أراضي الامتيازات النفطية، وتأتي أهمية هذا القانون من انه الخطوة الأولى لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة النفطية العراقية وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة والاستغلال الأجنبي واستخدامها لصالح الشعب، إلا ان الشركات الأجنبية قابلت ذلك بتجميد معدلات إنتاج النفط العراقي مقارنة بإنتاج الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط[٢٠].

ب) قيام الحكومة العراقية بتأسيس شركة النفط الوطنية في عام ١٩٦٤ بموجب قانون رقم ١١ تمهيداً لتأسيس المؤسسات النفطية الوطنية التي تعمل بالكوادر العراقية لاستثمار ثروته الطبيعية، واستمرت المطالبة بوضع سياسة نفطية مستقلة ومتحررة تحدد بصورة واضحة الأسس التي يجب الاهتداء بها في استثمار الموارد النفطية، مما دفع إلى إصدار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ الذي منح بموجبه استثمار جميع الأراضي التي حددها القانون رقم ٨٠ بشركة النفط الوطنية وحدد سياسة النفط الواجب إتباعها من الشركة ومنها الاستثمار المباشر للنفط او بالاعتماد على الشركات الأجنبية[٢١] بموجب عقود الخدمة الفنية(*Technical Service Contracts*) ان وجدت الشركة ان ذلك أفضل لتحقيق أهدافها على ان يكون العمل محدداً في مدة محددة لقاء اجر محدد.

ج) نجاح شركة النفط الوطنية عندما أبرمت أول عقد خدمة مع

شركة الف-ايراب الفرنسية عام ١٩٦٨ بمشاركة يابانية وهي كانت نقطة انطلاق مهمة ومؤشراً واضحاً ليس فقط لأهمية العراق كمصدر ذي احتياطيات نفطية كبيرة، وإنما لان جبهة الشركات العالمية قابلة للاختراق، وقد بدأت هذه الشركة عملها بحفر استكشافي في حقل السيبة بمحافظة البصرة انتقلت بعدها للعمل في حقل البزركان(٢٢).

وتواصل الاستثمار النفطي بأسلوب عقود الخدمة بشكل اكبر بعد حزيران من عام ١٩٧٢ نتيجة لقرار تأميم النفط الذي يعد الحدث الأهم في تاريخ السياسة النفطية العراقية، الذي بموجبة أممت شركة نفط العراق باستثناء شركتها الفرعية في البصرة، التي أممت خلال المدة بين ١٩٧٣ و١٩٧٥ لكي تسيطر شركة النفط الوطنية العراقية على العمليات النفطية كافة، و في عام ١٩٧٢ ابرم عقد خدمة مع شركة بتروبراس البرازيلية وإبرام في عام ١٩٧٣ عقد خدمة مع شركة النفط والغاز الهندية الوطنية اونكس *ONGC* (*The Oil and Natural Gas Corporation*)، كذلك التفاوض مع تركيا لمد خط لتصدير النفط عبر أراضيها(٢٣). وخلال عقد التسعينيات من القرن الماضي تم طرح عدد من الحقول إلى الاستثمار حسب هذه الصيغة مثل حقل الحلفاية مع شركة كوريا الجنوبية وحقل غرب القرنة وحقل العمارة مع شركة فيتنامية وحقل الصبة وحقل اللحيس مع شركة ايرلندية ويابانية لكنها لم تنفذ بفعل العقوبات الاقتصادية(٢٤).

لقد مكنت عقود الخدمة من تطوير شركة النفط الوطنية العراقية وحققت انجازات واسعة لتطوير البنية الضرورية لصناعة نفطية وطنية متطورة شملت تدريب الكوادر المتخصصة، إقامة أنابيب نقل النفط، توسيع شبكة المصافي، بناء منشات التصدير ومحطات التحميل، امتلاك ناقلات النفط، إضافة إلى شبكة تسويق المنتجات داخليا وخارجيا، وأصبحت شركة النفط الوطنية الجهاز المسؤول عن تنفيذ ذلك الجزء من السياسة النفطية الذي استهدف خلق وتطوير صناعة نفطية وطنية متكاملة راسخة، وبذلك شكلت الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق[٢٥].

٣- الاستثمار المباشر وعقود المقاولة والمساعدة الفنية:

يقصد بعقود المقاولة(*Contract*) والمساعدة الفنية، وهي عقود خدمة تستأجر بموجبها الدول المضيفة(او الشركة الوطنية) خدمات شركة نفط أجنبية تأخذ الوضع القانوني بصفة(مقاول)، وحسب هذه العقود تقوم وزارة النفط بإعداد المواصفات والشروط المتعلقة بالمشاريع وطرحها على الشركات المنفذة التي يطلب منها ان تقدم عروضها الفنية والتعاقدية، وتقدم الشركات الأجنبية خدمات استشارية او أعمال فنية للكادر النفطي الوطني او لصناعة النفط الوطنية لقاء أجور معينة كان يتولى بناء مصفى او حفر بئر او مد أنبوب وما إلى ذلك وبانتهاء مهامه تنتهي صلته بالمشروع

على ان يتحمل المقاول الأجنبي كافة المصروفات ومسؤولية المخاطر التي تحيط هذه العمليات[٢٦]، ويتم تسديد المبلغ وفوائده اما بصورة نقد مباشرة او طريق تسليم النفط الخام من الحقول التي سيتم تطويرها وإنتاجها بموجب تلك العقود او الحقول المنتجة الأخرى، أي يمكن اعتبار المستثمر الأجنبي مقاول يعمل بالنيابة عن شركة النفط الوطنية في الدولة المنتجة دون ان يتمتع بحقوق ملكية او مشاركة لهذه الملكية على ان يتحمل المستثمر الأجنبي كامل المخاطر الاستثمارية في حالة فشلها في الوقت الذي تتحمل الشركات الوطنية كلفة المخاطر كاملة في حالة نجاحها مع قيام المستثمر الأجنبي بضمان تسويق النفط[٢٧].

وعادةً تستفيد شركات النفط الوطنية ذات الخبرة الواسعة والكادر الوطني الفني المتمرس لسنوات عديدة من هذه الخدمات في بعض المجالات والإعمال النفطية المعينة من اجل إعادة تأهيل وتطوير القطاع النفطي، ومن المفضل ان يكون تمويل هذا الأسلوب ممكنا بالنسبة للإعمال والمشاريع التكميلية ومشاريع تطوير الحقول النفطية صغيرة الحجم ويلاحظ ان أهم مزايا هذه الوسيلة من وسائل استثمار النفط هو الاعتراف بملكية الدولة للنفط سواء أكان ذلك في مرحلة ما قبل الإنتاج أم في مراحله اللاحقة، لان المتعاقد في العمل يعد مقاولاً لحساب الدولة المضيفة وكل ما يقوم به يعود لهذه الدولة.

وقد طبقت وزارة النفط أسلوب الاستثمار المباشر من قبل شركة النفط

الوطنية وبقية مؤسسات وزارة النفط الذي يعتمد على التمويل عن طريق الميزانية العامة للدولة واستغلال التكنولوجيا المتوافرة، اما في حال إمكانية الحصول على خبرة خارجية فتعتمد على عقود المقاولة والمساعدة الفنية، اذ وضعت وزارة النفط الوطنية في عام ١٩٧٩ خططاً طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٥.٥ مليون برميل يومياً بعد ان تم اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل حقل مجنون ونهر عمر وغرب القرنة، رافقها وضع خطة لزيادة استغلال الغاز الطبيعي المصاحب والطاقة التكريرية[٢٨].

لكن في بداية الثمانينيات من القرن الماضي حصلت ظروف استثنائية بسبب الحرب مع إيران لذا كان هدف السياسة النفطية توفير الإيرادات المالية لتمويل نفقات الحرب واحتياجات التنمية دون الاهتمام بتطوير الصناعة النفطية، مما أدى إلى تراجع موقع العراق في سوق النفط العالمية. وفي هذه المرحلة استخدمت الشركة الوطنية عدد من عقود المقاولة والمساعدة الفنية. فخلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٥ ابرمت اتفاقيات مع عدد من الشركات العالمية لإعداد دراسات لتطوير الحقول والمساعدة الفنية، وقد تمكنت وزارة النفط من انجاز العديد من المشاريع الكبرى مثل أنبوب التصدير عبر السعودية ومضاعفة طاقة أنبوب النفط إلى تركيا ومصافي بيجي، وكان هدف النظام في تلك المدة الإنتاج بأقصى الطاقات الممكن تصديرها لتغذية المجهود الحربي دون الاهتمام ما يسببه ذلك من ضرر للحقول النفطية ومنشاتها[٢٩].

٤- عقود شراء المباع

لقد عرضت الحكومة في عام ١٩٩٩ بعض الحقول للاستثمار وفق صيغة عقد خدمة قصيرة الأجل، وهي صيغة معدلة لعقود إعادة الشراء المباع (*Buy BACK*) وهذا النوع من العقود مشابه لعقود الخدمة مع المجازفة لكنها تشترط مدة قصيرة للعقد تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات للتطور وثلاث إلى خمس سنوات للإنتاج، وتحصل الشركة الأجنبية على مستحقاتها المالية على شكل نفط خام وليس نقداً ويحدد حسب النسبة المتفق عليه في العقد على ان تتمكن الشركة الأجنبية من الوصول إلى معدلات إنتاج متفق عليها في العقد، بعد هذه المدة تستلم شركة النفط الوطنية الحقل وتحتفظ بجميع عوائده، وفي حال عدم وصول الشركة إلى هذه النسبة تتحمل أيضاً المجازفة وخسارة أموالها، وتعد إيران أول من استخدم هذا النوع من العقود في تسعينيات القرن الماضي لتطوير عدد من حقولها[٣٠]. وقد تقدمت العديد من الشركات النفطية قبل بدء الحرب على العراق بثلاثة أشهر فقط، فخلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تم القيام بالإعمال التالية:

إبرام عقد استكشاف الرقعة رقم (٨) في الصحراء الغربية مع شركة *ONGC*الهندية في٢٠٠١.

إبرام عقد تطوير حقل العمارة مع شركة بتروفيتنام الفيتنامية.

إبرام عقد استكشاف الرقعة رقم ٣ في الصحراء الغربية مع شركة برتامينا الاندونوسية في ٢٠٠٢.

توقيع عقد استكشاف الرقعة (٤) في الصحراء الغربية مع ستروي ترانس غاز الروسية في ٢٠٠٣ لكن هذه العقود لم يصادق عليه.

٥- عقود المشاركة في الإنتاج

وعقود اتفاقيات المشاركة بالإنتاج(*PSAs*) *Production Sharing Agreements* هي عبارة عن اتفاقيات تبرم بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الأجنبية تقوم بموجبها هذه الشركات بتمويل رأس المال اللازم للاستثمار وتنمية الإنتاج، ويتحمل المستثمر الأجنبي مخاطر عمليات الاستكشاف. ففي حال عدم العثور على نفط فان المستثمر يتحمل وحدة خسارة التكاليف التي انفقها ودون تعويض من الحكومة، اما في حال الاكتشاف التجاري للنفط فمن حق المستثمر الأجنبي ان يسترجع التكاليف التي أنفقها، من خلال الحصول على حصة من الإنتاج النفطي المطوّر متفق عليها مع الدولة المضيفة إلى ان يتم استرداد جميع النفقات، وتقوم هذه الشركة بتسجيل نفقاتها بالدولار لكي يتم استردادها على مدى عدد من السنوات حسب الاتفاق، وتكون هذه العقود طويلة الأجل تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٤٥ عاماً[٣١]، وتخضع هذه الحصة للمفاوضات ويتم تحديدها على ثلاثة أمور أساسية هي القدرة

التفاوضية، طبيعة الحقل النفطي و حجم الاستثمار المطلوب وبعد بدأ عملية الإنتاج تأخذ التوزيع التالي[٣٢]:

تستلم الحكومة حصة مستمرة من النفط تسمى حق الملكية (ريع) (*Royalty*) ويكون نسبة ثابتة من الإنتاج بغض النظر عن تحقيق ربح في المشروع ام لا.

تستلم الشركة الأجنبية المستثمرة تعويض من خلال اخذ كمية من الإنتاج النفطي تسمى نفط الكلفة(*Cost Oil*) مثبت حدها الأعلى في العقد ويمكن ان يتراوح ما بين ٣٠-٥٠٪ من إجمالي الكمية المطورة، بهدف استرجاع النفقات الاستثمارية في عمليات التنقيب والاكتشاف ومن ثم الإنتاج، وأيضا لتغطية النفقات التشغيلية، ويستمر المستثمر باستلام حصته لتغطية النفقات الاستثمارية أولاً ثم تقل إلى درجة تغطية النفقات التشغيلية فقط.

ما يتبقى من النفط المنتج، بعد استلام الحكومة النفطية حصة الريع واستلام المستثمر الأجنبي نفط الكلفة، يطلق عليه (نفط الربح *Profit Oil*) تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ ويقسم نفط الربح بين الحكومة والشركة الأجنبية المستثمرة بنسب معينة ولفترة معينة من الزمن حسب ما يتفق عليه في هذه العقود وحصة المستثمر في هذه الحالة تعد إرباحاً من المشروع تخضع لضريبة الدخل التي تدفع إلى الحكومة والمتبقي يكون إرباحاً صافية للشركة الأجنبية المستثمرة.

وغالباً ما تطبق هذه العقود في الدول التي تتسم بارتفاع عنصر المخاطر بسبب احتمال عدم وجود النفط الخام او وجوده بكميات صغيرة لا تكفي للإنتاج بشكل تجاري او تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة جداً مثل الحقول النفطية الموجودة في البحار، وبالتالي خسارة المستثمر الأجنبي لانه يتحمل المخاطر المالية كافة من جراء عمليات التنقيب عن النفط. اما الدول التي تتسم مشاريعها بقلة المخاطر ووجود احتياطيات كبيرة ومؤكدة فإنها لا تفضل هذا النوع من العقود وذلك لسلبياته التي تتصف بطول المدة التي تتراوح بين ٢٠-٤٠ سنة، كما تقوم الشركة الأجنبية بإدارة العمليات النفطية طيلة مدة العقد، وتفرض هذه الشركات بنوداً قانونية تقيد بموجبها الحكومة في المستقبل من تغيير معدلات الضرائب او تمرير قانون جديد يمكن ان يؤثر في أرباح الشركة. ولا يحق لحكومة البلد المضيف ان تطلب تخفيض الإنتاج إلا ضمن نسبة قليلة بحدود ١٠٪ ويتفق عليها وعلى فترة سريانها[٣٣]. وبما ان احتياطيات العراق تمتاز بضخامتها وانخفاض كلف تطويرها لذا من غير المحبذ تطبيق هذا النوع من العقود.

كان الهدف الرئيس من توقيع هذه العقود النفطية خلال المدة من١٩٩١-٢٠٠٣ هو محاولة كسر العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه وكسب تأييد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخاصة روسيا وفرنسا والصين بإعطاء تلك الدول حوافز قوية في الصناعة النفطية، مما دفعه منذ عام ١٩٩١ بلاتصال بشركات النفط الدولية من هذه الدول

ودول أجنبية أخرى، لكن الشركات الأجنبية كانت مترددة خوفاً من فرض العقوبات عليها، بعد ان وجدت الحكومة صعوبة في إقناع الشركات والدول بالاستثمار في النفط العراقي، أقدمت على تطوير سياستها النفطية بشكل جذري بالاعتماد على أسلوب المشاركة بالإنتاج وهو الأسلوب الذي تفضله الشركات الأجنبية، وذلك لانه يضمن لها حق استخراج النفط لمدة تزيد عن ٢٠ سنة، وفرصة لتحقيق أرباحاً أكبر فخلال المدة ١٩٩١-١٩٩٩ تم القيام بالإعمال التالية:

توقيع عقد مع شركتي (إلف-ايراب وتوتال) الفرنسيتين لتطوير حقلي مجنون و نهر عمر، فضلاً عن إبرام عقد بقيمة ٣.٧ مليار دولار مع شركة(لوك اويل) الروسية في ٢٣ حزيران ١٩٩٧ لتطوير حقل غرب القرنة، ولكنها لم تصل إلى اتفاق نهائي ومن ثم ألغى هذا العقد من قبل الجانب العراقي في كانون الأول ٢٠٠٢ بعد تراخي موقف موسكو وباريس أمام الولايات المتحدة في التصويت على قرارات الأمم المتحدة بشان رفع العقوبات على العراق(٣٤).

إبرام عقد الأحدب مع شركة الواحة الصينية في ٤ حزيران ١٩٩٧. واستمر الحال حتى بعد تغيير النظام السياسي في العراق وتغير القيادات في وزارة النفط.

وبعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ طرحت عقود المشاركة بالإنتاج كأسلوب استثماري لتطوير الحقول النفطية في العراق،

وقد قدمت في مسودة قانون النفط والغاز(لم ينفذ هذا القانون حتى الان) الذي صادق عليه مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٧، كذلك طرح في إستراتيجية التنمية الوطنية للأقاليم التي أصدرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في كانون الثاني ٢٠٠٦. وبالرغم من إعادة صياغة العبارات وتبديل اسم عقود التنقيب والتطوير والإنتاج الواردة في نصوص قانون النفط والغاز إلى اسم عقود التطوير والإنتاج فانهُ معظم خبراء النفط والمهتمين بالقطاع النفطي العراقي قد اجمعوا على ان الأسلوب الذي طرح في مسودة قانون النفط والغاز هو في الحقيقة عقود مشاركة بالإنتاج. وقد طرح عدد من الحقول إلى الاستثمار حسب هذه الصيغة مع حكومة إقليم كردستان منها حقل طقطق مع شركة تركية وحقل جيا سورخ مع شركة أميركية[٣٥].

رابعا: الاستثمار بأسلوب عقود التراخيص

وهي اتفاقية تعطي الحكومة بموجبها لشركة النفط حق استكشاف وإنتاج النفط في منطقة معينة، وهذه العقود هي تطور شكل عقود الامتيازات التي ظهرت في أوائل القرن العشرين، لكن هذه الاتفاقيات تعطي لشركة النفط المستثمرة حقوقا حصرية في التنقيب والإنتاج لمدة محددة من الزمن، وتتنافس الشركات بتقديم عروض، وهذا النوع من العقود اقل تعقيدا ولا يتطلب من الدول النفطية الخبرة والدعم الفني

كالذي يتطلبه عقود المشاركة في الإنتاج حيث انه يمكن ان يركز على الشروط التجارية المحددة، واذا تم إنتاج النفط فان الحكومة المضيفة تحصل على العائدات بالمقابل يسترد الفائز بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها الربح من المشروع[٣٦].

في إطار خطة وزارة النفط الهادفة إلى تطوير الصناعة النفطية ورفع سقف الإنتاج النفطي من ٢.٤ مليون برميل يومياً إلى حوالي ٤ ملايين برميل يومياً خلال ٦ سنوات القادمة. طرحت أسلوباً استثمارياً أطلق عليه جولات التراخيص(*Auctions of Bids*) النفطية لتطوير الإنتاج ويمكن ان نتعرف على الجولات المطروحة من خلال الأتي:

جولة التراخيص الأولى:

لقد عرض للاستثمار في الجولة الأولى في ٢٩ حزيران ٢٠٠٩ للتراخيص ستة من أضخم الحقول النفطية العراقية باحتياطي نفطي مقدرا بـ٤٣ مليار برميل هي: حقل الرميلة(الشمالي والجنوبي) وحقل الزبير وحقل غربي القرنة المرحلة(١) وثلاثة حقول في ميسان(بزركان وأبو غرب والفكة) وحقل باي حسن وحقل كركوك وحقلين للغاز هما: حقلي غاز عكاس (بالانبار) والمنصورية (بديالى)، ان الهدف من هذه الجولات هو استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ستساعد على تطوير الصناعة النفطية، ورفع مستوى الإنتاج اذ ستضيف الجولة الأولى حوالي

١.٥-٢ مليون برميل يومياً. وهذا يتطلب استثمار أموال كبيرة حيث ستوفر جولة التراخيص الأولى والثانية حوالي ٥٠ مليار دولار لتطوير الحقول، وهذا لا يشمل بناء المصافي الجديدة والمنشآت السطحية والبنى التحتية وموانئ التصدير(٣٧).

ان هذه الاستثمارات لا تتوفر محلياً حتى لو توفرت فمن الأفضل استخدامها لبناء القطاعات الأخرى، فضلاً عن الحصول على أحدث التقنيات لإعادة بناء الصناعة النفطية على وفق المواصفات الفنية المتطورة المعتمدة في الدول الأخرى، من خلال الاعتماد على كبريات شركات النفط العالمي. ولقد تم اختيار ٣٥ شركة نفطية من أصل ١٢٠ شركة خضعت للدراسة من قبل دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط وهذه الشركات من جنسيات مختلفة(*).

ويمكن توضيح الحقول المطروحة في هذه الجولة والشركات المتقدمة للاستثمار من خلال بيانات جدول(١).

(*) (أمريكية، وماليزية، وأسبانية، وأندنوسية، ودنماركية، ويابانية، وروسية، وأسترالية، وصينية، وهندية، وهولندية، وفرنسية، وألمانية، ونرويجية، وكندية، وبريطانية، وكورية، وايطالية وانغولية)

جدول (١)

الحقول المطروحة في جولة التراخيص الأولى

ت	الحقل	الاحتياطي (مليار برميل)	القيمة التي أعطتها وزارة النفط عن كل برميل إضافي	الشركة المتقدمة للاستثمار	العائد الذي تريده الشركات عن كل برميل إضافي	نتيجة العرض
١	الرميلة	١٧	٢ دولا ر	تحالف شركتي (اكسو- موبيل) الأمريكية و(بتروناس) الماليزية.	٤.٨٠ دولار	لم توافق الوزارة على عرضها
				ائتلاف شركتي النفط الوطنية الصينية *PCNP* و برتش بتروليوم البريطانية *BP*	٣.٩٩ دولار	فازت بالاستثمار بعد ان وافقت على سقف وزارة النفط
٢	باي حسن	٢.٣	٤ دولار	الشركة الأمريكية كونوكوفيليبس	٢٦.٧٠ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
٣	ميسان	٢.٣	٢.٣ دولار	ائتلاف شركتين صينيتين هما(*CNOOC*) وسينوبيك إنترناشول	٢٥.٤ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط

٤	الزبير	٤	٢ دولار	ائتلاف شركات ايني الايطالية وشركة اوكسيدنتال الامريكية وشركة كوريا للغاز	٤ دولار	فازت بالاستثمار بعد ان وافقت على سقف وزارة النفط
				ائتلاف بقيادة شركة اكسون الأمريكية	٤.٩٠ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
				ائتلاف بقيادة شركة (ONGC) الهندية	٤.٩٠ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
٥	غرب القرنة المرحلة (١)	٨.٧	١.٩٠ دولار	مجموعة شركات الفرنسية توتال والأميركية ولوك اويل الروسية	٤ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
				اكسون موبيل وشل البريطانية الهولندية	٤ دولار	فازت بالاستثمار بعد ان وافقت على سقف وزارة النفط
٦	كركوك	٨.٦	٤ دولار	أربع شركات بقيادة شركة شل	٧.٨٩ دولار	لم تقبل بسقف وزارة النفط
٧	عكاس الغازي			شركة اديسون الايطالية		لم تقبل بسقف وزارة النفط
٨	المنصورية الغازي			لم تتقدم أي شركة بعطاء لاستثماره		

المصدر: رتب الجدول من قبل الباحث بالاعتماد:

ضياء المرعب، السياسة النفطية والتراخيص،الحلقة الثالثة،

www.al-ghad.org/٢٠٠٩/٠٩ /٠١/exclusive-iraq-first-oil-bids

جولة التراخيص تنتهي بالموافقة على تطوير حقل الرميلة

ar.aswataliraq.info/index.php?s=%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤/،

مهند الشيخلي، جولات تراخيص النفط العراقية،

knol.google.com/k/muhannad-alsheikhly/

أسفرت جولة التراخيص الأولى عن توقيع ثلاث عقود هي حقل الرميلة إلى ائتلاف شركتي بريتش بتروليوم*BP* والنفط الوطنية الصينية (سينوك*CNPC*)التي تملك اكبر المصافي في الصين وآسيا) وحقل غرب القرنة المرحلة(١) وحقل الزبير[٣٨]، وقد صادق مجلس الوزراء على هذه العقود، في حين لم تقبل العقود الأخرى نظرا لعدم موافقة هذه الشركات على عائد الخدمة المقرر من قبل وزارة النفط بسبب الكلفة المرتفعة لاستخراج النفط والغاز التي حددتها تلك الشركات فضلاً عن ضعف العوائد المالية التي رصدتها وزارة النفط العراقية لعملية التطوير، كما لم تتقدم أي شركة بعطاء لاستثمار حقل المنصورية نتيجة للمخاوف المتعلقة بالأوضاع الأمنية في محافظة ديالى التي يقع فيها الحقل.

وبناء على ذلك فقد تعهد ائتلاف شركة برتش بتروليوم والشركة

الصينية في عطائه بانه سيرفع الإنتاج من مستواه الحالي الذي ينتج نحو ٩٥٠ ألف برميل يومياً، ليصل إلى ٢.٨٥٠ مليون برميل يومياً خلال الأعوام الست المقبلة، بعد ان وافقت على السعر الذي حددته الوزارة البالغ ٢ دولار عن كل برميل إضافي يتم إنتاجه، اذ يعد حقل الرميلة أكبر حقل نفطي في العراق، ويقدر حجم احتياطيه بنحو ١٧ مليار برميل وهو من الحقول الأضخم عالميا، وأكبر الحقول العراقية المكتشفة لحد الآن[٣٩].

فازت أيضا مجموعة شركات بقيادة شركة ايني الايطالية وتضم شركة كوركاز الكورية المؤتلفة مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم الأمريكية، بعقد تطوير حقل الزبير من أجل رفع إنتاجه من ١٩٥ ألف برميل حاليا إلى ١.٣ مليون برميل في عام ٢٠١٦، أي بعد ست سنوات من تاريخ توقيع العقد، ويقدر احتياطي الحقل بما لا يقل عن ٤ مليارات برميل نفطي. وحصلت شركة اكسون موبيل، وشركة شل البريطانية الهولندية على عقد لتطوير حقل غرب القرنة المرحلة(١)، وهو ثالث اكبر حقل في العراق. ويقدر احتياطه بنحو ٨.٧ مليار برميل نفط. ومن المتوقع ان يزيد الإنتاج في هذا الحقل من ٢٨٠ الف برميل يوميا في الوقت الحالي إلى ٢.٣٢٥ مليون برميل في غضون ست سنوات. وتملك أكسون – موبيل حصة ٨٠٪ بينما تملك شل حصة ٢٠٪ الباقية، وكما توضح بيانات الجدول(١).

وستكون مدة العقد ٢٠ عاما قابلة للزيادة قسمت على مراحل الأولى مابين ثلاث إلى سبع سنوات حيث ستكون هذه السنوات مخصصة لتطوير الحقول للوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى بحسب ما يحتاجه كل حقل، وتتكفل الشركة المستثمرة بجميع التكاليف، اما المرحلة الثانية فهي المحافظة على إنتاج الذروة لفترة تتراوح بين ٧ إلى ١٠ سنوات والفترة المتبقية هي التي يتراجع فيها الإنتاج وهو التسلسل الطبيعي لأي حقل وتعمل خلالها على وقف تدهور الإنتاج، وفي الرحلة الثانية تعمل على زيادة الإنتاج حسب الكميات المثبتة في العقد وتبدأ باستيفاء الإرباح عن كل كمية إنتاج جديدة مضافة وبضمنها استيفاء كل تكاليف المعدات التي أدخلتها الشركة المستثمرة التي ستصبح من ممتلكات العراق، بعد مدة العقد البالغة ٢٠ سنة، وان الشركة الأجنبية ستقوم بتمويل التطوير والتشغيل ويتم استرداد كلفها من النفط المنتج، وأن مكافئة الشركة المقاولة ستتحقق بعد إنتاج نفط إضافي فوق خط الشروع محدد وسيتم احتسابها وفق صيغة مرتبطة بالاستثمارات المالية المصروفة. اما بشأن الملاكات العاملة في الحقول فقد اشترطت الوزارة على الشركات المستثمرة ان تكون هناك هيئة لتشغيل الحقول المستثمرة وإدارتها على ان تكون نسبة العراقيين ٨٥٪ من المجموع الكلي والمتبقي أي بنسبة ١٥٪ فيكون من الشركة المستثمرة، كما ان هناك لجنة عليا من ٨ أفراد ٥ منهم عراقيون وتلتزم الشركات الأجنبية بالاعتماد على المقاولين العراقيين وان

تكون الحماية من شركات عراقية مع التزام الشركة المستثمرة بمعايير السلامة والحفاظ على البيئة وعلى الشركة إزالة الألغام والمواد المشعة ان وجدت في ميدان العمل باستخدام فرق متخصصة وبموافقة الحكومة العراقية(٤٠). كما ان التحكيم في حالة حصول نزاع سيكون دوليا على ان يطبق خلاله القانون العراقي.

٢- جولة التراخيص الثانية

وبعد جولة التراخيص الأولى قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٩ وطرح فيها ١٠ حقول نفطية وحقل غازي يضم حقولاً مكتشفة وغير مطورة، تنافست ٤٥ شركات من جنسيات مختلفة(من ٢٣ دولة) على هذه الحقول، اما الحقول المشمولة بهذه الجولة فهي حقول مجنون، غرب القرنة المرحلة(٢)، الحلفاية، الغراف، مجموعة الكفل، مرجان، بدرة وستشمل جولة التراخيص مجموعة الحقول الشرقية التي تضم حقل خشم الأحمر، قمر والقيارة والنجمة في محافظة نينوى(٤١)، ويوضح الجدول(٢) هذه الحقول والشركات الفائزة بالعقد والسعر الذي تم الاتفاق عليه والإنتاج الذي تعهدت الشركة بالوصول اليه.

جدول (٢)

الحقول المطروحة في جولة التراخيص الثانية

اسم الحقول	الشركات الفائزة	الاحتياطي (مليار برميل)	العائد الذي تريده الشركات عن كل برميل إضافي	تتعهد بان يصل الإنتاج (ألف برميل يوميا)
١- حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل وبتروناس الماليزية	١٢.٧	١.٣٩ دولار	١.٨٠٠
٢- حقل الغراف	ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجابكس اليابانية،	٠.٨٦٣	١.٤٩ دولار	٢٣٠
٣- حقل الحلفاية	ائتلاف يضم شركة سي أن بي سي الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية٪ ٢٥ لكل منهما	٤.١	١.٤٠ دولار	٥٣٥
٤- حقل بدرة	ائتلاف شركات بقيادة غازبروم الروسية (بنسبة ٤٠٪) وكورغاز الكورية الجنوبية(بنسبة ٣٠٪) وبتروناس الماليزية(بنسبة ٢٠٪) وتابكو التركية(بنسبة ١٠٪)،	٠.١٠٩	٥.٥٠ دولار	١٧٠

٥- غرب القرنة المرحلة(٢)	ائتلاف يضم شركتي لوك أويل الروسية – وستات أويل النرويجية،	١٢.٨٧٦	١.١٥ دولار	١.٨٠٠
٦- حقل القيارة	شركة سونانغول الأنغولية	٠.٨	٥ دولار	١٢٠
٧- حقل نجمة	شركة سونانغول الأنغولية (*Sonangol*)	٠.٩	٦ دولار	١١٠
٨- حقل (شرقي بغداد)	لم تقدم أي شركة للعطاء			
٩- حقول الفرات الأوسط	لم تقدم أي شركة للعطاء			
١٠- حقول شرقي ديالى	لم تقدم أي شركة للعطاء			

المصدر: رتب الجدول من قبل الباحث بالاعتماد:

مهند الشيخلي، جولات تراخيص النفط العراقية،

//knol.google.com/k/muhannad-alsheikhly/

جولة التراخيص النفطية الثانية تنتهي باستثمار سبعة حقول من أصل عشرة، *www.iraq٤alnews.dk/new*

توضح بيانات جدول(٢) تم توقيع سبعة حقول للتطوير من أصل عشر جرى طرحها للشركات النفطية العالمية في هذه الجولة وهي:

١ـ **حقل مجنون**: فازت به ائتلاف شركتي شل (*shell*) وبتروناس (*petronas*) الماليزية بعد تقديمه عرضاً برفع سقف الإنتاج إلى ١.٨ مليون برميل يومياً وبسعر١.٣٩ دولار للبرميل الواحد. وتصف التقارير هذا الحقل بأنه أحد أكبر الحقول بالعالم، ورجح مخزونه بأكثر من ١٢.٧ مليار برميل من النفط. ويبلغ إنتاجه الحالي بحدود (٤٦) ألف برميل يوميا، والحقل مكتشف منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، وقد بدأ بتطويره منذ ذلك الحين، إلا أن اندلاع الحرب مع إيران بعد ذلك أوقف العمل، وتم ردم الآبار النفطية خشية تعرضها للحرائق التي قد تهدر الثروة النفطية الكامنة فيه. وقد عاودت الشركات النفطية العراقية نشاطها لاستثمار مخزونه النفطي في السنوات الأخيرة.

٢ـ **حقل الغراف**: في محافظة الناصرية الذي يقدر احتياطيه النفطي

بحوالي٨٦٣ مليون برميل الذي فازت به ائتلاف شركتي بتروناس *petronas* الماليزية وجابكس *JAPEX* اليابانية، بسعر١.٤٩ دولار للبرميل الواحد، على ان يصل الإنتاج إلى مليون ٢٣٠ ألف برميل يوميا.

٣ـ حقل الحلفاية: الذي يقدر احتياطه النفطي بحوالي ٤.١ مليارات برميل فاز به ائتلاف يضم شركة *CNPC* الصينية وبتروناس *petronas* الماليزية وتوتال *Total*الفرنسية ٢٥ *%* لكل منهما بذروة إنتاجية بلغت ٥٣٥ ألف برميل وبسعر ١.٤٠ دولار للبرميل الواحد، متغلباً على ثلاثة ائتلافات أخرى قدمت عروضها لاستثمار الحقل الواقع في محافظة ميسان. وسيقوم الائتلاف النفطي هذا بتطوير حقل الحلفاية، ويستهدف الارتفاع بالإنتاج من ثلاثة آلاف برميل يوميا إلى ٥٣٥ ألف برميل نفط يوميا.

٤ـ حقل بدرة: في محافظة واسط، الذي يقدر احتياطيه بحوالي ١٠٩ مليون برميل فازت به ائتلاف شركات بقيادة غازبروم*Gasprom* الروسية (بنسبة٤٠٪) وكورغاز *KOGAS* الكورية الجنوبية (بنسبة٣٠٪) وبتروناس الماليزية(بنسبة٢٠٪) وتابكو *TPAO* التركية(بنسبة١٠٪)، بسعر ٥.٥٠ دولارا للبرميل الواحد وتستهدف المجموعة انتاج ١٧٠ ألف برميل يومياً على ان تحافظ على إنتاجه لسبع سنوات، وبنسبة استثمار تصل إلى ١٠٠ مليون دولار، ويكون بالتنسيق مع إيران كونه من الحقول المشتركة بين الدولتين.

٥ـ حقل غرب القرنة المرحلة (٢): الذي يقدر احتياطيه النفطي بحوالي ذ١٢.٨٧٦ مليار برميل، وهو أضخم الحقول النفطية العشرة التي عرضت خلال جولة التراخيص الثانية، ولقد فازت به ائتلاف يضم شركتي لوك أويل*Lukoil* الروسية – وستات أويل*Statoil* النرويجية، بسعر ١.١٥ دولار للبرميل الواحد، لرفع الطاقة إنتاجية إلى ١.٨ مليون برميل يومياً. وتشارك لوك اويل في هذا الائتلاف بنسبة ٨٥٪ فيما تبلغ حصة شركة ستات النرويجية ١٥٪.

٦ـ **حقل القيارة**: في محافظة نينوى ويقدر احتياطيه بحوالي ٨٠٧ ملايين برميل، وقد فازت به شركة سونانغول *Sonangol* الأنغولية بسعر ٥ دولارات للبرميل، للارتفاع بإنتاج الحقل إلى ١٢٠ ألف برميل في اليوم، شرط المحافظة على مستوى الإنتاج نفسه لمدة تسع سنوات، وبنسبة استثمار فيه كحد أدنى ١٥٠ مليون دولار.

٧ـ حقل نجمة: في محافظة نينوى الذي يقدر احتياطه من النفط بحوالي ٨٥٨ مليون برميل، وقد فازت به شركة سونانغول*Sonangol* الأنغولية، بذروة إنتاج تبلغ ١١٠ الف براميل يوميا، على ان تحافظ على مستوى الإنتاج نفسه لمدة تسع سنوات، وبنسبة استثمار بلغت ١٠٠ مليون دولار.

٨ـ **حقل (شرقي بغداد)**: فيما لم تقدم أي شركة عروضها (*No Bidder*) لتطوير الحقول البقية وهي حقل (شرقي بغداد) النفطي الذي

حدد له سقف إنتاجي بلغ ١٥٠ ألف برميل يومياً كحد أدنى ويعزى عزوف الشركات عن تطوير حقل شرقي بغداد وهو احد الحقول الأربعة العملاقة التي تضمنتها جولة التراخيص الثانية لأسباب تتعلق بكون الحقل يقع ضمن منطقة سكنية فضلا عن احتوائه على النفط الثقيل وهو من النفوط غير المرغوبة مما يجعل عمليات استخراجه صعبة ومعقدة.

٩ـ الحقول الشرقية لمحافظة ديالى وهي (ديكلة بات) و(قمر) و(الخشم الأحمر) و(ناودمان) وحقول الفرات الأوسط، والتي تتمتع بنفط خفيف وكميات كبيرة من الغاز، والذي اشترطت فيه الوزارة أن لا يقل حجم الاستثمار فيه عن ٧٥ ألف برميل يوميا، وأن تحافظ الشركة المستثمرة على هذه النسبة لمدة سبع سنوات، وبنسبة استثمار تبلغ ١٠٠ مليون دولار[٤٢].

ان الجولة الأولى تم اختيار حقولها على أساس السرعة في الانجاز، كونها حقول منتجة تعاني من تراجع بمستوى الإنتاج، في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى زيادة حجم وارداته بشكل سريع، اما الثانية فتم فيها اختيار حقول مكتشفة منذ عقود وأهملت دون ان يتم تطويرها.

٣- جولة التراخيص الثالثة:

أعلنت في أواخر ايار من عام ٢٠١٠ عن جولات تراخيص لتطوير ثلاثة حقول غازية هي عكاز في الانبار والمنصورية في ديالى والسيبة في

البصرة، الهدف من ذلك ان يكون العراق احد الدول المهمة والمنتجة والمصدرة للغاز، وهي خطوة للاستثمار الثروة النفطية، ويمكن توضيح هذه الحقول والشركات الفائزة بالجولة في الجدول(٣).

(٣)

الحقول المطروحة في جولة التراخيص الثالثة

الحقول	الشركة الفائزة
حقل عكاز	ائتلاف شركتي كوكاز الكورية وموناي كاز الكازاخستانية
وحقل السيبة	ائتلاف تقوده كويت انيرجي بنسبة ٦٠٪ و *TPAO* التركية
حقل المنصورية	ائتلاف تقوده *TPAO* بنسبة ٥٠٪ وعضوية كويت انرجي بنسبة ٣٠٪ وكوكاز الكورية بنسبة ٢٠٪

المصدر: جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية أهم المنجزات التي حققتها الوزارة في العام ٢٠١٠

www.alfayhaa/news/middle،

يوضح الجدول (٣) ان جولة التراخيص الثالثة الخاصة بالحقول الغازية العراقية انتهت باحالة حقل عكاز في محافظة الانبار إلى ائتلاف شركتي كوكاز الكورية وموناي كاز الكازاخستانية مناصفة بينهما، وحقل السيبة في البصرة الى ائتلاف تقوده كويت انيرجي بنسبة ٦٠٪ و *TPAO* التركية، فيما أحيل حقل المنصورية الغازي في ديالى إلى ائتلاف تقوده

TPAO بنسبة ٥٠٪ وعضوية كويت انرجي بنسبة ٣٠٪ وكوكاز الكورية بنسبة ٢٠٪، وتحتوي الحقول الثلاثة مجتمعة على اكثر من ١١ تريليون متر مكعب من الغاز.

وقد تم توقيع مسودات العقود لهذه الحقول الغازية وأحالتها إلى مجلس الوزراء الجديد للتوقيع بهدف سد الحاجة المحلية في قطاع الكهرباء وسد حاجة المصانع وتصدير الفائض منها لضمان إيرادات إضافية واستفادة المحافظات المنتجة من قيمة البترو دولار وانعكاسات نجاح المشاريع على البنية التحتية البشرية والاقتصادية في عموم العراق(٤٣).

كما تم التعاقد مع ائتلاف ضم شركتي الوطنية الصينية للنفط البحري (كنوك)، وشركة النفط الوطنية التركية (تباو) لتطوير حقول الفكة، وبزركان، وابوغرب في محافظة ميسان قرب الحدود الإيرانية. ذو الاحتياطي البالغ ٢.٥ مليون برميل نفط، للارتفاع بإنتاجه من مائة ألف برميل حاليا إلى ٤٥٠ ألف برميل يوميا في غضون السنوات الست القادمة. سيدفع العراق بموجب العقد للشركة ٢.٣ دولارا أمريكيا عن كل برميل تنتجه في حالة تحقيقها زيادة نسبتها ١٠ ٪ عن الإنتاج الحالي للحقل. والجانب الايجابي في هذا الاتفاق هو مشاركة شركة الحفر الحكومية العراقية في عمليات التطوير مقابل حصة ٢٥ ٪ من موارد الائتلاف الذي تحوز فيه الشركة الصينية على نسبة ٦٣.٧٥ ٪، والشركة الحكومية التركية على ١١.٢٥%. وأكدة وزارة النفط أن ميسان ستصبح

منتجا رئيسيا للنفط الخام في العراق، اذ أن تطوير الحقول الثلاثة بالإضافة إلى حقل الحلفاية، والذي أحيل إلى ائتلاف شركات توتال الفرنسية وبتروناس الماليزية وشركة (*cnpc*) التركية، سيصل بإنتاج المحافظة، خلال السنوات الست المقبلة، من النفط إلى مليون برميل يوميا[٤٤].

٤- جولة التراخيص النفطية الرابعة:

أطلقت وزارة النفط العراقية جولة التراخيص النفطية الرابعة في ٢٥ نيسان ٢٠١١ التي تشمل تطوير المواقع الاستكشافية الجديدة البالغ عددها ١٢ موقعا واهمها الحقول الغازي للاستثمار، وهذه المواقع موزعة على المحافظات العراقية، و أن غالبية الرقع الاستكشافية يعتقد بوجود الغاز فيها بنسبة اكبر من النفط. ويمكن توضيح هذه المواقع ومحافظاتها ومساحتها، مع احتمالات وجود النفط او الغاز فيها في بيانات جدول (٤).

جدول (٤)

المواقع المعروضة في جولة التراخيص الرابعة

الموقع	المحافظة	المساحة	احتمالات الاستكشاف
الأول	نينوى	٧٣٠٠كم مربع	الاحتمال بوجود غاز فيه
الثاني	نينوى والانبار	٨ الاف كم	الاحتمال بوجود غاز فيه
الثالث	الانبار	٧ الاف	الاحتمال بوجود غاز فيه
الرابع	الانبار	٨ الاف	الاحتمال بوجود غاز فيه
الخامس	الانبار	٩ الاف كم	الاحتمال بوجود غاز فيه
السادس	النجف والانبار	٩ الاف كم	الاحتمال بوجود غاز فيه
السابع	القادسية وبابل والنجف المثنى	٦ الاف كم	الاحتمال وجود نفط
الثامن	ديالى واسط	٦ الاف كم	الاحتمال جود غاز
التاسع	البصرة	٩٠٠ كم	الاحتمال جود نفط
العاشر	المثنى وذي قار	٥٥٠٠ كم	الاحتمال وجود نفط
الحادية عشر	المثنى	١٦ الف كم	الاحتمال وجود غاز
الثانية عشر	النجف	١٦ الف كم	الاحتمال وجود غاز

المصدر: رتب الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على: حيدر إبراهيم، و مصطفى صباح، العراق يعلن عن إطلاق جولة التراخيص النفطية الرابعة، *www.almawsil.com/vb/show*

توضح بيانات الجدول السابق الموقع الاثنى عشر الموزعة على المحافظات يكون الموقع الأول في محافظة نينوى بمساحة ٧٣٠٠كم مربع ومن المتوقع أن تحتوي على حقول غازية، اما الموقع الثاني بين محافظتي نينوى والانبار بمساحة ٨ الاف كم والاحتمال بوجود غاز فيه، والموقع الثالث والرابع والخامس في محافظة الانبار على مساحات ٧ الاف، و٨ الاف، و٩ الاف كم والاحتمال بوجود غاز فيه، وهكذا مع بقية المواقع وكما يوضح الجدول(٤).

اما الشركات التي ستدخل في جولة التراخيص النفطية الرابعة هي الشركات التي تعاقدت معها الوزارة في جولة التراخيص النفطية الأولى والثانية فضلاً عن الشركات التي لم توقع معها الوزارة عقودا نفطية. و بعد هذه الجولة سيتم تأهيل الشركات ومن ثم استلام العروض من قبل الشركات وفتح تلك العروض أمام الإعلام في كانون الثاني. ٢٠١٢

إن جولة التراخيص الرابعة تختلف عن جولة التراخيص الأولى والثانية والثالثة التي تم الإعلان عنها سابقا، لأنها تتعامل مع رقع استكشافية، محدودة المعلومات، مضيفا أن جولات التراخيص السابقة تم التعامل بموجبها، مع حقول نفطية وغازية مكتشفة، البعض منها مطورة والبعض غير مطورة.

أن الهدف من هذه الجولة احتمالية اكتشاف الغاز في المناطق المحددة ويتم تطويره وإنتاجه لتلبية الحاجة المحلية للغاز في توليد الطاقة الكهربائية للمحطات التي تعمل بالغاز وكذلك الصناعات التي تعتمد على الغاز في الوقود.

وكان العراق قد وافق على إنشاء مشروع مشترك مع شركة (شل) للاستثمار النفطي في تطوير إمدادات البلاد من الغاز الطبيعي في أيلول ٢٠٠٨ و كان حينها ثاني اتفاق من نوعه مع شركة أجنبية تبرمه وزارة النفط بعد العام ٢٠٠٣. وفقاً للاتفاق سيمتلك العراق ٥١ في المئة بينما تمتلك شل ٤٩ في المئة من المشروع الذي يستثمر في الغاز الطبيعي في محافظة البصرة الغنية بالنفط. ويركز المشروع بالدرجة الأولى على إنتاج نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في اليوم الواحد كمنتج ثانوي من استخراج النفط الخام في المنطقة(٤٥).

ومع كل هذه الجدلية المتصاعدة بشأن جولات التراخيص النفطية، تبقى لهذه الجولات مجموعة من المزايا ولها مجموعة من المثالب، نحاول بحثها باختصارٍ.

خامساً: تقييم جولات التراخيص النفطية

مميزات هذه العقود

يمكن تلخيص أهم المزايا لجولات التراخيص بالآتي:

١ـ تعد هذه الجولات الخطوة ناجحة أول مناقصة تنافسية كبيرة في

قطاع الطاقة يعقدها العراق على مدى عقود ماضية وكانت اكبر فرصة لتطوير المشاريع الاستثمارية في العراق، اذ طرح ثمانية حقول دفعة واحدة في جولة التراخيص الأولى، وتشير وزارة النفط أن التخوف من هذه الجولة غير مبرر كونها عقود تطوير بصيغة عقود الخدمة طويلة الأجل وليست عقود شراكة نفطية، تتقاضى بموجبها الشركات الفائزة بالعقود رسوم أنتاج محددة في حقل الرميلة مثلا تتراوح بين ١ – ٢ دولار كمعدل عن كل برميل نفط يتم أنتاجه، وبالتالي لا تؤثر على سيادة العراق لثرواته النفطية.

٢ـ اذ ان منح العقود للشركات المستثمرة في هذه الجولة من شأنه مضاعفة الإنتاج النفطي لأن هذه الحقول ستضيف إلى الناتج النفطي نحو مليوني برميل يوميا خلال الثلاث سنوات المقبلة كون الحقول غير منتجة، مما سيجعل مجموع الإنتاج من الحقول الحالية وجولتي التراخيص إلى ٦ ملايين برميل في اليوم، وربما تستمر إلى جولة تراخيص ورابعة وخامسة، خاصة بعد ان أعلنت وزارة النفط أجراء جولة تنافسية رابعة لإبرام لتطوير الإنتاج النفطي في حقول انتشرت في محافظات الفرات الأوسط والانبار. اذ يوجد في العراق حوالي ٨٠ حقلاً مكتشفا(٧٣ حقلاً نفطياً و٧ حقول غازية) هذه الحقول التي تضمنت في جولتي التراخيص تمثل ٢٠ حقلاً، فيبقى أكثر من ٥٠ حقلاً آخر يحتاج إلى تطوير ويمكن للعراق أن يزيد قدرته الإنتاجية إلى ان يصل مستوى الإنتاج ما بين ١٠–١٢ مليون برميل، إي بإضافة ٧ مليون برميل خلال ٢٠ عام، وتعتزم النفط العراقية زيادة

صادراتها النفطية اليومية بعد أستحصال الموافقة من منظمة اوبك. وفضلاً عن زيادة إنتاج الغاز الحر لأغراض الاستخدام في التوليد الكهربائي وتصدير الفائض بحوالي ٥٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم خلال الثلاث سنوات الأولى من المباشرة في تطوير الحقلين الغازيين(٤٦).

٣ـ ان أسلوب الاستعانة بالشركات الأجنبية بطريقة جولات التراخيص لتطوير صناعة استخراج النفط اعتبر من قبل مختصين نفطيين كثيرين سبيلا مناسبا للخروج من الأزمة الحالية في هذه الصناعة، لإخراجها من عنق الزجاجة التي وجدت فيه. وقد نجحت وزارة النفط في مشروعه لاستدراج شركات النفط، فبعد دعوة شركات النفط الدولية للمشاركة في جولات التراخيص تقدمت للمشاركة فيها عشرات الشركات النفطية متعددة الجنسية برغم عدم الاستقرار الأمني الذي أبدى كثيرون مخاوفهم من ترديه اثناء تواجد ممثلي الشركات الأجنبية في بغداد، فقد كانت فرصة ذهبية للفوز بأغنى الحقول النفطية في العالم. وبعد جولتين للتراخيص أولى وثانية تم التعاقد على تطوير أكثر الحقول النفطية المعروضة(٤٧).

٤ـ ان عقود الجولة ظهر فيها فرق كبير بين السعر الذي وضعته الحكومة وسعر شركات النفط الكبرى بشأن البنود المالية ولم ترفع وزارة النفط العراقية هذا السعر مما يشير إلى ان الحكومة العراقية حريصة على عدم إهدار الثروة النفطية.

٥ـ ان الحماس لجولات التراخيص كونها تعد وسيلة لاستدراج الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الإنتاج النفطي، سعياً لرفع الإنتاج النفطي وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتدريب الكوادر النفطية العراقية وزيادة العائدات النفطية لاستغلالها في تطوير وإنعاش الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة ولتحديثه وتطوير قدراته الحالية المحدودة المتهالكة من خلال التكنولوجيا الحديثة والخبرات التي ستنقلها الشركات النفطية الأجنبية إلى العراق سعيا لزيادة موارده المالية في أقرب فترة زمنية عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية، مما يجعل العراق قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بجعل طاقاته الإنتاجية تتناسب مع احتياطياته النفطية -إذ تعد نسبة الانتاج الى الاحتياطي هي الأدنى في العالم وتبلغ ٠.٨٪ وأخذ حصته الحقيقية من السوق النفطية الدولية، وهذا ما قد يثير مخاوف وتدخلات دول نفطية مجاورة مثل دول الخليج وإيران.

٦ـ ستسهم هذه العقود بتحسين المناخ الاستثماري في العراق مما سيحفز المزيد من الشركات الأجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق. كذلك تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى على النمو والتطور استجابة للتطور الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية العراقية.

٧ـ استغلال الغاز العراقي يقدر المختصون خسائر العراق بسبب عدم استغلاله للغاز نحو ثمانية مليارات متر مكعب من الغاز وهو وفقاً

للأسعار العالمية يخسر العراق ٧٠ مليار دولار سنويا، نتيجة لإحراق ٧٠٪ من الغاز المصاحب لاستخراج النفط، والذي تتسبب السنته المشتعلة طالما بقي البئر النفطي منتجا آثارا سلبية كبيرة على البيئة بسبب إطلاقها لغاز ثاني اوكسيد الكاربون. لكن اذا قام العراق بتجميع الغاز وتصنيعه إلى مقطرات أخرى مثل الديزل النظيف وبنزين خال من الرصاص فأن عوائد العراق ستكون كبيرة جدا.

وعلى الرغم من ان العراق كان مستعدا في مطلع التسعينات لتصدير أول شحنة للغاز إلى دولة الكويت المجاورة، إلا ان الغزو الذي قاده العراق اوقف العملية، وبالتالي ضاعت فرصة تحقيق إيرادات كبيرة للميزانية العراقية وانحسر دور العراق كمزود أساسي للغاز على مستوى العالم.

الهدف من ذلك ان يكون العراق احد الدول المهمة والمنتجة والمصدرة للغاز، تم توقيع مسودات العقود لهذه الحقول الغازية وأحالتها إلى مجلس الوزراء الجديد للتوقيع بهدف سد الحاجة المحلية في قطاع الكهرباء وسد حاجة المصانع وتصدير الفائض منها لضمان إيرادات إضافية واستفادة المحافظات المنتجة من قيمة البترو دولار وانعكاسات نجاح المشاريع على البنية التحتية البشرية والاقتصادية في عموم العراق.

٨ـ نظراً لانقطاع العراق مدة طويلة تزيد على العقدين عن التطورات التكنولوجية في مجال النفط، مما أدى إلى صعبة تعامل الكوادر العراقية مع التطورات المتسارعة في هذا المجال، فلا تستطيع الكوادر العراقية رغم

كفاءتها النهوض بقطاع النفط والغاز بمعزل عن الشركات الأجنبية، إذ أنها تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال طائلة، ولعل ما يثبت ذلك انخفاض الطاقة التكريرية للمصافي العراقية وقلة إنتاج النفط الخام رغم امتلاك احتياطيات كبيرة وحرق الغاز المصاحب هذه المشاكل تتطلب تكنولوجيا متقدمة التي تحتكرها شركات معدودة عملاقة الحجم مثل رويال دويتش الهولندية وبرتشبتروليوم وكسول موبيل(٤٨).

٩ـ جميع المعدات التي ستدخلها الشركات لزيادة الإنتاج ستكون ملكا صرفا للعراق، ولغرض تلافي عدم تقييمها بشكل مغالى فيه من قبل الشركات، فقد أخذت وزارة النفط بنظر الاعتبار إمكانية تقييمها بأكبر من سعرها الحقيقي، ولذلك تم تشكيل لجنة لإدارة مشتركة تتكون من ثمانية أعضاء، أربعة منهم عراقيون والبقية من الشركة، على ان يرأسها عراقي، مهمتها تقييم أسعار المكائن والمعدات، كما وضعت الوزارة خطوط تدقيق ورقابة حيث يتم تعيين مدقق مستقل للحسابات من قبل الشركة الأجنبية، كما ان لشركة النفط المحلية صلاحية التدقيق والرقابة متى شاءت، فضلا عن ديوان الرقابة المالية ودائرة الضريبة وكل هيئة حكومية مخولة بالتفتيش وبهذا نضمن عدم المبالغة بالكلف.

١٠ـ للهوة الكبيرة بين مستويات الإنتاج في العالم ولاسيما في نظائر الدول المصدرة في العالم وبين مستويات الإنتاج في العراق المتدنية والتي كانت قبل عقد هذه الجولات الثلاث ترزح تحت حاجز المليون وستمائة

ألف برميل يومياً وهي كانت نسبة لا توازي حجم الحقول وقدراتها الإنتاجية الفعلية.

١١ـ عدم مواكبة الكفاءة الفنية للكوادر النفطية العاملة في هذا القطاع بالتطورات الحديثة بسبب الانقطاع التام أو شبه التام ولمدة عشرين عاماً عن التطور الحاصل في الإنتاج والتصدير التصنيع النفطي بحيث أصبحت هذه الكوادر غير مواكبة لأساليب التكنولوجيا المتطورة في العالم، وحتى ان الكوادر الجديدة هي محدودة وغير كافية لمديات التطوير الهائلة التي ستحدث في الحقول فوق العملاقة والأخرى العملاقة والجيدة منها، وبالتالي فأن وزارة النفط كجهة قطاعية ليس لديها القدرة على تطوير هذه الحقول ضمن معطياتها المتوفرة[٤٩].

سلبيات هذه العقود

وبالرغم من هذه المميزات المهمة إلا إن هناك سلبيات لا يمكن تجاوزها هي:

١ـ ان ما يؤخذ على هذه العقود أن الحقول التي تتضمنها الجولة الأولى تسيطر عليها شركتا نفط الجنوب ونفط الشمال فهذه الشركات العراقية الوطنية قادرة ببعض الإسناد من الشركات الأجنبية وبموجب عقود مقاولة من أتمام جاهزيتها، فقد شملت جولات التراخيص أهم واكبر حقول نفطية عملاقة تنتج النفط منذ الثلاثينيات، ورغم كل

الظروف والأوضاع الأمنية فإنها ما تزال تنتج بأيدٍ وخبرات عراقية، والحقول التسعة المعروضة في جولة التراخيص الأولى يبلغ مجموع الاحتياطي النفطي المثبت لها أكثر من ٥٠٪ من احتياطي العراق، وان إنتاجها الآن يشكل أكثر من ٨٠٪ من إنتاج العراق النفطي وأكثر من ٨٥٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وهذه الحقول تم دراستها بكثافة سابقاً ولاحقاً من بعض الشركات العالمية، وان كوادر النفط العراقية على اطلاع بكل تفاصيلها وقادر على أدارتها وتطويرها.

٢ـ ان إبقاء هذه الحقول تحت إدارة وسيطرة المؤسسات الوطنية يمثل إحدى الركائز الأساسية للأمن القومي والاقتصادي، لان هذه المؤسسات بطبيعتها تضمن ديمومة الإنتاج تحت أصعب الظروف، ولقد أثبتت ذلك عمليا في أسوء الظروف من حرب وقصف وحصار وانهيار امني وفوضى. في حين لن تستطيع الشركات النفطية الأجنبية إن تبقى أو تدير الإنتاج إذا ما حصل أي ظرف طارئ في المنطقة وسوف يخسر عندها العراق ما يترتب على ذلك تعاقدياً.

٣ـ كما كان من الأفضل وضع جدول زمني يطرح في كل فترة معينة احد الحقول بعقد خدمي مختلف عن الأخر من حيث حجم الاستثمار والإنتاج الاحتياطي وخطط التطوير، أفضل من طرح مجموعة من الحقول دفعة واحدة، لتلافي الخطأ الذي قد يقع في الجولات الأولى ولاستفادة من منافسة الشركات.

٤ـ ان الحقول المطروحة واقعة في منطقة متداخلة ومترابطة مع الحقول والمنشآت النفطية المجاورة الأخرى. فمثلاً إنتاج حقل الرميلة الجنوبي يتجمع في موقع حقل الزبير حيث يتم خزنه وضخه مشتركاً مع نفط الرميلة الشمالي والزبير وغرب القرنة وميسان إلى مرافئ التصدير.

٥ـ ستسهم هذه العقود في إفراغ شركة النفط الوطنية من محتواها بعد تخفيض صلاحيات شركتي نفط الشمال والجنوب، وستكون شركة النفط الوطنية أقرب إلى هيكل فارغ مجرد شركة مشرفة، في حين ستكون الشركات الأجنبية هي المتحكم الفعلي في الحقول النفطية، و يخشى إن تعمل هذه التراخيص على عزل الكفاءات والكوادر المحلية العراقية لحساب الخبرات الأجنبية لإن معظم الكوادر الفنية والهندسية في شركتي نفط الجنوب ونفط الشمال سيتم إلحاقهم ضمن الشركات الجديدة ولمدة تتراوح ما بين ٢٠-٢٥ سنة مما سيفرغ شركات النفط الوطنية من كوادرها البشرية ويضعف من دورها في صناعة النفط العراقية. فضلا عن أن تكون هذه الاستثمارات جزراً متقدمة وسط بحر من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كما حصل في بعض التجارب العالمية كنيجيريا مثلا.

٦ـ لم تشمل عقود التراخيص الغاز المصاحب للنفط المستخرج وهو ما يؤدي الى حرق الغاز وإهدار ما يقارب ٦٠٪ منه.

٧ـ مدة العقود طويلة الأمد تمتد لعشرين عاما، وهو ما يعتبر فترة طويلة جدا غير متعارف عليها في عقود الخدمة، فعلى سبيل المثال وتصل

في النرويج مدة الاستكشاف إلى ست سنوات، ويمكن تمديدها إلى عشر سنوات وفق شروط محددة.

٨ـ اشتراط نسبة القوة العاملة الوطنية بما لا يقل عن ٥١٪ وفي ظل البطالة الكبيرة في العراق تعد قليلة، فمثلا في تجربة التراخيص النفطية تصر الدولة على أن تختار جهة التشغيل، وعلى غيره من الحاصلين على التراخيص أن يوقعوا اتفاق تشغيل مع تلك الشركة، كما تستطيع الدولة أن تقرر حصتها من المشروع، النظام المالي يفرض ضرائب تذهب مباشرة الى الدولة. تصر الحكومة على تنوع المرخص لهم في كل مشروع من المشاريع، ويشمل ذلك توليفة من شركات نفط وطنية ودولية، لأن كل شركة منها تجلب الى المشروع خبرة مختلفة وتعمل كل منها رقيباً على الأخريات.

٩ـ لم تنفذ الدولة قبل الشروع بالتفاوض مع شركات النفط ومن خلال مديرية النفط الوطنية، مسحاً زلزالياً وتقييماً للمخاطر وغيرها من الدراسات الفنية لتقدير قيمة أي عقد، وعندما تدعى شركات النفط لتقديم عطاءاتها، فإنها تطالب بتقديم تقييماتها وبرامجها المقترحة[٥٠].

١٠ـ معظم الحقول المشمولة بجولة التراخيص الأولى من نوع المكتشفة والمنتجة وتشكل نسبة ٨٠٪ من الحقول المنتجة، أي ان جولة التراخيص تعلقت بحقول نفطية تابعة لشركات وطنية تعد الأساس في الإنتاج العراقي، أما الحقلان الغازيان فهما عكاس الواقع في الصحراء الغربية لمحافظة الأنبار وحقل المنصورية الكائن في محافظة ديالى، يحتوي

هذان الحقلان من احتياطي الغاز الطبيعي الحر حوالي ٦.٣ تريليون قدم مكعب حوالي ٤٥٪ من الاحتياطي المثبت للغاز الحر للعراق، وأن الطاقة الإنتاجية الممكنة لهذين الحقلين تبلغ حوالي ٦٥٠ مليون قدم مكعب في اليوم مما يشكل حوالي ٤٠٪ من الطاقة الإنتاجية المتوقعة للغاز الحر في العراق في حالة تطوير وإنتاج حقوله الغازية لعام ٢٠٠٧(٥١). وبالتالي فان وزارة النفط سوف تعطي نسبة كبيرة من الثروة النفطية العراقية لصالح الشركات وهذا سيضعف المكانة الاقتصادية للعراق ويعرض اقتصاده للخطر. وأن تحويل هذا الحقول إلى عقود جولة التراخيص الأولى سينسف الجهود الوطنية المتعلقة بتأهيل الحقول النفطية وتحويلها إلى صالح الشركات الأجنبية لان الحكومة العراقية أنفقت نحو ثمانية مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٣ على معدات جديدة ومنشآت معالجة الخام وآبار جديد في الحقول ولا ينبغي تسليمها قبل جني ثمار الاستثمار، وبالتالي فان الجدوى الاقتصادية قليلة من تسليم الحقول المنتجة لشركات نفط دولية في وقت يجري فيه تنفيذ خطة عاجلة لزيادة الإنتاج بواقع ٥٠٠ ألف برميل يوميا في عامين، ومن المفضل منح عقود خاصة بالأعمال الهندسية والشراء والبناء.

١١ـ يعد نقل مسؤولية الحقول المنتجة إلى شركات نفط دولية غير دستوري وغير قانوني، ومناقض لفلسفة تعضيد الجهد الوطني وتطويره في مجال إنتاج النفط، فمنذ كتابة الدستور عام ٢٠٠٥، كانت سياسة

العراق هي أن تبقي الحقول المنتجة للنفط بأيدي العراقيين، وأن الحقول الجديدة غير المطورة وحدها هي التي ستخضع للاستثمار من خلال عقود تطوير لشركات أجنبية. حتى مسودة قانون النفط والتي أثارت جدلاً طويلاً واتهمها البعض بتخليها عن الكثير من المصالح النفطية العراقية تقضي بأن الحقول المنتجة للنفط تدار وتعمل تحت يد شركة النفط العراقية الوطنية(٥٢).إلا ان العقد جولة التراخيص تم مع الشركات الأجنبية بمعزل عن قانون حماية الثروة الهيدروكاربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥، وقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧، وقانون ٢٢ لسنة١٩٩٧، علماً إن هذه القوانين مازالت سارية المفعول بانتظار إقرار مسودة قانون النفط والغاز و تتقاطع جولات التراخيص مع مشروع قانون النفط والغاز المعروض الآن على مجلس النواب للتصويت عليه وكذلك مسودة قانون شركة النفط الوطنية (المؤمل اقراره قريباً)، ولا يجيز قانون حماية الثروة الهيدروكاربونية ٨٤ سنة ١٩٨٥ وقانون ٩٧ والقوانين الأخرى، والدستور العراقي لا يعطي الحق للوزارة أو الحكومة بتوقيع هذه العقود إلا بإصدار قانون يصدر عن البرلمان العراقي(٥٣).

١٢ـ من المتوقع ان تسبب الزيادة في الإنتاج اختناقات في التصدير اذا لم يجرِ استثمار موازٍ وسريع في متطلبات نقل وخزن النفط والموانئ النفطية التصديرية ومن ثم زيادة طاقة التصدير في العراق. هذا من جهة وجهة أخرى سيترتب على الزيادة الهائلة في صادرات العراق النفطية تحديين

رئيسين للأوبك، الأول هو قدرة المنظمة على الحفاظ على مستوى العرض الذي يضمن بقاء أسعار النفط مجزية للدول الأعضاء، والثاني هو المحافظة على وحدة المنظمة مع ازدياد حدة التنافس بين أعضائها من اجل زيادة الحصة الإنتاجية لكل منهم[٥٤].

١٣ـ حالات فساد مبطنة تثار عادة على معظم العقود النفطية في العالم.

يتضح الفرق بين العقود النفطية السابقة، اذ ان هناك صيغ وأنواع عدة من عقود إنتاج وتطوير النفط، حيث تعد الفروقات الأساسية بين هذه النماذج المختلفة ذات طبيعة قانونية، والى حد ما ذات مدلول سياسي، والفروق من الناحية القانونية، هي حقاً أساسية، ولكن اذا نظرنا إلى المسالة من الناحية الاقتصادية، فسنجد ان الفرق يتمثل في طريقة توزيع الإنتاج والدخل المتحقق من ورائه، فبينما يتمثل دخل الحكومة، طبقا لنظام الامتيازات بمختلف تنوعاته، في الضرائب والاتاوى، فانه طبقا لنماذج اتفاقيات المشاركة الإنتاج يتمثل دخل الحكومة بصورة رئيسة في حصتها من الإنتاج النفطي، وهكذا بالنسبة للاستثمار المباشر واستغلال التكنولوجيا المتوفرة وعقود الخدمة وعقود المقاولة والمساعدة الفنية، لكن أفضل صيغة في استثمار القطاع النفطي هي طريقة الاستثمار المباشر حيث إن هذه الصيغة هي المعتمدة خاصة في الدول النفطية الرئيسة المنتجة كالسعودية والكويت والإمارات و فنزويلا و ليبيا وإيران لإدامة وتطوير

الحقول المنتجة وحتى المستكشفة او التي لم يتم تطويرها و في هذه الصيغة تكون الإدارة و السيطرة و استحصال الإيرادات كلها بيد الدولة، لكن يشترط في إتباع هذه الصيغة أن تكون للدولة موارد مالية كافية او رصيد دولي يمكن بواسطته الإستدانة الميسرة لتمويل الاستثمار، كما يشترط أن تتوفر قاعدة أساسية من الكفاءات الوطنية لإدارة وتنسيق وتوجيه هذه العملية، وإذا لم تتوفر فعادة تقوم الجهات الحكومية بالتعاقد مع شركات متخصصة في الاستشارات النفطية لمساعدتها ودعمها في عملية تحديد متطلبات التطوير وتهيئة وثائق المناقصات والإشراف على أعمال الشركات النفطية الخدمية التي سيتم التعاقد معها لتنفيذ عمليات التطوير من حفر واستصلاح و إنشاء المنشآت السطحية للإنتاج و النقل والتصدير. لكن من الممكن جعل اقتصاديات المشروع متشابهة بين مختلف هذه النماذج بواسطة صياغة إحكام الاتفاقية بالطريقة الملائمة من خلال المفاوضات.

ومن ما يزيد من خطورة جولات التراخيص الأولى والثانية والثالثة النفطية والغازية انها لا يمكن إلغاؤها أو تغير عليها من قبل مجلس النواب الحالي، كونها حصلت على موافقة مجلس رئاسة الوزراء. بالرغم من أن القانون والدستور العراقي يسمح لمجلس النواب الحالي مراجعة جولات التراخيص وتشخيص الخلل واستضافة الكوادر المسؤولة لاستيضاح بعض النقاط المهمة.

الاستنتاجات

١ـ يمتلك العراق إمكانات نفطية ضخمة، اذ يعد ثالث أغنى دولة في لاحتياطي النفطي، كذلك تمتاز حقوله بغزارة احتياطياتها وقربها من سطح الأرض، فضلا عن إمكانية مضاعفة هذه الاحتياطيات نتيجة لدخول الاحتياطيات غير المؤكدة كذلك يمتلك العراق احتياطيات غازية كبيرة تقدر بـ ١١٢ تريليون قدم مكعب ومما يزيد من هذه الإمكانيات ارتفاع العمر الافتراضي لنضوب النفط العراقي التي تصل إلى ١٧٢ عاما وهي الأعلى في العالم وانخفاض تكاليف الإنتاج العراقي التي تتراوح ما بين ١.٥ – ٣ دولار للبرميل وهي الأرخص في العالم.

٢ـ يدار القطاع النفطي العراقي حالياً من قبل شركات وطنية وبكوادر عراقية واهم هذه الشركات هي شركة نفط الجنوب وشركة نفط الشمال وشركة نفط ميسان فضلاً عن شركات أخرى منها شركة تسويق النفط العراقي سومو.

٣ـ اتبع العراق العديد من أنماط الاستثمار في القطاع النفطي العراقي بدأت بعقود الامتيازات النفطية وعقود الخدمة الفنية وعقود شراء المباع، إلا ان أفضل هذه الصيغ هي الاستثمار المباشر حيث تمتلك الحكومة الوطنية زمام المبادرة في إدارة القطاع النفطي.

٤ـ اتبع العراق أسلوب استثماري جديد في القطاع النفطي هو

جولات التراخيص حيث يتم طرح العديد من الحقول على الشركات الأجنبية المتنافسة وتتحمل الشركات الأجنبية تكاليف التطوير وفي حال نجاحها في تطوير الحقول النفطية فانها ستسترجع تكاليفها مع الربح من الإنتاج.

٥ـ يتطلب أسلوب جولات التراخيص قيام الكثير من دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الجيولوجية والمسوحات حتى لا يغبن حق الشعب العراقي في هذه الجولات.

التوصيات

١ـ نجاح الصناعة النفطية مرتبطاً ارتباط قويا بمدى قدرة الوزارة على رفع مستوى إدارة هذه العقود وبشكل يحقق مستويات الأداء الكفيلة برفع الطاقة الإنتاجية ومن ثم التصديرية.

٢ـ إمكانية الوزارة أيضا بإبعاد حالات الفساد المالي والإداري وفضح الفاسدين إن وجدوا سعياً لتنظيف القطاع النفطي من هذه الافة التي إذا ما وجدت فأنها ستفتك بهذه الثروة الكبيرة.

٣ـ الضرورة تستدعي استكمال المنظومة القانونية ولعل في مقدمتها قانون النفط والغاز وتشذيبه من الإبعاد السياسية.

٤ـ وقد يكون من المفيد الاستعانة ببعض التجارب الدولية كالتجربة النرويجية في عملية منح التراخيص، كي لا تواجه الحكومات المحلية أو

الحكومة المركزية مشاكل مستقبلية من خلال إصدار تشريعات وقوانين متعجلة لا تراعي مصالح العراق في الأجل والمتوسط والقريب.

٥ـ ما يحتاجه العراق في هذه المرحلة من تطوره هو حكومة مستقرة وذات مصداقية تتبنى وتلتزم بسياسة تنمية اقتصادية عقلانية لخدمة شعبها، تؤمن بالسلام والتعاون والتنسيق بين دول المنطقة. التحدي المهم لأي حكومة عراقية قادمة يكمن في كيفية توفير الموارد المالية والفنية اللازمة للبدء في استثمار ثرواتنا من النفط والغاز كجزء من سياسة تنموية شاملة.

المصادر والهوامش:

١ . *OPEC. Annual Statistical Bulletin. Vienna. Austria.*٢٠٠٩. *p*٤٩.

٢ـ ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق،الطبعة الأولى، بغداد،٢٠٠٩،ص٥٠- ٥١.

٣. المصدر نفسه، ص٣٣- ٣٤.

٤. محمد مختار اللبابيدي، الإمكانيات الكامنة لإضافة احتياطيات بترولية جديدة في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٢٣،العدد٣١، منظمة اوابك، الكويت،١٩٩٧، ص٨٥.

٥. د.حسن لطيف كاظم، النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية، دراسات اقتصادية،العدد١٩،بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٧، ص٦٩.

٦. علي ألأسدي، مناقشة محايدة لعقود النفط العراقية الأخيرة

*Iraq*٤*allnews.dk/shownews.php*

٧. د.حيدر نعمة، الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لنفط الخليج، مجلة الملتقى، العدد ٣، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية،٢٠٠٦، ص ٦٨.

٨ـ د.حسن لطيف، النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية، مصدر سابق، ص٧١.

٩. وزارة النفط العراقية، شركة نفط الجنوب، الدليل الصادر عن شركة نفط الجنوب لعام ٢٠٠٧، ص١- ٢.

١٠ـ علي هزاع البياتي، شركة نفط الشمال الوريث الوطني لشركة نفط العراق، إخبار النفط والصناعة،العدد٤٣٠، وزارة النفط الإماراتية، ٢٠٠٦، ص٣٠

١١ـ وزارة النفط العراقية، شركة نفط الجنوب، دليل الموانئ النفطية، البصرة،٢٠٠٧، ص٢٠.

١٢ـ وزارة النفط العراقية، مكتب المفتش العام، التقرير السنوي لمكتب المفتش العام في وزارة النفط، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٠-١١.

١٣. محمود المظفر،الثروة المعدنية وحقوق الدولة والفرد فيها،الطبعة الثانية، دار الحق، بيروت،١٩٩٨، ص٣٩٠.

١٤ـ رمزي سلمان،السياسة النفطية،مجلة المستقبل العربي،العدد ٣٠٥،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٤،ص٩٨.

١٥- احمد ساجر جاسم، سياسة العراق النفطية ١٩٦٣-١٩٦٨، دار الشؤون الثقافية العامة،الطبعة الأولى،بغداد، ٢٠٠٢،ص١٧.
١٦. ناجي مزهر عبد الرحمن،هادي عبد الازيرج، المصدر سابق، ص٢٢-٢٣٠
١٧- عبد الإله الأمير،العقود البترولية الإنتاجية،مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، تصدر عن المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد ٤، بغداد،٢٠٠٧،ص٤٥.
١٨- فاروق القاسم، النموذج النرويجي إدارة المصادر البترولية، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٠، ص٢٥٣.
١٩. علي هزاع البياتي، شركة نفط الشمال الوريث الوطني لشركة نفط العراق، مصدر سابق، ص٣٠٠
٢٠. رمزي سلمان، مصدر سابق، ص٩٩.
٢١. احمد ساجر جاسم،مصدر سابق،ص٧٠
٢٢. وزارة النفط العراقية، شركة نفط الجنوب، الدليل الصادر عن شركة نفط الجنوب لعام ٢٠٠٧،البصرة،٢٠٠٧، ص١.
٢٣. رمزي سلمان، مصدر سابق، ص٩٩٠
٢٤. ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج، مصدر سابق،ص١١٤٠
٢٥. د.عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦،ص٢١٥٠
٢٦. د. محمد احمد، مقدمة في اقتصاد النفط، جامعة الموصل،١٩٩٤، ص٢٠٧٠
٢٧. عبد الإله الأمير، مصدر سابق،ص٤١٠
٢٨. د.حسن لطيف،النفط والسياسة النفطية في العراق،النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي،الطبعة الأولى، مركز العراق للدراسات، سلسلة ١٥، بغداد،٢٠٠٧، ص١٧٠
٢٩. رمزي سلمان،مصدر سابق،ص١٠٠-١٠١.
٣٠- فؤاد قاسم الأمير، ثلاثية النفط العراقي، دار الغد للنشر، بغداد،٢٠٠٧،ص٥٨.
٣١- د.عاطف سليمان،التجربة البترولية لإمارة أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى،
ابو ظبي،٢٠٠٨، ص١٨١.
٣٢- امجد صباح عبد العالي، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج لتطوير

القطاع النفطي في العراق،مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٢١، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص١٠-١١٠
٣٣. عبد الإله الأمير، مصدر سابق، ص٤٥.
٣٤. د. سمير صارم،، انه النفط يا[...]!!،الإبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق،٢٠٠٣، ص١٠٠.
٣٥. ناجي مزهر عبد الرحمن،هادي عبد الازيرج، مصدر سابق، ص١١٤.
٣٦- جينك رادون،الفباء عقود النفط: اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة، الرقابة على النفط، مصدر سابق، ص٨٢.
٣٧. زيادة إنتاج النفط العراقي إلى ٦ ملايين برميل يوميا،
www.albiladalyom.com
٣٨- د.نبيل جعفر، د.عبد الجبار عبود الحلفي، جولات التراخيص النفطية: المنافع والتكاليف، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص٦.
٣٩. عبد الجليل زيد المرهون، ماذا حدث لمناقصات النفط العراقية،
www.alriyadh.com/٢٠٠٩/٠٧/٠٣/article٤٤٢٠٠٦.html
٤٠. رعد شاكر، ندوة مفتوحة حول جولة التراخيص الأولى،
*www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=*٢٢٥٢١
٤١- جولة التراخيص النفطية الثانية تنتهي باستثمار سبعة حقول من أصل عشرة، *www.iraq٤alnews.dk/new*
٤٢. النفط تعقد ورشة عمل ثانية مع الشركات المنافسة لتطوير الحقول النفطية ضمن جولة التراخيص الثانية، *www.alhurriatv.com/news/*١١٥٢٢/:
٤٣- جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية أهم المنجزات التي حققتها الوزارة في العام ٢٠١٠، *www.alfayhaa/news/middle*
٤٤. علي الاسدي، مصدر سابق،
٤٥. حيدر إبراهيم، مصطفى صباح، العراق يعلن عن إطلاق جولة التراخيص النفطية الرابعة، *www.almawsil.com/vb/show*
٤٦. النفط تعقد ورشة عمل ثانية مع الشركات المنافسة لتطوير الحقول النفطية، مصدر سابق.
٤٧. علي الاسدي، مصدر سابق.

٤٨. د.عمرو هشام محمد،د. مثنى مشعان، انعكاسات جولات التراخيص على واقع الصناعة النفطية العراقية،
*www.almadapaper.net/news.php?action=view&id=*١٦٧١٢
٤٩. عباس الغالبي، اقتصاديات: جولة التراخيص الرابعة،
Almadasupplements.com
٥٠. د.عمرو هشام محمد، د. مثنى مشعان، انعكاسات جولات التراخيص على واقع الصناعة النفطية العراقية،
*www.almadapaper.net/news.php?action=view&id=*١٦٧١٢
٥١ـ فالح الخياط، جولة التراخيص الأولى وخطرها على الصناعة النفطية الوطنية العراقية
www.social-sciences-and-humanities.com
٥٢. *www.niqash.org/content.php?contentTypeID=*٢٨
٥٣. د.عمرو هشام محمد،د. مثنى مشعان، انعكاسات جولات التراخيص على واقع الصناعة النفطية العراقية،مصدر سابق،
٥٤. د.نبيل جعفر، د.عبد الجبار عبود الحلفي، مصدر سابق، ص٦.

اثر الجرائم الاقتصادية على
الاقتصاد العراقي

المقدمة:

أدت التحولات التي اصابت المجتمع في العصر الحديث، إلى انتشار الجرائم الاقتصادية بشكل واسع، اذ سادت هذه الظاهرة معظم دول العالم بصرف النظر عن نظامها وسياستها الاقتصادية ومدى تطورها، نتيجة التقدم التقني وتغير أنماط النشاط البشري والاجتماعي والأخلاقي.

كما انتشرت الجرائم الاقتصادية في العراق بشكل واسع خاصة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي بسبب ضعف الدولة والمشاكل الاقتصادية، تفاقمت هذه الظاهرة بشكل كبير بعد تغير النظام السياسي وحدوث فراغ امني وسياسي وقانوني، ففي الوقت الذي اخذ الاهتمام ينصب على الجرائم التقليدية كانت هناك جرائم اخطر واكثر تاثير على المجتمع العراقي في الأجل البعيد هي الجرائم الاقتصادية والفساد. والتي أصبحت من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها المجتمع بصفة عامة، وتأتي خطورة الجريمة الاقتصادية على المواطن، إما بصورة غير مباشرة من خلال زيادة النفقات ضد الجريمة او في صورة القلق والرعب بسبب وقوع الجريمة من خلال فقدان القانون هيبته، فضلاً عن إشاعة شعور عام بين الجمهور بعدم الرضا او انعدام الثقة بالقنوات القانونية ومدى كفائتها في التعامل مع هذا النوع من الجرائم نتيجة لعدم احتواء هذه الجريمة، اما أثرها المباشر فيكون بالسرقة او الاسراف في الانفاق العام وشيوع الرشوة والمحسوبية وتعيين الاقارب وانتشار اسلوب الجريمة بين صفوف الموظفين الحكوميين.

وتفوق مخاطر الجرائم الاقتصادية اي نوع اخر من الجرائم وذلك لان اثارها قد تشمل اجيالا وحياة آلاف من البشر فهناك اقتصاد الدولة او الشركات والمؤسسات الكبرى يؤدي الى كوارث مالية واجتماعية تهدد حياة العاملين فيها وضياع لمدخراتهم ومصادر دخلهم.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان انتشار الجرائم الاقتصادية في العراق اثر سلبي على استقرار الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث:

تأتي من زيادة حجم الجرائم الاقتصادية في العراق واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط الياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل استقرار الاقتصاد العراقي، لذا لابد من تشخيص هذه الجرائم وأنواعها و آلياتها وأثارها على النسيج الاجتماعي وسلوكيات الافراد واستقرار الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

يهدف البحث للتعرف على:

١- مفهوم الجرائم الاقتصادية وطبيعتها وانتشارها في العالم.

٢- أنواع الجرائم الاقتصادية في العراق واسباب انتشارها، وأثرها على استقرار الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

رغم انتشار الجرائم الاقتصادية بشكل واسع خاصة بعد تغيير النظام السياسي في العراق، وتوسعها لتمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف الشرائح وتأثيرها على مجمل مرافق الدولة وخاصة الاقتصادية، إلا ان هذه المشكلة لم تعط قدر كبير من الاهتمام بما يتناسب مع اثارها الحالية والمستقبلية.

خطة الدراسة:

لغرض توضيح هدف وأهميه البحث والتحقق من صحة الفرضية او عدمها قسم البحث الى النقاط الآتية:

أولاً: مفهوم الجرائم الاقتصادية.

ثانياً: طبيعة الجرائم الاقتصادية.

ثالثاً: الاهتمام العالمي بالجرائم الاقتصادية.

رابعاً: الجرائم الاقتصادية في العراق.

خامسا: أسباب تفشي الجرائم الاقتصادية في العراق.

سادسا: انعكاسات وأثار الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد العراقي.

أولا : مفهوم الجرائم الاقتصادية

تعرف الجرائم الاقتصادية: بأنها الأفعال او الامتناع عن الأفعال

كافة، التي تشكل اعتداء على النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية للدولة، عن طريق القيام باي نشاط سواء كان تصرف اقتصادي ام سلوك مادي يخالف التنظيمات والاحكام القانونية، بحيث يعرقل تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية[١].

ويمكن تعريف الجريمة الاقتصادية: بأنها كل فعل غير مشروع مضر بالاقتصاد القومي، اذا نص على تجريمة في قانون العقوبات او القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية الصادرة عن السلطة[٢].

وهناك تعريف اخر للجرائم الاقتصادية بمفهومها الموسع بحيث تعد الجريمة الاقتصادية جميع الانتهاكات التي تمس الملكية العامة و وسائل الإنتاج سواء كان صناعي او زراعي او حرفي بشكل يؤدي للإضرار بالاقتصاد الوطني او تحقيق منفعة شخصية غير مشروعة[٣].

وتعد الجرائم الاقتصادية مرادفه للفساد وهو تعريفها بالمفهوم الضيق وتركز الكثير من الدراسات على الفساد الذي وصفة البنك الدولي بأنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص او استغلال المنصب العام، بغرض تحقيق مكاسب شخصية، وتتم عندما يقوم موظف بقبول او طلب رشوة من مواطن لتسهيل أمر معين كعقد او جراء طرح لمنافسة عامة، كما يمكن للفساد ان يحصل في الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة، وذلك بتعين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة، وبالتالي ينظر للفساد بانة انحراف عن مسؤوليات الوظيفة العامة اي انحراف عن

الواجبات الرسمية للدور العام كالرشوة واعطاء المناصب للاقارب وسوء توزيع الموارد في المجتمع، والفساد وفق هذا الاتجاة يرتبط بمفهوم الوظيفة العامة[٤]. وهذا التعريف يركز على نقطتين اساسيتين هما: الرشوة و تعين الأقارب في الجهاز الوظيفي للقطاع العام والخاص، وبالتالي تعد هذه الحالة وسيلة لاستغلال اعلى مراتب جهاز الدولة للحصول على المغانم المالية وتكوين الثروات السريعة ويكون عائده بمثابة(ريع المنصب) وتراكم مالي وليس انتاجي من خلال المناصب والوظيفة العليا. إلا إن الفساد يشمل اوسع من هذا التعريف ليضم الاختلاس والمتاجرة بالنفوذ وغسيل العائد الاجرامي (إخفاء الممتلكات المتأتية عن جرائم فساد) وإعاقة سير العدالة والمشاركة والشروع في كل مما سبق.

هناك نوع أخر من الجرائم الاقتصادية يعرف (برأسمال المقربين) ويستخدم أحياناً للتعبير عن الفساد والذي يشير إلى بيئة اقتصادية تتسم بتولي أقرباء وأصدقاء المسؤولين الحكوميين لمراكز في السلطة، حيث يحدث تشويه في القرارات الحكومية عن طريق تخصيص الموارد ولمحابات الأقرباء والأصدقاء، مما يؤدي الى انتشار فساد واسع، بحيث ان مؤسسات الإعمال والمواطنين يضطرون في ظل هذه البيئة إلى دفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين من اجل تحقيق اي مطلب او انجاز أية مصلحة[٥].

من اخطر الجرائم الاقتصادية جرائم ذوي الياقات البيضاء (*white collar crime*) او جرائم ذوي النفوذ التي تعرف بانها الافعال التي يقوم

بها افراد من طبقات اجتماعية واقتصادية عليا، وتعد مخالفة للقوانين التي تنظم المهنة والقواعد العرفية المتعلقة بالعمل التجاري والثقة والائتمان بين الناس، وان هذه الجرائم تقوم على اساس تشويه الحقائق والخداع والاحتيال والغش، وكذلك على الازدواجية في استغلال الفرد لسلطته واستثمارها في مصلحته الشخصية مما يجعلها مساوية للخيانة(٦).

من خلال التعريف يقصد بذوي النفوذ اولئك الافراد الذين يمتلكون سلطة اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية او الأهلية والقادرين على تسخير تلك السلطة في تحقيق مصالحهم واهدافهم الشخصية، او الأشخاص الذين لا يمتلكون سلطات حكومية ولكنهم يتمتعون بنفوذ عائلي او اجتماعي او اقتصادي يستطيع التاثير على اصحاب القرار واستخدامة في خدمة مصالحهم الخاصة.

لقد ترتب على التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة في العراق منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، ظهور أساليب غير مألوفة في التعامل جعلت الافراد والمؤسسات تقع ضحايا سهلة لنمط جديد من الجرائم ذي الياقات البيضاء، والجدير بالذكر ان تلك الجرائم تتخذ من المكاتب الانيقة المزودة باحدث الاجهزة التي تضم موظفين من ذوي الخبرات المتعددة مسرحا لنشاطها، وقد تختلف الرموز والمصطلحات التي يستخدمها هولاء الأشخاص، إلا ان الدافع المشترك لارتكاب تلك الافعال هو تحقيق المصلحة الشخصية، ان مرتكبي تلك الجرائم يمثلون

في الواقع جزءاً من الفعاليات الاقتصادية والسياسية في كثير من المجتمعات وتتصدر صورهم الصفحات في الصحف والمجلات ومن النادر ان تظهر صورهم الى جوار مرتكبي الجرائم التقليدية، ونجدهم يمارسون إعمالهم بواجهة شرعية، اما اذا افتضح امر احدهم حيل الى التقاعد اذا كان موظفاً في الدولة اوحيل الى الشرطة، اذا بلغ الامر حد الفضيحة العامة. ولكن الملاحظ ان الاحالة الى الشرطة او حتى الى القضاء، لا تؤدي بالضرورة الى حبسهم فكثيرا ما تنتهي الى تبرئة ساحتهم بفضل استعانتهم بخبرة كبار المحامين، ومهارة المحاسبين القادرين على التسلل الى الثغرات الموجودة في القوانين وتفسيرها لمصلحتهم، كما ان هذه الجرائم ترفض النظريات التي فسرت اسباب السلوك الاجرامي من قبل علماء الاجرام والذي يرجع سبب الجريمة الى الفقر او السيكوباتية(*) والظروف الاجتماعية السيئة المتعلقة بالفقر، فتلك النظريات مرفوضة لعجزها عن تفسير ما يسمى(بجرائم ذوي الياقات البيضاء) فكيف تفسر تلك النظريات اقدام بعض كبار المسؤلين الحكوميين على الارتشاء

(*)**السيكوباتي**:وهو ضعف الضمير والشخص السكوباتي هو الإنسان الذي يضعف لديه وضيفة الضمير والوازع الديني او الأخلاقي او العرفي وهذا يعني انه لا يوجد شي يمنعه من تنفيذ أي فكرة او طلب وان دافعه دائما الميل المستمر نحو الغرائز ونحو تحقيق ما تصبو إليه نفسه ويتصف بصفة الأنانية وهو لا يشعر بالذنب اتجاه أي فعل يقوم به وأي ضرر يلحق بالآخرين لأنه يعيش في الدنيا بمنطق (الأنا).

والحصول على عمولات تقدر بالملايين الدولارات عن طريق شركات اسست لهذا الغرض بأسماء أقربائهم وأصهارهم، كما حدث في كثير من دول العالم الثالث والدول العربية ومن ضمنها العراق هذه الفئات لا يمكن ان تكون من ساكني العشيش او بيوت الصفيح، او تعاني من الفقر والسيكوباتية، او خلل الغدد، او عدم تكافؤ الفرص في مجال الدراسة اوالعمل ان ممارسة الاحتيال والخداع لتحقيق مكاسب شخصية لا يمكن ان يعزى لتلك الأسباب، بل هي نتيجة الفرص غير المحددة التي اتيحت لهولاء الافراد لارتكاب جرائمهم(٧).

وعليه يتصرف رجل الاعمال المثالي والشركات الكبيرة وذوي المنصب المثالي، كاللص المحترف وذلك ان مخالفتهم للقانون تاخذ شكل التكرار والاستمرار، كما ان السلوك الإجرامي لتلك الشركات اكثر وضوحا مما يشير اليه الادعاء العام، ذلك ان مخالفة القوانين التجارية لا تنقص من هيبة رجل الاعمال بين زملائه وان رجال الاعمال يبدون شعورا عدائيا تماماً مثل ما يفعل اللصوص المحترفون نحو تدخل الحكومة، او اي لجنة تدقيق، والقوانين والمحاكم والمفتشين والمشكلة هي ان هؤلاء الافراد لاينظرون الى انفسهم كمجرمين ذلك ان التصور الشائع عن المجرم هو انه فرد من الطبقة الدنيا(٨).

مما تقدم يمكن تعريف الجرائم الاقتصادية بانها كل الافعال او المشاريع التي تضر باقتصاد البلد، او عدم تطبيق السياسة الاقتصادية

اوالقوانين الاقتصادية، بما يعرقل نجاح هذه السياسة او العمل على تحقيق المنفعة الشخصية على حساب الاقتصاد العام، او الحصول على المال او ملكية العقار او التهرب من الدفع او لتجنب خسارة المال والعقار والحصول على اعمال او تحقيق مصالح شخصية والجرائم الاقتصادية تنتج عن انواع مختلفة من الفساد هي الفساد السياسي والفساد المالي والفساد الاداري وهناك تداخل وثيق بينهما.

ثانيا: طبيعة الجرائم الاقتصادية

على الرغم من الجريمة الاقتصادية لم تخرج عن كونها جريمة، كما في الجرائم الأخرى، وهي تشترك معها في عناصرها وأركانها العامة، غير انها ونظرا لطبيعتها الخاصة واصل الإباحة غالباً للفعل المكون لها فقد برزت فيها بعض الخصائص التي تخالف فيها المبادئ العامة للجرائم الاخرى[٩].

في مجال الجرائم الاقتصادية يساوي المشرع في التجريم بين الجريمة والشروع فيها، بل ومجرد المحاولة عن نية الجريمة والفعل التام وان لم يؤدي الى ضرر او قد لا يؤدي إليه، بل قد يصل بها الى حد تجريم الفعل فقط لمجرد مجانية الاجرام الوقائي، كما هو الحال وعلى سبيل المثال في المعاقبة على مجرد عدم الاعلان عن سعر السلعة المسعرة، عدم دفع الضريبة من قبل الشخص المستحقة عليه في حين ان الاصل المستقر في جرائم القانون العام، ان التجريم لا يكون إلا للفعل الضار وأحياناً للفعل المنبئ بالضرر، وتتسم معظم الجرائم الاقتصادية بسمة التوقيت،

اما لأنها جرائم تقوم لمواجهة حالات طارئة او ظروف معينة بزمن غير دائم او التغير اسباب قيامها بتغييرالسياسة الاقتصادية للدولة من نظام الى نظام اخر او بالتدريج في نفس النظام وكثيراً ما تخرج الجرائم الاقتصادية عن بعض القواعد العامة في القانون الجنائي (قانون العقوبات) وخاصة في إحكام المسؤولية، حيث تجري المسائلة أحياناً عن فعل الغير وتقوم مسائلة الشخص الاعتيادي في هذا المجال ويضعف الاعتداد بالركن المعنوي في هذه الجريمة، تجرم التشريعات العقابية الفعل الاقتصادي وان كان المجني عليه راضيا بما اصابه من ضرر، كمن يشتري سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعلنه قوانين التسعير، ومرد ذلك ان المقصود بجريمة الافعال المكونة للجرائم الاقتصادية وهو حماية الاقتصاد ذاته[١٠].

وتتميز القوانين الخاصة بالتحريم الاقتصادي بانها قوانين قابلة للتغيير السريع حتى تواجه الاحتمالات المضادة للسياسه الاقتصادية ويعد التفويض التشريعي شائعاً وسائغاً في بعض الجرائم الاقتصادية كالتشريعات الجمركية والضريبية، نظراً لما يتطلبه التشريع في مجالات من خبرة فنية قد لا تتوفر لدى السلطات المفوضة بالاضافة الى المرونة والسرعة المطلوبيتن في علاج الظواهر الاقتصادية[١١].

ويمكن ان تقول ان هناك علاقة بين قوانين الجرائم الاقتصادية وبين النظام الاقتصادي للبلد، المعنى بالدراسة وبين الفترة الزمنية اذا تختلف نظرية تجريم الفعل تبعا لذلك، ووفقا للزمان والمكان والسياسة مثل

تحريم صيد الاسماك في موسم الربيع، او بيع بعض المواد في فترة الحروب، لكن هناك جرائم ثابتة بغض النظر عن النظام السياسي والزمان، مثل الرشوة والسرقة و تزييف العملة التي تعد من اختصاص السلطة النقدية.

لقد اتضح في الكثير من المجتمعات ومنها العربية انه من الصعب تطبيق القوانين الجنائية المتعلقة بالسرقة والرشوة وغيرها، على كثير من الممارسات الاقتصادية المعاصرة، ولذلك فان الاتجاهات الحالية في كثير من المجتمعات ولاسيما الغربية، تعني بإصدار مستمر لتشريعات حديثة بغرض مسايرة التطورات التي طرأت على عالم المال والصناعة والتجارة، بحيث تكون تلك التشريعات قادرة على السيطرة والضغط وبالتالي الحد من انتشار الجرائم الاقتصادية وجرائم ذوي الياقات البيضاء(١٢).

ولا يعد بعض القانونين وعلماء الاجرام ذوي الياقات البيضاء جرائم حقيقية اي سلوكا مخالفة للقانون الجنائي، لأنها وضعت مفهوما جديداً للجريمة يتجاوز ما وصف في القانون الجنائي من سلوك، ويشمل أنماطاً أخرى هي في الاصل سلوك غير مرغوب فية اجتماعياً لا يمكن اعتبار الفرد مجرماً إلا اذا ادانتة المحاكم الجنائية وليس المدنية، وبالتالي فان فئة المجرمين من ذي الياقات البيضاء لا يمكن ان يكونوا مجرمين، إلا اذا خالفوا القانون الجنائي وادينت افعالهم و إلا فأنهم لا يعتبرون سوى مخالفين للقواعد الاجتماعية الموجهة للسلوك، ويمكن ان يشار اليهم

كمخطئين ولكن لا يجوز القول بانهم مجرمون، ويستند علماء الاجرام والقانون في حجتهم هذه الى ان الاخلاق شي غير القانون، ومن ثم فان الشخص المخالف للقواعد الاخلاقية لا يعني بالضرورة ان يكون مجرماً، على الرغم من انه لا يجد هناك مبدأ قانون يشير الى ان سلوكا ما لا يعد جريمة الا اذا تمت معاقبته، وبالتالي يجب التركيز على السلوك موضع المساءلة وليس على مرتكب السلوك او على تطبيق القوانين او عدم تطبيقها، وعلى هذا الأساس لا تعد مخالفات ذوي الياقات البيضاء جرائم، اذ ان رجال الإعمال لا يعتبرون انفسهم مجرمين عند ممارسة تلك المخالفات، ولا يعانون من الشعور بعقدة الذنب، كما يشعر مجرمو الشوارع التقليدية، كما ان الناس لا يعتبرونهم مجرمين ولا يعارضون ارتكابهم المخالفات بمستوى السخط الذي يعارضون به مرتكبي الجرائم التقليدية، وتكون ردود أفعالهم محدودة تجاه جرائم ذوي الياقات البيضاء لانها لا تمس مباشرة مصالحهما الى جانب الاسباب الأخرى، كما ان مرتكبي تلك الجرائم لا يمكن ان يعترفوا بذنوبهم الا ان ذلك لا ينفي قيامهم بسلوك اجرامي اشد خطر من جرائم الشوارع، ومن ناحية أخرى فان هناك دراسات تؤكد بان المجرمين التقليدين لا يشعرون بالذنب، اذ يلجا الى ما اطلق عليه اساليب التحييد اي ايجاد تبريرات للسلوك، كما نلاحظ ان بعض اصحاب الاتجاه الراديكالي التمسو تبريرات لسلوك المجرمين التقليدين والنظر إليها على انها نوع من النضال ضد النظام الراسمالي[١٣].

ثالثا: الاهتمام العالمي بالجرائم الاقتصادية

لا تعد الجرائم الاقتصادية ظاهرة حديثة او يقتصر وجوده على الدول النامية دون المتقدمة، كما من الصعب معرفة مدى انتشاره بشكل دقيق في منطقة ما، وإنما يتم ذلك في الغالب بشكل تقريبي، فمعظم إعمال الجرائم الاقتصادية تتم بسرعة كبيرة ونادراً ما يتم الكشف عن مثل هذه العمليات، خاصة تلك التي تتم في الاوساط الرسمية العليا (فساد القمة) فهذه الاوساط تشكل فيما بينها شبكة تقوم من خلالها باعمال الفساد وتحيط اعمالها بالسرية التامة ونادراً ما يتم كشفها او معرفة تفاصيلها[١٤]. كما تختلف ردود الفعل الشعبية في المجتمعات، فقد أظهرت طائفة التسامح وتبرير تصرفات مرتكبي الجرائم الاقتصادية من زاوية ان حرية التجارة والمضاربة تملي على تلك الشركات والاشخاص الالتجاء الى مثل هذه الممارسات، كما انها مجرد مخالفة لوائح الادارية او القوانين المدنية وليست مخالفة للقوانين الجنائية ولواقع ان المشكلة تنشا عن عدم وجود تحريم واضح ومحدد لتلك الممارسات في القوانين الجنائية، مما أدى إلى خلق نوع من عدم الاهتمام بين الناس لان الناس لا تشعر بالضرر المباشر من الجرائم الاقتصادية عكس الجرائم التقليدية كسرقة المنازل، كما ان هذا النمط من الجرائم من الصعب تقدير تكلفته الاجتماعية و الاقتصادية والنفسية واثاره على الفرد والمؤسسات في الأجل القصير[١٥].

لقد اخذ الاهتمام بهذه الجرائم على الصعيد العالمي يتزايد منذ سبعينات القرن الماضي، وبخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية واليابان، وأصبحت جرائم الرشوة السياسية و رشوة الشركات والتلاعب بأسعار المعادن والعملات وغش الدواء والطعام وبناء المساكن وغيرها موضوع اهتمام الراى العام، ويرجع ازدياد الاهتمام في هذه المناطق بالجرائم الاقتصادية الى زيادة الاهتمام الشعبي بصورة مطردة بهذه الممارسات والاهتمام بمعرفة ما يدور في الموسسات الرسمية والشركات الكبرى، إضافة إلى زيادة وسائل الاعلام بهذه الجرائم ومحاولة نشرها وفضحها فضلاً عن تطور علم الاجرام في هذه الدول.

اما اهتمام الدول النامية ومنها العراق بتلك الجرائم فما زال محدود، فالحكومات لا تهتم بالتوعية ولا تعمل على تشديد العقبات ولا تقوم الصحافة وجمعيات النفع العام بدورها في هذا المجال، ويرجع ذلك الى ان مرتكبي تلك النشاطات هم من ذوي النفوذ القادرين على تعطيل تنفيذ القوانين ان وجدت او خلق ضغوط تعوق اصدار تشريعات تمس نشاطهم او كشف خفايا تلك الأنشطة، ويعتقد البعض ان هذه الجرائم ليست مؤذية وان أدت إلى إضرار فهي مالية فحسب، والواقع ان هذه الجرائم لا تودي الى اضرار جسدية في جميع الاوقات بيد ان اضرارها النفسية والاجتماعية تمتد بغير حدود، كما يرجع عدم الاهتمام بهذه الجرائم الى عدم توفير الدعم المالي لمشاريع البحوث التي توجه نحو هذا

الموضوع، وصعوبات أخرى تعيق هذه البحوث خاصة ما يتعلق بالحصول على معلومات دقيقة ووافية حول تلك الجرائم عن طريق الشرطة او المحاكم.

وفي الواقع ان تلك الممارسات لم تعد قاصرة على المجتمعات الصناعية، بل انها اخذت تظهر في مجتمعات الدول النامية، ولقد أصبحت تلك الممارسات ظاهرة عالمية، ومن القضايا المهمة التي تهتم بها منظمة الامم المتحدة [١٦]، فقد أخذت جرائم تهريب المخدرات والجريمة المنظمة وتجارة السلاح وغسيل الاموال تنتشر بشكل واسع في العالم، وتشارك فيها شخصيات عديدة ورؤساء دول فقد بلغت جرائم غسيل الاموال (وهي تحويل الاموال القذرة الناتجة عن المشاريع غير الشرعية الى اموال شرعية) حوالي ربع مليون دولار في الدقيقة الواحدة بالنسبة لتجار المخدرات في الولايات المتحدة الامريكية واوربا فقط، وقد قدرت بعض المصادر العائد السنوي من جرائم تهريب المخدرات بـ٥٠٠ بليون دولار اي مايعادل ٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي[١٧].

لقد أصبح الاقتناع على المستوى العالمي بان الفساد لم يعد مسالة داخلية محصورة ومحددة بالدولة التي تعاني منها، بل باتت تخترق الحدود وتؤثر في العلاقات الدولية، مما جعل التعاون بين الدول حاجة ملحة، فقد أكد المؤتمر السادس للامم المتحدة للوقاية من الجريمة على الجرائم الاقتصادية في العالم، فقد وضع قائمة الأشخاص نافذين وراء هذا الإجرام، كما أكد

هذا المؤتمر على ان الجرائم الاقتصادية تزداد حجماً واتساعاً على الرغم من عدم ظهور صورتها الحقيقية في الاحصاءات الرسمية[١٨].

لعل نمو الفساد وانتشاره على صعيد عالمي من اهم الاثار السلبية للعولمة، فقد عملت التسهيلات التجارة وحرية انتقال الاشخاص والاموال بين الدول والتطور التكنولوجي مع الحد من الضوابط القانونية والاجرامية على اطلاق حرية الشبكات الإجرامية على الصعيد الدولي، وسهلت لها امكانية تحقيق الثراء عن طريق اعمال غير مشروعة، فقد اخترقت ظاهرة الفساد التي كانت سائدة في دولة او دول معينة الحدود الدولية مستفيدة من الفرص الملائمة التي تجعل احتمالات الاحتفاض بالعمل الإجرامي تفوق احتمالات العقاب الرادع عليه[١٩].

لقد أصبح لهذه الجرائم صدى واسع ومسموع في الاوساط كافة المحلية منها والدولية في الوقت الحالي وذلك لمجموعة من العوامل منها[٢٠]:

١ـ الحجم الكبير الذي اتخذته هذه الظاهرة وتنوع الياتها واشكالها والانتشار الواسع لها، وما تحدثه من أثار سلبية للدولة.

٢ـ اتساع رقعة الديمقراطية والحرية السياسية والتعبيرعن الراى العام، ونشر وفضح حالات الفساد في وسائل الإعلام المختلفة.

٣ـ خطورة الفساد والاثار الضارة التي تؤدي إليها الجرائم الاقتصادية مما تفرض ضرورة الاهتمام به، اذ ان التكلفة الاقتصادية للفساد في هذه الدول، وأثارها على عملية التنمية الاقتصادية كبيرة، هذا من جهة ومن

جهة اخرى يفرز الفساد اثار معنوية على المجتمع.

وهناك العديد من الجرائم الاقتصادية التي انتشرت في دول العالم، ومنها العراق ولكن بسبب عدم توفير البيانات الدقيقة عنها نكتفي بذكرها فقط واهم هذه الجرائم هي:

١- **عمليات المضاربة غير المشروعة في الأوراق المالية:** والتي تعتمد على خداع المتعاملين في البورصات العالمية وحجب بضاعة الأوراق المالية عن التداول لارتفاع أسعارها ثم الحصول على دخول مرتفعه اكثر من أسعار شرائها وإيداع هذه الإرباح في الخارج.

٢- **أنشطة السوق السوداء:** التي يتحقق منها دخول طائله للمتعاملين فيها بالمخالفة لقوانين الدولة كالتجارة في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة صارمة على التعامل في النقد الأجنبي، وكذلك التجارة في السلع التي تعاني البلاد من نقص المعروض منها مقارنه بالطلب عليها من خلال رفع أسعارها مخالفة لضوابط التسعير التي تحددها السلطات المحلية.

٣-**الرشوة المحلية والدولية:** ان الرشوة المحلية تدفع كبار المسؤولين الحكوميين في الدول النامية بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بمكيات كبيرة وتطرح عددا من المشروعات للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المحلي والتنافس على مثل هذه المناقصات يدفع القطاع الخاص بدفع رشوة الى بعض المسؤولين الحكوميين للحصول على مثل هذه المناقصات ويترتب على مثل

هذا السلوك الفاسد زيادة في أسعار المواد والسلع وزيادة في القيمة الإجمالية للمشروعات الاقتصادية والخدمية المتوسطة والكبيرة حيث يقوم القطاع الخاص بإضافة الرشوة والعملات إلى تكاليف المشاريع مما يؤدي إلى تحمل الدولة نفقات إضافية تقدر بـ٢٥٪ من قيمة العقود والمشروعات[٢١].

وان أهم إشكال الرشوة الدولية هي عندما تقوم الحكومة بتنفيذ مشروعات ضخمة كامتياز التنقيب عن النفط والمعادن وشراء الطائرات والسلاح العسكري وقطاع الاتصالات او شراء مستلزمات وتجهيزات تحتاجها من شركة دون أخرى تقوم بالمناقصات الدولية، مما يدفع الشركات الأجنبية الى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية، ومثال على هذه الحالة برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق اذ أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار نتيجة إضافة نسبة الرشوة الى التكاليف الفعلية وقد اتهم تحقيق دولي شخصيات عالمية من رجال سياسة وإعمال من فرنسا و روسيا وبريطانيا وايطاليا وسويسرا، وقال تقرير لجنة تحقيق مستقلة شكلتها الأمم المتحدة بقيادة بول فولكر الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي للبنك المركزي الأمريكي ان نحو ٢٢٠٠ شركة دفعت أموالا غير مشروعة بلغت ١.٨ مليار دولار لحكومة النظام السابق (صدام حسين) في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء[٢٢].

٤- **التجارة في أنشطة غير مشروعة**: مثل التجارة بالمخدرات او شبكات الرقيق الأبيض او العمولات التي يحصلون عليها من هذه

العمليات، فضلاً عن الدخول الناتجة عن الأنشطة السياسية غير المشروعة مثل أنشطة الجاسوسية او الاحتيال و تزيف (تزوير) العملات النقدية سواء المصرفية او العملات المعدنية المحلية والأجنبية والحصول على نقود مشروعة مقابل النقود المزيفة، كذلك تزيف الذهب والفضة وغيرها من المعادن الثمينة والشيكات المصرفية وسحب المبالغ من المصارف المحلية بشيكات او حوالات مزورة، فضلاً عن النصب والاحتيال على الراغبين بالعمل والحصول منهم على اموال مقابل عقود مزورة او تقاضي مبالغ مقابل الحصول على شهادات مزورة او جوازات سفر مزورة وغيرها من الوثائق غير الرسمية ثم تهريب حصيلة الأموال الى الخارج او الاحتيال في الأسهم والسندات والاحتيال في الاستيلاء على أراضي الدولة والأراضي غير المملوكة عن طريق وضع اليد عليها وإصدار أكثر من وثيقة لأكثر من مالك لنفس الموقع والنفس المساحة.

٥- **عمليات الغش التجاري**: بالسلع الفاسدة او تقليد الماركات الأجنبية والعلامات التجارية المميزة ووضعها على البضائع المصنعة محلياً، وتزوير الكتب والمصنعات الفنية ومنتجات الإبداع الفكري وبرامج الحاسبات الإلية والحصول على دخول كبيرة من وراء ذلك، إضافة إلى كافة السلع الاستهلاكية وقطع غيار السيارات والأدوات الصحية والملابس وخاصة النسائية والإعلان عن تقديم هدايا ثمينة للغاية لمن يشتري إحدى السلع لمعروضة والواقع ان المستهلك هو الذي يتحمل في

النهاية قيمة تلك الهدايا، كذلك إبقاء سعر السلعة مرتفعة بعد انتهاء جوائز اليانصيب او شراء معلبات قبل انتهاء فترة صلاحيتها بقليل واستبدال ما عليها من ملصقات لتحمل تواريخ انتهاء جديدة تتجاوز، كذلك الدعاء بان اللحوم على اختلاف أنواعها مذبوحة حسب الشريعة الإسلامية، او نشر إعلانات كاذبة عن محتويات سلع معينة او عن مدى قدرتها او فعاليتها للتلاعب في المواصفات الملصقة على الكثير من السلع الغذائية وغير الغذائية [٢٣]، كذلك تعمد تخريب البضائع الجاهزة او نصف المصنعة او المعدات التصنيع او الاستهلاك او قطع الغيار او جميع المواد المماثلة الداخلية او المستعملة في الإنتاج بصورة مباشرة او غير مباشرة [٢٤].

و يمكن تصنيف الجرائم الاقتصادية في أربع فئات [٢٥]:

أ) الجرائم الشخصية: وهي تلك الجرائم التي يرتكبها شخص بانفراد وخارج نطاق العمل، مثل الاحتيال باستخدام بطاقات الشراء او مخالفة الضرائب او الاحتيال على شركات التامين او في مجال المساعدات الاجتماعية.

ب) جرائم استغلال الثقة: وهي جرائم يرتكبها موظفو الحكومة او المؤسسات الخاصة او أصحاب المهن مخالفة للواجب والأمانة لرب العمل والعملاء مثل الرشوة التجارية، ومخالفات موظفي وأداري المصارف والاحتيال في سوق الأوراق المالية باستخدام معلومات لمصلحة أشخاص فاعلين او شركائهم والاحتيال باستخدام الحاسب الالكتروني والاختلاس وتضارب المصالح.

ج) جرائم الإعمال: وهي جرائم تحدث في إثناء العمل، ولا تمثل اجزاءاً من النشاط الأساسي ومنها المخالفات في مجال الغذاء والدواء والتلاعب في الموازين والتلاعب في الميزانية السنوية للحصول على قروض وتسهيلات والاتفاق بين طبيب وصيدلي لصرف أدوية لا لزوم لها، ومخالفة قواعد البناء والخداع في الإعلان والتجسس التجاري.

د) جرائم الاحتيال: وهي الجرائم التي تشكل النشاط المركزي للعمل مثل الاحتيال في ترميم المنازل او الحصول على قروض والتامين، والاحتيال في مجال الأسهم والسندات وفي جميع التبرعات والاحتيال في مجال الشهادات والاستيلاء على أراضي الدولة او أراضي غير مملوكة عن طريق وضع اليد، او إصدار اكثر من وثيقة لنفس الموقع والنفس المساحة، والحصول على معلومات من قسم المساحة عن الأراضي غير المملوكة الأحد وإصدار وثائق بشأنها او وضع اليد على مبان وأراضي مات او غاب أصحابها او تحويل رخصة مبان سكنية إلى مبنى مكاتب والقيام بتأجيره.

رابعاً: الجرائم الاقتصادية في العراق.

أدت الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق، منذ بداية الثمانينات الى حدوث تغيرات سريعة في المجتمع العراقي، فقد ظهرت طبقة اجتماعية واقتصادية عليا وتقسيمات جديدة، حاولت ان تستفيد من التحولات التي يشهدها الوضع في الساحة العراقية مستغلة حالات

الضعف التي ترافق هذه التحولات، فقد سعت هذه الطبقة للحصول على الربح السريع من خلال القفز إلى طبقات المجتمع العليا، بغض النظر عن الجانب الشرعي والقانوني وكيفية الحصول على هذا الربح، فقد أخذت تركز على الربح المادي السريع والسهل كهدف اجتماعي في غياب تركيز ممثل على الوسائل المشروعة، ودخلت تلك الجرائم مجالات المال والإعمال وأثرت على الاستهلاك ودخلت المجال الوظيفي في الاقتصاد العراقي.

فعلى الرغم من عدم توفر البيانات والاحصاءات الرسمية والسرية التامة التي ترافق هذه الجرائم، فسيحاول الباحث ان يعطي بعض من الأمثلة التي ترتكب ضد الاموال على وجة التحديد الجرائم التي ترتكب ضد المجتمع بأسرة، مع التركيز على المدة التي تلت تغير النظام السياسي في العراق، ويمكن ان نوضح بعض من هذه الجرائم بما يلي:

١ - **انتشار الفساد الإداري**: انتشرت بشكل كبير حالة الفساد الاداري التي تعد من اهم انواع الفساد، وهو سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية والمجاملات لاعتبارات خاصة، كالأطماع المادية واستغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية، وهناك نوعين من الفساد هما: الفساد الإداري الجماعي هو من الاكثر خطورة من نظيرة الفردي وقد يكون امتدادا له لكونه أصبح نظام تكون فية القاعدة استثناء وبالعكس، ومن أهم الممارسات الخاصة بالفساد الاداري هي الروتين

والرشوة والوساطة وغيرها، وكلما زاد عدد الاجراءات والوقت كلما ازدادت حاجة المواطنين للوساطة وللرشوة، وهذه الجرائم من السهل ان يكتشفها اي مواطن عراقي عند مراجعته لاي دائرة حكومية، ففي قطاع الصحة الذي يعد من اهم القطاعات التي ترتبط بصحة الإنسان، عانى هذا القطاع من الفساد في عهد حكم حزب البعث وزاد الامر سوء بعد تغير الحكم بسبب الوضع الامني المتدهور وغياب التعليمات، اذ انتشرت الرشوة وتوظيف الاقارب والاختلاس الى درجة خطيرة ادت الى زيادة معانات المرضى فقد اجري التحقيق القضائي في بغداد عام ٢٠٠٤ في ٢٩ قضية سرقة للادوية والاجهزة الطبية من المشافي والمراكز الصحية، ويذكر مدير العمليات في وزارة الصحة (الدكتور شاكر العينجي) ان الوزارة قد خصصت ٥١٨ مليون دولار لشراء ٨٣١ مادة من الاجهزة والمعدات الطبية للنصف الثاني من عام ٢٠٠٤ وذكر ان قسما منها قد تلف او سيء استخدامة وسرق البعض منها، فقد تم الكشف عن وجود متاجرة كبيرة بالادوية الممنوعة اذ تم كشف ٩٠ صيدلية و١٠١ مذخر لتخزين ادوية غير قانونية، كما كشف التحقيق عن اصادر الكثير من العقود المزيفة او بدفع اسعار تضخمية للمنتجات والاجهزة الطبية التي تصل الأسعار المثبتة إلى عشر إضعاف سعر الجهاز من انتاج افضل المصانع، ان انتشار هذه الحالة ادت الى صعوبة الاحتفاظ بمخزون الادوية في اي مركز صحي، كما ارتفعت أسعار الأدوية والأجهزة الطبية والخدمات بشكل

كبير، وتجهز المستشفيات بنصف احتياجات المريض من الادوية (مثل الانسولين والمضادات التي تستخدم لمعالجة الالتهابات الحادة) هذا ما يجبر المريض على شرائها من خارج المستشفى، وقلة الخدمات الأساسية المقدمة للمرضى مما ينعكس على الصحة العامة للمواطنين[٢٦].

٢- **عدم تسليم المساعدات**: قيام البعض من أصحاب المناصب الرفيعة في بعض مناطق العراق بعدم تسليم جزء كبير من المعونات والمساعدات والقروض المقدمة من الهيئات الدولية لمكافحة الفقر، فقد تعرضت هذه الاموال للنهب والاختلاس وبيعت المواد الغذائية والطبية في الأسواق، اذ ينظر البعض من المسؤولين الى هذه الاموال على انها اموال مجانية يجب الحصول على اكبر قدر منها سواء بطرق مشروعة ام غير مشروعة، وبالتالي اتجهت الأموال إلى غير الغرض المخصصة من أجلة، مما جعل من الصعب التغلب على الفقر وزيادة اختلال في توزيع الدخل في المجتمع.

٣- **استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية**: يلجأ البعض من اصحاب المناصب الرفيعة والعليا في مختلف الدول الى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت الى رجال اعمال او شركاء تجارة الى جانب كونهم مسؤولين حكوميين يصرفون جل اهتمامهم الى البحث عن اساليب تمكنهم من زيادة حجم ثروتهم الخاصة، على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من

الرفاة الاجتماعي لمواطني دولهم، ويتم جمع الأموال عن طريق السرقة والاختلاس من الاموال العامة[٢٧]، وتشكل المناقصات مجالاً واسعاً للممارسات غير المشروعة من جانب اصحاب النفوذ داخل المؤسسات الرسمية وخارجها، وتتم بالتواطؤ بين الطرفين الداخلي والخارجي كالتقدم الى لجان المناقصات باكثر من عرض لنفس السلعة وتحت اسماء واسعار مختلفة، وذلك بالاتفاق مع اصحاب تلك الاسماء على التنازل عن المناقصات، اذا أرست على احدهم في مقابل مبلغ من المال او تقديم مبالغ من المال للحصول على معلومات مسبقة حول شروط مناقصة ما او اسعار العرض المقدمة ودفع مبالغ لجعل فترة طرح المناقصة قصيرة جداً، بحيث لا يتمكن من التقديم اليها الا من حصل على معلومات عنها في وقت طويل.

اما النوع الأخر فهو الحصول على ارض من الدولة بدعوة استخدامها في مشاريع صناعية، ثم استخدامها بعد ذلك في اغراض أخرى، او استيراد سلع من الخارج ووضع اسم المصنع المحلي عليها، او استيراد مواد اولية واعفائها من الجمارك بحجة استخدامها في الصناعة، ولكنها تباع في السوق المحلية للحصول على الإرباح[٢٨]، وتعد الجرائم العامة كسرقة أموال عامة و الاختلاس وسحب قرض من المصارف الحكومية بفوائد منخفضة من قبل المسؤولين في الحكومة من الجرائم المتفشية في زمن النظام السابق، وامتدت إلى الحكومات التي تبعت تغير

الحكم، فمثلاً أنفقت سلطة التحالف المؤقته المنحلة اكثر من ١٩ مليار دولار من اصل ٢٠ مليار دولار من اموال صندوق تنمية العراق، الذي يمول من ايرادات النفط العراقي لتدفع للمتعاقدين الامريكيين ومنح عقد بسرعة لشركات مثل هوليبرتون دون التقييد بقواعد ومتطلبات المناقصة التنافسية التي يجري تطبيقها في اي مشروع في العالم، وتشير التقارير إلى ان مليارات الدولارات من اموال النفط اعتمدت بتسريع مشروعات لم يخطط لها بشكل سليم وخاصة في الايام التي سبقت مباشرة تسليم السلطة في ٢٨ حزيران لعام ٢٠٠٤، فقد جرت التحقيقات الجنائية من جانب المفتش العام لسلطة التحالف الموقتة بشان ٦٠٠ مليون دولار من النقود السائلة من اموال النفط العراقي التي انفقت دون ضوابط كافية، وهناك ستة وعشرون تحقيقا جنائيا اخر في التزوير والهدر وسوء استغلال ملايين الدولارات من جانب سلطة التحالف المؤقتة، كما أعلنت مفوضية النزاهة العراقية عن احالة عدد من ملفات وزراء في حكومة اياد علاوي الى القضاء بتهمة ارتكاب جرائم فساد اداري ومن هولاء وزير النقل السابق (لؤي العرس) ووزير الدفاع السابق (حازم الشعلان) اذ دعت المفوضية وعبر القناة الفضائية هذان الوزيرين السابقين للعودة الى العراق والمثول امام القضاء وفي حال رفضهم ستضطر المفوضية للجوء الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بتسليم المتهمين الهاربين بمساعدة الانتربول.

٤- **مسالة التعيينات**: انتشرت في الفترة الاخيرة قضية التعينات قي كافة دوائر الدولة، وأصبح أشخاص غير كفوئين يديرون هذه المؤسسات، حيث يوجد أشخاص تعينوا في مناصب ادارية او علمية وهم لايملكون حتى شهادة الدبلوم، فقد كشف تحقيق عن الفساد في تلاعب في الوزارات الحكومية، ان الوظائف قد شغلت على الأسس العشائرية او الحزبية اوالقرابة العائلية، ويوجد في احدى دوائر الصحة في بغداد (٦٢٠) موظفاً بمؤهلات مزيفة، كذلك القيام بتسجيل اسماء اشخاص على انهم عاملون في مشروع وهم ليسوا بعاملين فيه واعطائهم نسبه من المرتبات، وصرف مرتبات موظفين رغم انقطاعهم عن العمل ولعدة سنوات، وذلك من اجل مصالح خاصة وقيام الموظف ذي النفوذ بترقية احد موظفيه دون استحقاق نظيراً لإعمال وتسهيلات يقدمها قريب الموظف خارج المؤسسة، كذلك صرف مرتبات موظف اثناء قيامه باجازة خاصة وبدون مرتب لعدة أشهر[٢٩].

٥- **الإنفاق الهامشي**: ازدادت ظاهرة الإنفاق على المشاريع الهامشية، والتي لا تعطي عائد يزيد من الطاقة الانتاجية كمشاريع التنظيف ومقاولات الأرصفة والقطع الإعلانية وصبغ الأرصفة ومشاريع أخرى، تتم بمبالغ طائلة دون ادنى رقابة عليها، فعلى سبيل المثال يذكر مسؤول في مدينة الطب في بغداد(كريم العبيدي) ان كلفة صيانة حدائق مدينة الطب ٦٨ مليون دولار وكلفة طلاء الجدران كانت ١٥٠ مليونٍ دولار لكن

عندما تدخل الى المستشفى لا تشعر بايه تغييرات عن الوضع السابق[٣٠].

٦- **تهريب المشتقات النفطية:** ظهرت هذه الظاهرة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، وازدادت بشكل كبير واصبحت تجارة رابحة تعمل فيها اطراف عديدة، بسبب غياب النظام الكمركي وفتح الحدود على مصراعيها والربح الوفير نتيجة اختلاف سعر المشتقات النفطية(خاصة البنزين وزيت الغاز) بين السوق العراقية ودول الجوار، مما اثر على السوق الداخلية وحدث شح في هذه المواد، مما دفع العراق الى استيراد هذه المشتقات من دول الجوار بكميات كبيرة تقدر تكلفتها بحوالي ٢٢ مليون دولار شهرياً او بحدود٢،٤ مليار دولار سنوياً[٣١]وهو ما يعادل ١٢٪ تقريباً من دخل النفط السنوي وهذا ما يمثل هدر في ثروة البلاد.

٧- **تخريب الممتلكات العامة:** كالطرق والجسور والمواصلات وخطوط انابيب النفط والمباني العامة واغتصاب الاراضي ونهب اموال الدولة ومحطات الكهرباء والماء، فقد انتشرت جريمة تخريب انابيب النفط مما اثر بشكل كبير على قدرة العراق التصديرية وحرمان الدولة من اهم مورد للحصول على النقد الاجنبي فقد قدرت وزارة النفط خسائر العراق من جراء الهجمات التي استهدفت المنشات وانابيب النفطية بـ٦ مليار دولار لعام ٢٠٠٥[٣٢].

انتشرت هذه الظاهرة في العراق بعد تغيير النظام السياسي، فقد كان القانون العراقي يعاقب الشخص الذي قام بتخريب طرق المواصلات

بالسجن المؤبد او المؤقت، فاذا وقعت في زمن الحرب كانت العقوبة الاعدام (المادة ١١٩٧)، كما يعاقب من اغتصب الاراضي اونهب اموال الدولة بعقوبة الاعدام لمن كان دورة قياديا في العصابة التي ارتكبت هذه الجريمة، اما من ينظم اليها فقط فعقوبته السجن المؤبد او المؤقت، ومن احتل الأملاك او المباني العامة يعاقب بالسجن المؤبد، اما من كان له دور قيادي فتكون عقوبته الاعدام او السجن المؤبد (المادة ١٩٤)[٣٣].

٨- **مسالة المناقصات**: القيام بوضع مواصفات معينة لأحد المناقصات مع العلم ان تلك المواصفات لا تتوفر الا في جهاز شركة معينة، ونتيجة لذلك ترسى المناقصة على تلك الشركة حتى لو لم يكن جهازها الأفضل بين العروض المقدمة ولا اقلها سعراً، كذلك استئجار أراضي ومباني من أشخاص معينين دون الإعلان عن مناقصة بذلك، والقيام بعملية الاستئجار المذكور مع وجود شقق ومباني غير مستغلة لفترات طويلة وقيمتها الايجارية عالية، وكان مفروضاً ان تستغل، او عدم إنهاء عقود الوحدات التي لا تدعوا الحاجة إليها، فضلاً عن القيام بشراء كميات كبيرة من بعض الأجهزة وقطع الغيار والمواد الطبية تفوق الاحتياجات الفعلية للمؤسسة، مما يؤدي إلى تلف ما يزيد عن الحاجة او التخلص منها بأسعار رمزية وتحويلها إلى مخزن التالف رغم انها جديدة ولم تستغل بعد، في حين تعاني من نقص في بعض المواد والأجهزة او القيام باستلام وتخزين مواد طبية رغم انتهاء صلاحيتها، او القيام بتوريد أجهزة باهضة التكاليف مع

العلم ان مواصفاتها ليست ملائمة للعمل ولا يمكن الاستفادة منها والقيام بتجزئة بعض المشتريات المماثلة إلى صفقات عديدة وخلال مدة تقل عن شهر وذلك لتفادي طرحها في مناقصة عامة.

٩- **القيام بعدم احتساب غرامات التأخير**: ان احد إشكال الجرائم الاقتصادية يتمثل بعدم احتساب غرامات تأخير على بعض الشركات التي لم تستطع تسليم المشاريع في الوقت المحدد، والقيام بإعادة بعض المبالغ المحصلة من الضرائب الجمركية والتأمينات إلى بعض الشركات دون وجه حق، او القيام بعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل بعض المستحقات الضريبية من بعض الإفراد والمؤسسات او القيام بتحصيل الرسوم المستحقة من بعض المؤسسات بمبالغ تقل عن المقرر قانوناً او منح القروض وتذاكر السفر لبعض المواطنين مخالفة للقانون[٣٤]، فقد كان التهريب الضريبي والكمركي في عهد النظام السابق من خلال التلاعب في الحسابات وإخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة عن النشاط إلى خزينة الدولة، وبدفع الرشوة إلى المسؤولين الحكوميين او بتغير مواصفات السلع المستوردة على الورق لتخفيض حجم الرسوم الجمركية الواجب دفعها.

١٠- **تهريب الأموال**: استطاع بعض البعثيين والمسؤولين السابقين الهروب خارج العراق مع ملايين الدولارات التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية استثمارها على شكل ودائع في مصارف تلك

الدول لقاء فوائد مرتفعة او بشراء أسهم في شركات أجنبية او شراء عقارات، ويبرر هؤلاء المسؤولين هذا السلوك المنحرف بأنه ضرورة تفرضها الأوضاع السياسية المتقلبة باستمرار في الدول فهو من وجهة نظرهم تامين لهم في حال استبعادهم من السلطة مستقبلا[٣٥].

١١- **جرائم المهنة:** وهي كل المخالفات المهنية أي كافة أنماط السلوك المنحرف للقانون والتي ترتكب خلال النشاط المهني المصرح به، كالاختلاس والاحتيال واقتسام عائدات الفحوص الطبية بين الأطباء والصيادلة والرشوة وغيرها من المهن، التي يقوم بها الأشخاص مستغلين منصبهم ووظيفتهم لتحقيق إرباح سريعة، ان تلك الفئة ارتكبت أفعالا إجرامية، قد لا ينظر إليها بعض الناس بوصفها جرائم، كما انهم بالتأكيد لا يعتبرنها جرائم وان كانت في جوهرها جرائم أكثر خطورة من الجرائم التقليدية[٣٦].

خامسا: أسباب تفشي الجرائم الاقتصادية في العراق

تختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ومنها العراق، الا ان طريق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، ويمكن ان نوجز الأسباب التي تدفع الى الجرائم الاقتصادية في العراق بما يأتي:

١- **ضعف الدولة:** أدت الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي إلى إضعاف الدولة بشكل كبير، وعملت سياسة النظام السابق على وضع

شخصيات غير كفؤه في مناصب حساسة وأعطاهم مهمة إدارة البلاد على حساب الكفاءات العلمية والإدارية، واعتبار الولاء الطائفي والجغرافي أساس لاحتلال المناصب، وبعد تغير النظام السياسي ساد فراغ سياسي ومؤسساتي كبير كان من الصعب ملئه بسرعة، مما أدى إلى حدوث تخبط كبير في أجهزة الدولة ودوائرها فقد حاولت العديد من الشخصيات سواء كانت أكاديمية ام عشائرية او أحزاب سياسية او أزلام النظام السابق ملء هذا الفراغ، والكل يحاول ان يصل إلى المنصب بطريقته الخاصة، وعادة ما يؤدي الضعف السياسي للدولة وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها وعدم الاستقرار الداخلي او الاضطرابات السياسية والعنف والإرهاب الداخلي وسوء الأحوال المعيشية إلى سعي بعض المسؤلين السياسيين إلى التحوط ضد مخاطر المستقبل والخوف من حدوث انقلابات الحكم سواء كانت سياسية او عسكرية عنيفة تؤدي الى الإطاحة بهم وبنظم الحكم في أي وقت، وفي مثل هذه الحالات نجد ان هؤلاء الساسة عادة ما يتجهون الى ايداع الأموال غير المشروعة، التي كثيراً ما يحرصون على تحقيقها في أسرع وقت ممكن وفي حسابات سرية خارج بلادهم حتى يمكنهم الإنفاق منها بعد اضطرارهم لمغادرة البلاد.

كما عملت الأسباب الهيكلية التي تتمثل في محدودية الهياكل القديمة لأجهزة الدولة ان تستجيب لمتطلبات الإفراد المتعددة والمتجددة، فضلاً

عن ذلك تضخم الأجهزة الإدارية المركزية، واهم الجرائم التي يرتكبها هؤلاء هي الرشوة وتقاضي العمولات والاشتراك في الجرائم المنظمة والغش[٣٧] ويساعد على هذا السلوك المنحرف عدة عوامل أهمها[٣٨]:

أ) تمتع المسؤلين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الرقابة والمسالة فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، عن طريق قبول الرشوة من شركات القطاع الخاص والمواطنين نظرا لحصولهم على امتيازات واستثناءات.

ب) ان الدافع وراء سلوك المسؤلين الحكوميين الفاسدين، هو الحصول على ريع مادي يساعدهم على تحقيق هذا الكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود التي تضعها الحكومة، ومن الأمثلة على ذلك قيود التجارة والرسوم الجمركية وحصص الاستيراد وغيرها، والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية المسموح والممنوع استيراده وغيرها والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل الإعانات والاستقطاعات الضريبية، وتعد قواعد تحديد سعر الصرف وخطط توزيع النقد الأجنبي وتوفير القروض تحت رقابة حكومية.

ج) يحصل بعض مسؤلي الحكومة على الرشوة على الرغم من عدم وجود تدخل حكومي، مثلما يحدث في حالة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد المحدودة التي تمتاز بكلف الاستخراج القليلة، مقارنة بسعر السوق ولما كانت الإرباح العادية متاحة لمن يستخرج النفط فمن

الأرجح تقديم الرشوة إلى المسؤلين عن منح حقوق استخراجه.

د) استحداث او إلغاء قوانين او سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسوولين في الجهاز الحكومي، كذلك تولي حكومات مؤقتة وسريعة مع ضعف القانون، مما يجعل هذا الوضع مساعد لانتشار الجرائم الاقتصادية.

هـ) احتفاظ الدولة بثروة هائلة (منشات وممتلكات وموارد طبيعية) وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الإعمال حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسؤولين الحكومة سلطات استثنائية وفرصا كثير لالتماس الرشوة ونطاقا واسعا لنهب الثروات العامة.

٢- تدهور الوضع الاقتصادي: ويمكن تقسيمه إلى:

أ) انتشار البطالة: يمكن القول انه لا يمكن تحقيق أمن اقتصادي واجتماعي، عندما تقل الحاجات المشروعة للمواطن مما يؤدي إلى اضطراب نفسي وقلق مستمر على مصير المعيشية، وربما أدى هذا إلى طرق الجريمة والانحراف ان البطالة وما يرتبط بها من جرائم اجتماعية ناتجة عن عدم وجود مصدر مشروع للرزق يضمن للإنسان الحياة الملائمة التي توفر له متطلبات المعيشة والحاجات الأساسية، اذ ترتفع نسبة البطالة بين القادرين على العمل من سوق العمل العراقي بنسبة تصل الى٥٠٪ من مجموع القوى العاملة بسبب عجز القطاعات الاقتصادية عن توفير فرص عمل القوى العاملة الداخلية، نتيجة

انخفاض النشاط الاقتصادي وتوقف الكثير من المشاريع الإنتاجية، ويترتب على ذلك ليس فقط تحميل الاقتصاد الوطني أعباء المساعدات المالية بل تسجيل انخفاض في الإنتاج مع زيادة في النفقات، ومن ثم فانه من الثابت ان البطالة تودي إلى البحث عن مصدر للدخل بطرق غير مشروعة ويدفع غير الأسوياء إلى التورط في الجرائم المختلفة فيكون الإجرام والانحراف ويزداد الأمر سواء مع السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة[٣٩].

ب) انخفاض الأجر الرسمي والحقيقي للموظف الحكومي العراقي ظهرت هذه الحالة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي حينما عملت ظروف التضخم الجامع على انخفاض الأجر الحقيقي دون ان يعوضه ارتفاع في الأجر الاسمي، ان هذه الحالة تغري بالفساد لبعض موظفي الدوائر، تمثل الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في مؤسسات الدول المختلفة، ان ما يميز الموظفين الفاسدين هو العجرفة وضيق التفكير والحقد على أبناء الشعب.

انعدام العدالة في توزيع الثروة يمثل هذا الجانب احد الأسباب الاقتصادية للفساد في العراق، اذ يؤدي عدم التوزيع العادل في المجتمع إلى بروز أقلية غنية يقابلها أكثرية فقيرة من إفراد المجتمع، وهذا من شانه ان يؤدي إلى إضعاف الانتماء للأهداف المشتركة العامة للمجتمع، اذ أدت الظروف الاقتصادية السيئة إلى انخفاض معدل دخل الفرد العراقي من٤٠٠٠ أربعة ألاف دولار

عام ١٩٨٠ إلى ٣٠٠ ثلاثمائة دولار عام٢٠٠٣[٤٠].

د) فشل سياسات التنمية في إحداث التغييرات المنشودة الاقتصاد العراقي، وإزالة مظاهر التخلف والتبعية واللامساواة الاجتماعية والتفاوت الواسع في توزيع الدخل، وعادة ما يتفشى الفساد بشكل كبير في مرحلة الانتقال من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق،وهي الحالة التي انتشرت بعد تغير النظام السابق حيث ظهرت طبقة من المقاولين غير الكفؤين والتجار الجشعين الذي كونوا ثروة طائلة دون ان يبذلوا الجهد او يقدموا الخدمة المطلوبة، اذ تكون الظروف مهيأة لذلك فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية يتفاقم بفعل الفقر ورواتب الموظفين المنخفضة والمتناقصة والناس يفقدون عموما الكثير من آليات توزيع المخاطر بما في ذلك التامين وسوق العمل جيدة التنظيم المتاحة في الدول أكثر تقدما وثراء ان هذا العامل يساعد على انتشار الجرائم الاقتصادية في العراق، فالتغير الاقتصادي السريع وضعف الدولة ومحاولة التحول للقطاع الخاص وبيع أملاك الدولة لتحقيق المصالح الشخصية عبر الخصخصة بأثمان رخيصة وإعطاءه دور اكبر في الاقتصاد شجعت بعض الإفراد سواء كانوا مواطنين عاديين اومسؤلين حكوميين على استغلال الفرصة واحتلال موقع اقتصادي مهم مستفيدة من هذا التحول، فمنذ صدور قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ لإضفاء الشرعية على تحويل نظم الملكية الجديدة إلى آلية للتهريب القانوني المنظم نحو الخارج وخطوط باتجاه الخصخصة.

هـ) ضعف الإدارة: هناك عوامل تتعلق بالإدارة ذاتها فانعدام وضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب مفهوم المسالة العامة والمسؤلية كلها تودي إلى الفساد وتمهيد له.

٣- **العامل السياسي**: حيث عملت ظروف الاحتلال الأمريكي إلى زيادة الفساد الإداري، اذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس فرض سياسة نشر الرشوة والفساد الإداري في مؤسسات الدول النامية، بغية خلق نظام جديد تساعد في استقرار الشمولية لمواجهة المجتمعات النامية، أي بمعنى اخر توريط قطاعات واسعة من المجتمع يعتمد دخلها ألمعاشي على الدولة الريعية بالمساهمة في النظم الجديدة وحينذ تصبح المقولة الشائعة في الوسط الاجتماعي ان الشعب فاسد فما ذنب السلطة اكثر شرعية لتبرئة النظم التابعة، وهذا ما يفسر أعطا مشاريع ومقاولات بمبالغ ضخمة دون ان تخضع إلى ادنى درجات الرقابة او المحاسبة والسماح للمقصرين والمجرمين بالتمتع بكامل حريتهم(٤١).

٤- ضعف التنظيمات المهنية والنقابية:

تعد المهنة في دوائر القطاع العام وظيفة اجتماعية إلى جانب انها وسيلة لكسب الرزق فأخلاق الموظف وسلوكياتهم تعد من الأمور التي تمس بالصالح العام ويقتضي ان تكون جزء من القطاع العام والإحكام التي يسير عليها هذا القطاع، اما بالنسبة للقطاع الخاص وعلى الرغم من عدم

تدخل الدولة في نشاطه تبقى المهن حرة ضمن هذا القطاع دون ان تفقد وظيفتها الاجتماعية على ان تودي هذه الوظيفة من خلال نقابات منبثقة من أهل المهنة أنفسهم لتيسير هذه النقابات على مصالح المهنة ومسيرتها العلمية والأخلاقية وترتب التزام ابنائها تحت مظلة الأخلاق التي تفرضها تحت طائلة الملاحقة التأديبية والفصل عن المهنة، فيما اذا كان الخروج على ادابها وقواعدها من الخطورة ما يبرر مثل هذا التدبير، وتكمن أهمية النقابة في حفظ المجتمع من الممارسات غير القانونية التي يمكن ان يقوم بها أصحاب المهن كافة وذلك لمنع ممارسات جرائم المهنة، فجرائم سوء الائتمان والاحتيال ومخالفة أنظمة المهن ومخالفة لوائح الأسعار والمواصفات في المواد المباعة سواء كانت غذائية ام غير غذائية والمخالفات الواقعية على القوانين ولأنظمة التي ترعى الأنشطة الصناعية والتجارية والمهنية والجرائم الماسة بسلامة الجسد كلها تقع بسبب ممارسة المهنة، وبالنظر إلى خطورة وحجم هذه الجرائم الماسة بسلامة الإنسان واقتصاده وملكه وسلامة المجتمع ككل اقتضى توجيه الاهتمام نحو النقابات المهنة التي تشمل إضافة للتنظيم المهني وأخلاقية المهنة والتزام أصحابها مبادئ سلوكية سليمة تضمن حسن ممارستها وبالتالي حسن ادائها وظيفتها الاجتماعية(٤٢) التي وللأسف غير فعالة في العراق. كما ادى ضعف منظمات المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته (الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات الاجتماعية المختلفة) إلى غياب

قوة الموازنة واستمرار نموها.

٥- **العامل القانوني**: أدى ضعف القانون الى انتشار الجرائم الاقتصادية في العراق من خلال النقاط الآتية:

أ) انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبات المنصوص عليها في قوانين أغلبية الدول النامية لا تشكل رادعا عن ارتكاب الإعمال الفاسدة ناهيك عن ضعف الإشراف الحكومي بعيدا عن المركز وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية والفضائح المالية، كل ذلك يمكن ان يؤدي الى تقويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء فمن الصعب معاقبة شخص ما على سوء التصرف اذا كان هناك شعور عام بان الأشخاص الآخرين بما في ذلك كبار المسوولين يفعلون الشيء نفسه ولا يتعرضون للمسالة والخضوع للمحاكمة مما يعني انتشار أوسع وفترة انتعاش أطول للفساد في تلك الدول(٤٣).

ب) عدم معاقبة المخطئين: أدى التغاضي عن معاقبة كبار المسؤلين المهتمين بالفساد واستغلال المنصب العام إلى انهيار منظومة القيم الأخلاقية، ومن ثم أدى هذا التغاضي وانتشار الفساد على نطاق واسع إلى استخفاف أفراد المجتمع بالقوانين المعمول بها في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية والى تغيير النظرة العامة الشرعية لأنظمة الحاكمة في البلاد.

فقد كان القانون الجزائي العراقي شديد في مواجهة الجرائم

الاقتصادية اذ تصل عقوبة بعض الجنايات إلى الإعدام، كما لو حصل تخريب في الاقتصاد القومي وضرر بالغ بالمصلحة العامة (المادة ١١/ ب من قانون تنظيم التجارة)، وفي كثير من الجنح يرسم المشروع حدا مرتفعا للعقوبات فالمادة التاسعة من قانون تنظيم التجارة لا تسمح بان تقل مدة الحبس من سنتين وذلك بشان الامتناع عن بيع سلعة بالسعر المحدد او بيعها بسعر يزيد على السعر المحدد من قبل الجهات الرسمية او شبة الرسمية او ايه جهة مخولة صلاحية التسعير كما جرم الرشوة في القطاع العام (المادة ١١٧ من قانون العقوبات)(٤٤).

٦- العوامل الاجتماعية:

يوثر العامل الاجتماعي كثير على انتشار الجرائم الاقتصادية ويمكن الإشارة إلى بعض منها:

أ) ان طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية أثرا كبيرا في انتشار الفساد في المجتمع، فبينما يرى الأوروبيون ان المحاباة والمحسوبية هي نوع من الفساد فان الكثير في الدول النامية لا يرون ذلك فكيف يستطيع شخص من فئة اجتماعية معينه متخلفة ان تلحق بالمنافسين له من فئه اجتماعية أخرى اذا لم يجد عونا له او ظهيرا بين الذين يتنمون إلى الفئة الاجتماعية نفسها او الذين تربطهم به صلة قرابة او نسب(٤٥). ان انتشار المحسوبية تؤدي إلى تغير نظرة المجتمع للأشخاص

الذين يقومون بإعمال الفساد من رشوة واختلاس واحتيال ونهب المال العام والخاص بحيث أصبحت هذه الظواهر من السلوكيات المعتادة في المجتمع ولا تعد شذوذ. وهذا ما يفسر بقى حالة الفساد في الدوائر العراقية رغم تضاعف رواتب جميع الموظفين إلى حد كبير، منذ تغير النظام السابق اذ بقى التهريب والرشوة ويرجع ذلك إلى ان هذه الحالة أصبحت ثقافة راسخة لدى البعض وانهم لا يمتنعون من اخذ المال الحرام.

ب) **الجانب العرقي**: من الملاحظ ان المجتمع العراقي يضم الكثير من القوميات والأديان والطوائف وأقليات ثقافية متعددة، ترى هذه الطوائف نفسها مظلومة وليس لها حظوة فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة ومثل هذه الأقليات ربما تلجا إلى ممارسة أساليب الفساد لانها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة.

سادسا: انعكاسات واثأر الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد العراقي

مما لاشك فيه ان للجرائم الاقتصادية انعكاسات عميقة على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا يظهر أثرها في المدى القريب وإنما تبدأ في المدى المتوسط والطويل ويمكن توضيح بعض هذه الآثار السلبية على الاقتصاد العراقي:

١ـ **النمو الاقتصادي**: يوثر الفساد على اداء القطاعات الاقتصادية و

يضعف النمو الاقتصادي، حيث يوثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشروعات ويهدد نقل التقنية ويضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار، بالنسبة للمشروعات المحلية والأجنبية وخاصة عند ما يطلب رشوة من أصحاب المشروعات لتسهيل قبول مشروعاتهم، او يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعد الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معوقة للاستثمار ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد، مما اذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في المشروع ام لا ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرين بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوي والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.

فعادةً ما تهرب الأموال المكتسبة بطريقة غير شرعية إلى الخارج، وتعد هذه الأموال الهاربة استقطاعات من الدخل القومي وتجعل منه نزيفا للاقتصاد القومي إلى الاقتصادات الخارجية والتي عادة ما تكون على حساب بقية الدخول المشروعة، فالشخص الذي يحصل على أموال غير مشروعة مثل الرشوة والعمولات والقروض بدون ضمانات من الجهاز المصرفي، انما يحصل على جانباً هاماً من الدخل القومي الحقيقي والمشروع، وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من استثمار هذه الأموال وتحويلها إلى مصارف خارجية التي تقوم عادة باستثماره لمصلحتها

ومصلحة اقتصادات الدولة المضيفة للأموال ومن ثم حرمان المجتمع من العوائد الايجابية التي يمكن ان تحصل عليها، والتي تتمثل في القيمة المضافة الى الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تشغيل القوى العاملة وحل لمشكلة البطالة وتمويل المشاريع الإنمائية و توفير الأموال لشراء السلع والخدمات.

ان هذه العملية تودي الى ظهور الاقتصاد الخفي (أي زيادة العمليات التي لا تسجل في الدخل القومي) وما ينتج عنها من زيادة الفجوة بين الدخل القومي الرسمي والدخل القومي الحقيقي ولعل هذه ما يودي الى صعوبة مهمة السلطات المختصة بالتخطيط القومي والتي يتعذر عليها وضع خطط او برامج فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تضارب البيانات بين الهيئات الحكومية وهذا بدورة يودي الى تأكل وضعف سلطة السياسية الاقتصادية[٤٦]. لان الجرائم الاقتصادية باعتبارها تمثل الجزء غير المشروع من الاقتصاد الخفي تساهم في عدم وصول الأجهزة الاقتصادية الى معرفة الأرقام الحقيقية لمعدل البطالة ويترتب على ذلك عدم فعالية البرامج الحكومية لموجهة إلى إعانة البطالة.

٢- **سوء توزيع الدخل القومي**: تودي الجرائم الاقتصادية الى زيادة سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، لان فئة من الناس تحصل على أموال غير مشروعة دون وجه حق، كما ان هذه الدخول منتزعة من فئات منتجة في المجتمع او من مصادر خارج

البلاد، وبذلك يحدث تحول للدخل من فئات منتجة وتحصل على دخول مشروعة الى فئات غير منتجة وتحصل على دخول غير مشروعة الأمر الذي يهدد المراكز النسبية لمكتسبي الدخول في المجتمع ويحدث نوع من التوزيع العشوائي للدخل القومي، كما ستتأثر شريحة الفقراء سلبا وتزداد نسبة تهميشهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإعادة تخصص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة. وهذا ما يترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة في نمو الفجوة بين مستويات الدخل في المجتمع وفي الوقت نفسه المحافظة على سوء توزيع الثروة لصالح النخبة المسيطرة على رأس المال بينما تحدث زيادة في معدلات البطالة بين الإفراد المتعلمين ومن ثم اتساع دائرة المحرومين وسط ذوي الياقات البيضاء.

٣- تغلغل الجريمة في اقتصاد البلد والانحراف عن السياسات الاقتصادية: ان الحصول على أموال ضخمة بطريقة غير مشروعة يعرض اقتصاد البلد للخطر من خلال اتجاه ذوي النفوس الضعيفة الى السعي للربح غير المشروع عن طريق الرشوة، بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ونفاذ الأموال غير المشروعة إلى القطاعات التي تمس عصب الاقتصاد كالقطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية فنجاح هذه الأموال في التغلغل إلى القطاع المصرفي، قد يمكنها من استغلاله لخدمة عمليات غير مشروعة جديدة، كما يستطيع أصحاب هذه الأموال تعبئة مدخرات

المواطنين وتشغيلها لحسابهم ويختلط المال المشروع بغير المشروع بل قد تتجه هذه الأموال نحو الخارج لتمويل مشاريع في الخارج خاصة في ظل انعدام او ضعف الرقابة من السلطات المسؤولية، كما ان نجاح هذه الأموال في التغلغل الى بعض القطاعات الاقتصادية الهامة في ظل برامج التحول الاقتصاد في كثير من الدول من خلال الشراء المباشر او عن طريق الأسهم قد تمكنهم من السيطرة والتحكم في كثير من مقدرات الدول خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والمالي العالمي[٤٧]، وستكون الخطورة اكبر على الاقتصاد العراقي عندما تكون أموال غير مشروعة بيد مجرمين تتحكم في الاقتصاد.

٤- **انخفاض القيم الأخلاقية في العمل والإنتاج:** تؤدي الجرائم الاقتصادية والفساد إلى حدوث خلل جوهري في القيم الاجتماعية وإعلاء قيمة المال و تحديد المراكز الاجتماعية بصرف النظر عن المشروعية، وبالتالي إهدار القيمة الاجتماعية للعمل المنتج وسيطرة الجهل والأمية على العقول، بدلاً من التعليم والخبرة العلمية وتصبح هذه الصفقات جزء من شخصية الإنسان وتقل فيها حالة الإنسان الذي يجعل نفسه رقيبا وحسيبا عليها وان لم يلتزم فان ضميره لا يؤنبه او يؤرقه وتنتشر حالة عدم الانضباط بشكل واسع وعدم إتقان العمل و الغش فيه وتفشي الاحتيال والاختلاس في الأسواق المربحة وسريعة النمو[٤٨]. ويشهد نسق القيم في هذه الحالة صعودا للقيم المادية والفردية وتراجعا للقيم المعنوية

والمجتمعية، وهذا التحول في القيم يهدد دون شك التوجه الايجابي الأخلاق القيم المجتمع وسلوكيات إفراده وجماعاته، ويطرح تحديات لعملية التنمية، فبعد ان كان الإنسان يوثر على قيم العمل والإنتاج يصبح يبحث عن الجانب المادي دون ان يعطي للمجتمع شي، وبالتالي إلى بروز ظواهر جديدة على نطاق واسع مثل الروح الاتكاليه والانتهازية ووضوح ظواهر اللامبالاة والانغماس في ماديات الحياة على حساب إمكانيات السمو المعنوية والأدبي للإفراد المجتمع، وبالتالي تقل نفسيا فكرة التفريط التدريجي في معايير اداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابة، فيتم بناء العمارات بلا تراخيص وبلا ضوابط ويتم تسليم المباني والإنشاءات من دون ان تكون مطابقة للمواصفات ويتم غش المواد الأساسية ويجري تهريب السلع للتجارة بها في السوق السوداء ويتم التعدي على أراضي الدولة(٤٩).

٥- **تغير تركية عناصر الإنفاق الحكومي**: يقوم الفساد بتغير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، اذ يهدر السياسيون والمسؤولون المرتشون الموارد العامة على البنود التي يسهل الابتزاز و الحصول على رشوة كبيرة منها، مع الاحتفاظ بسريتها ويلاحظ ان الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتتجه الى الإنفاق بشكل اكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة، اذ ان التأثير الذي يتركه فساد كبار المسؤولين في الدول النامية ومنها العراق يتعدى خسائر

الاستثمار العام (الاستثمار الحكومي) وضياع الدخل في الميزانية الحكومة فكبار المسؤولين يلجؤون إلى اختيار مشروعات وعقد صفقات تفتقر الى المنطقية والجدوى الاقتصادية ليتسنى تحقيق مكاسب مادية ضخمة.

٦- **التأثير على الادخار المحلي والاستثمار المحلي**: ان خروج الأموال ألمتحصله بطرق غير شرعية إلى الخارج يؤدي الى عجز الدخل المحلي عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ويتسع نطاق الفجوة التمويلية حيث ان المدخرات يتم إيداعها في المصارف الخارجية، دون ان توجه الى قنوات الاستثمار داخل البلاد، كما ان تحويل النقد الأجنبي المتحصل بطرق غير شرعية إلى الخارج يعني تزاحم الطلب على المعروض من هذا النقد (وهو بطبيعة الحال محدود في الدول النامية عموما) وحدوث تنافس شديد بين راغبي الاستثمار الحقيقي وبين راغبين نقل الأموال في الخارج، واذا ازداد حجم التنافس في ظل سياسة نقدية مقيدة نجد ان محترفي العمليات الإجرامية قد يكسبون جولة المنافسة، لأنهم يكونون السوق السوداء بان يلجأوا إلى حائزي النقد الأجنبي من افراد المجتمع بشكل مباشر او حتى إفساد بعض العاملين في الأجهزة التي تتعامل في النقد الأجنبي كالمصارف العامة منها والخاصة، حيث تكون معدلات إرباحهم مرتفعة كثيرا مقارنة بالثمن الذي يدفعونه في مقابل الحصول على النقد الأجنبي، وفي المقابل نجد ان خط القنوات الرسمية في الحصول على النقد الأجنبي يكون قليلا نظرا لان أسعار الفائدة محدودة ويصعب تحريكها الا بناءا

على اعتبارات اقتصادية وهذا بدوره قد لا تبرر دفع سعر الصرف للعملة الأجنبية، وهذا يعني ان المستثمرين الجادين لا يستطيعون مجاراة وسطاء الجرائم الاقتصادية، مما يسبب إحباطا لهم وهذا يدفعهم إلى توظيف أموالهم في الخارج ويصبح الكل متجها نحو الخارج بحثا عن الأمان والربح[٥٠]، إضافة إلى ذلك فان الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة اذا استثمرت فإنها تستثمر في مجالات استثمار سريعة العائد في الأجل القصير وقليلة المخاطر كالاستيراد والتصدير، مكاتب السياحة، التجارة في العملة وغير ذلك من الأنشطة غير الإنتاجية. ومن جهة أخرى يلجا أصحاب الأموال غير المشروعة إلى زيادة تيار الاستهلاك ومن ثم يقل القدر الموجه إلى الادخار المحلي.

٧- **إضعاف قدرة الدولة المالية**: ان اغلب الفساد والخسائر المادية الناتجة عن الفساد تتحمله الدولة الأمر الذي سينعكس سلباً على فعالية ومستوى الخدمات التي تقدمها، وفي هذه الحالة غالباً ما تلجا الحكومة إلى فرض ضرائب إضافية على المواطنين او تقوم بقطع وإلغاء بعض البرامج المدعومة او تلك المخطط لها، ان التهرب من سداد الضرائب المستحقة عليه يعني خفض إيرادات الدولة العامة وضعف الموارد المتاحة لدى الدولة لتمويل برامجها الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الدين العام والأعباء المترتبة عليه مع زيادة عجز الموازنة العامة، وما يرتبط بها من ضغوط تضخمية وتقليل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين، وبالتالي تعطيل وظيفة

من وظائف الدولة والحد من قدرة السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل القومي على نحو يعمل على حفظ التوازن والاستقرار الاجتماعي ومن ثم تفقد الدولة سيادتها على فرض الضرائب[٥١].

ان انخفاض الدخل المسجل في الحسابات القومية يضطر الدولة إلى اللجوء لفرض الضرائب جديدة او زيادة عب الضرائب الحالية، ومن ثم زيادة حجم المعاناة التي يتعرض لها دافعي الضرائب والممولين وانخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم تتجه دالة الرفاهية الكلية في المجتمع إلى الانخفاض لانها تؤدي إلى زيادة معاناة الفئات محدودة الدخل خاصة عندما تفرض الدولة ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات الأساسية في ظل اقتصاد السوق الحر، كما انها تؤدي إلى إرهاق المستثمرين والمدخرات المحلية[٥٢] وبالتالي يودي الفساد الى انخفاض الحصيلة الضريبية عبر قنوات التهريب، وتأتي أهمية هذا المورد في العراق لسد احتياجات البلد المالية وإعادة أعمار ما دمرته الحرب وتنشيط الاقتصاد خاصة بعد ان تقلصت إيرادات النفط التي كانت تشكل أساس تمويل الميزانية العامة للحكومية.

٨- **انخفاض الاستثمار الأجنبي**: يسعى العراق إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لاستفادة من رأس المال الذي تملكه والخبرات التكنولوجية والإدارية، ويمثل الفساد والبيرقراطية الشديدة وسيلة طرد وعدم تشجيع للاستثمار الأجنبي، وقد أثبتت تجارب كثير من الدول منها

سنغافورة والمكسيك على ذلك، وبالتالي لا يمكن للبلد الذي يسوده الفساد ان يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان الاستقرار في المتغيرات الداخلية للاقتصاد يزيد من حدة حصول ازمة في الاقتصاد ويشير الفساد الى مدى اضطراب مؤسسات الدولة والموظفين وقبولهم الرشوة من اجل تنفيذ مطالبهم للحصول على تراخيص وقروض وما شابه، ويوثر الفساد على القائمين بالاستثمار الدولي فالدول المقترضة التي يسود فيها الفساد معرضة أكثر من غيرها للتخلف عن سداد قروضها المصرفية او تأميم أصول القائمين بالاستثمار الأجنبي المباشر او تضاءل قيمتها بشكل او باخر، كما يعتمد المستثمرين الدوليين للحصول على المعلومات عن السوق المحلية عن طريق مؤسسات محلية، ونتيجة لذلك فان عدم تمام المعلومات عبر الحدود قد يودي إلى التحيز لصالح الاستثمار الدولي المباشر[٥٣]، غير ان وجود الفساد يمكن ان يعرقل هذا الأثر فحاجة المستثمرين الدوليين إلى دفع رشوة والتعامل مع الابتزاز الذي يمارسه البيروقراطيون الفاسدون تمثل ارتفاع تكاليف الاستثمار الأجنبي اكثر، مما تنطوي عليها العملية فمجرد ان يتم الاستثمار في الدولة المضيفة يبدأ المسؤولين المحليون الفاسدون بطلب الرشوة مقابل عدم وضع العراقيل ويصبح القائمون بالاستثمار المباشر في وضع تفاوضي اضعف من وضع المصارف الدولية او مستثمر المحفظة وهذا يشكل احد المساوئ اللاحقة للاستثمار الأجنبي المباشر في بلد يتسم بالفساد اكثر

حذرا من المستثمرين الدوليين القائمين باستثمارات المحفظة

٩- **ارتفاع معدلات البطالة:** ان هروب روس الأموال سيؤثر سلباً على الادخار المحلي وانخفاض القدرة الاستثمارية، يؤدى إلى انخفاض المشاريع مما يودي إلى عدم توفير فرص العمل للمواطنين وفي ظل الزيادة السنوية لإعداد الخريجين من الكليات والمعاهد والباحثين عن عمل من غير المؤهلين يؤدي إلى تفاقم البطالة. كما ان الجريمة تحدث اضطرابات من أهمها زعزعة الثقة بالسلطة الحاكمة فتفقد هيبتها واحترامها وتصرف معظم جهدها في محاربة المجرمين والمنحرفين بدلاً من الالتفات الكلي الى التنمية الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمواطنين، إضافة إلى الهدر في الأموال التي تستوجبها مكافحة الجريمة والتي يمكن صرفها على بناء المنشات الاقتصادية المعطلة، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعدم توفير مناخ للاستثمار.

١٠- **ارتفاع معدلات التضخم:** غالباً ما يرافق الحصول على أموال بطريقة غير مشروعة تدفق نقدي الى تيار الاستهلاك سواء كان سلع معمرة وذهب او سلع استهلاكية أخرى، وهذا ما يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد والعشوائية ولا تقيم وزنا للمنفعة الحدية للنقود ولا تقارب بينها وبين المنفعة الحدية للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق، ومن جهة أخرى ترفع الرشوة من

تكاليف المشاريع وعدم التيقن في الاقتصاد وبذلك تساهم عملية الفساد في زيادة المستوى العام للأسعار او حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوبا بتدهور القوى الشرائية للنقود.

١١- **انخفاض قيمة العملة الوطنية:** تؤثر الجرائم الاقتصادية تأثيراً سلبياً على قيمة العملة المحلية، نظراً للارتباط الوثيق بين هذه العملة وتهريب الأموال إلى الخارج، وما يعنيه ذلك من زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية لكي يتم تهريبها بقصد الاستثمار في الخارج بالإيداع في المصارف او غير ذلك ولاشك ان النتيجة الحتمية لذلك هو انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

يتلخص من كل ما سبق ان الجرائم الاقتصادية وما يترتب عليها من أنشطة تودي الى سوء تخصيص الموارد في مجالات الاستثمار الجديد والذي يحتاجه الاقتصاد بالفعل، الى المجالات التي لا تحتاجها هذه الاقتصادات، كما يودي الى بروز قيم منخفضة في الاستثمار وإفلاس بعض الشركات وضياع مدخرات الآلاف من صغار المستثمرين. فضلاً عن التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وبالتالي عدم استقرار الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات

تعرف الجرائم الاقتصادية بانها تصرف غير شرعي، او مخالف للقوانين التي وضعتها الدولة بحيث يضر بالاقتصاد الدولة، ويوثر على

المتغيرات الاقتصادية سلباً وانتشار الفساد المالي والإداري والسياسي بشكل واسع في المجتمع.

تختلف طبيعة الجرائم عن الجرائم التقليدية، من حيث التوقيت و الشروع في الجريمة ووقوع الضرر وسرعة التغيير.

انتشرت الجرائم الاقتصادية في العالم بشكل شملت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وازدادت هذه الحالة بفعل العولمة وتدويل الفساد مما دفع الكثير من دول العالم والمنظمات الدولية لوضع إجراءات تحد من هذه الجريمة.

عانى العراق من هذه الظاهرة وازداد الأمر شدة في المدة التي تلت تغير الحكم السياسي في العراق، مما أدى إلى انتشار أنواع مختلفة من الجرائم الاقتصادية شملت الرشوة والغش والتهريب والسرقة وتخريب ممتلكات الدولة وجرائم المهنة مما كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد العراقي من انخفاض قدرة الدولة المالية وتأثيرها على الدخل القومي وتغلغل الجريمة في الاقتصاد فضلاً عن تأثيره على الادخار والاستثمار المحلي وانتشار البطالة.

من أهم الأسباب التي دفعت بانتشار الجريمة في العراق تدهور الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة وضعف سلطة الدولة وسلطة القانون إضافة إلى عوامل اجتماعية لتشجع على الجريمة.

التوصيات

١- زيادة الشفافية وتدعيم آليات الرقابة على الموظفين وتعزيز الرقابة العامة والشعبية مع معاقبة المخطئين وفق قانون العقوبات.

٢- ان إصلاح هيكل الرواتب والأجور وتحسين الوضع العام، لا يكفيان وحدهما للقضاء على الفساد، لذا هناك ضرورة لتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية والمحاسبة والإصلاح الإداري والمالي الشامل وان تتم محاصرة الفساد على كافة الجهات حتى لا يبقى لمدة طويلة ويتم توارثه والتستر عليه.

٣- توعية المواطنين بالآثار السلبية للفساد على عملية التنمية بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٤- التشهير وفضح برموز الفساد وخاصة أصحاب النفوذ والسلطة والمناصب الرفيعة من خلال الدور الإعلام والصحافة في تسليط الضوء على الفساد في أعلاء المواقع مع توفير الضمانات القضائية اللازمة لحصانة الصحفي ورجل الإعلام.

٥- تبسيط القوانين وجعلها أكثر شفافية ووضوح و إزالة الغموض الذي يفسح المجال لتأويل وتفسير القوانين حسب مقتضيات مصالح فئة دون أخرى.

٦- تشديد العقوبات على من يثبت تلقيه الرشوة او ابتزاز المواطنين او شركة مقابل تقديم خدمات او منح تراخيص او امتياز مخالفا بذلك القوانين واللوائح المعمول بها التي تنظم العمل.

٧- تفعيل دور البرلمانات والمجالس المحلية والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد.

الهوامش والمصادر

١- بابكر الشيخ، غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال، دار ومكتبة الحامد،عمان ٢٠٠٣،ص٢٣.

٢- د.فخري عبد الرزاق، قانون العقوبات الجرائم الاقتصادية،الطبعة الثانية،مطبعة التعليم العالي،بغداد، ١٩٨٧،ص ١٠.

٣- عياد محمد علي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري والتهرب الضريبي في الدول النامية، المؤتمر العلمي الضريبي الاول،وزارة المالية،٢٠٠١،ص٤٥.

٤- د.فهد ثابت الثابت، جرائم ذوي النفوذ تعريف امثلة من مجتمعات الخليج وشبة الجزيرة،مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، جامعة الكويت،العدد٤٤،١٩٨٥،ص٥٩.

٥- د.فخري عبد الرزاق، مصدر سابق،ص١٣٨.

٦- د.فهد ثابت الثابت، مصدر سابق،ص٥٥.

٧- المصدر نفسة،ص٦٠.

٨- د.شانغ –جين ويي، العولمة والتجربة الاسيوية (العولمة ادارة الاقتصادات الوطنية)،صندوق النقد العربي،٢٠٠١،ص١٦٥.

٩- بابكر الشيخ،مصدر سابق،ص٢٤.

١٠- المصدر نفسة،ص٢٥.

١١- د.فهد ثابت الثابت،مصدر سابق،ص٥٦.

١٢- المصدر السابق،ص٦١.

١٣- زيارة عربية علي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، اخبار النفط والصناعة، العدد،٢٠٠٥، ص٢٦.

١٤- د.فهد ثابت الثابت،مصدر سابق،ص٥٧.

١٥- المصدر السابق.
١٦- المصدر السابق،ص٦٦.
١٧- بابكرالشيخ،مصدر سابق،ص٧٨.
١٨- المصدر نفسة،ص٧٩.
١٩- داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها،المستقبل العربي،العدد٣٠٩، ٢٠٠٤،ص٦٦.
٢٠- عياد محمد علي، مصدر سابق،ص٤٤.
٢١- بابكر الشيخ،مصدر سابق،ص٢٧.
٢٢- من الانترنت *www.baghdad-newspaper.com*
٢٣- فهد ثابت،مصدر سابق،ص٧١.
٢٤- د.فخري عبد الرزاق الحديثي، مصدر سابق،ص٨٣.
٢٥- فهد ثابت،مصدر سابق،ص٦٥.
٢٦- ياسين الربيع،الخدمات الصحية تتلاشى تحت ضغط الفساد،جريدة النداء الانسانية،٢/٢/٢٠٠٥
٢٧- زيارة عربية علي، مصدر سابق،ص٢٥.
٢٨- د.فهد ثابت الثابت، مصدر سابق،ص٧٠.
٢٩- فيليس بينيس،انتقال فاشل للسلطة النفقات المتصاعده لحرب العراق،المستقبل العربي،العدد٣٠٩،٢٠٠٤،ص١٦.
٣٠- ياسين الربيع، مصدر سابق،ص
٣١- وليد خدوري، صناعة النفط العراقي رؤية مستقبلية، من الانترنت *www. Arabic that wapoject.com*
٣٢- من الانترنت الهجمات على المنشات النفطية في العراق، *www.sana.org*
٣٣- د.فخري عبد الرزاق، مصدر سابق، ص٢٥.
٣٤- د.فهد ثابت الثابت، مصدر سابق،ص٧٣.
٣٥- المصدر نفسه.

٣٦- فهد ثابت، مصدر سابق،ص٦٣.
٣٧- بابكر الشيخ، مصدر سابق، ص٥٩.
٣٨- زيارة عربية علي، مصدر سابق، ص٢٨.
٣٩- بابكر الشيخ، مصدر سابق، ص٥٠.
٤٠- سلام ابراهيم، الفساد الإداري في العراق، من الانترنت www.alhalem.net
٤١- بابكر الشيخ،مصدر سابق،ص٥٨.
٤٢- المصدر نفسه.
٤٣- د.فخري عبد الرزاق، مصدر سابق،ص٨٧.
٤٤- زيارة عربية علي، مصدر سابق،ص٢٨.
٤٥- بابكر الشيخ، مصدر سابق، ص٦٣.
٤٦- زيارة عربية علي، مصدر سابق، ص٢٩.
٤٧- بابكر الشيخ، مصدر سابق، ص٧٤.
٤٨- محمود عبد الفضيل، مصدر سابق،
٤٩- بابكر الشيخ، مصدر سابق، ص٦٥.
٥٠- زيارة عربية علي، مصدر سابق، ص٢٩.
٥١- بابكر الشيخ، مصدر سابق، ص٧١.
٥٢- د.شانغ –جين ويي، مصدر سابق،ص١٦٣.
٥٣- زيارة عربية علي، مصدر سابق، ص٢٩.

مستقبل القوى العاملة

في ضوء اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي

والمتغيرات الدولية

مقدمة:

يعد سوق العمل في أي دولة سواء كانت متقدمة ام نامية من المؤشرات المهمة على استقرار الاقتصاد ككل، اذ ان تأثيره ينصب على مجمل الاقتصاد وبدون استقرار سوق العمل لا يعد الاقتصاد مستقرا،اذ يعد استقرار سوق العمل نتيجة لنجاح السياسات الاقتصادية في البلد واستقرار الاقتصاد الكلي وفي نفس الوقت يعد مطلباً تنموياً واجتماعياً، كما يؤثر مستوى التشغيل والبطالة على أفراد المجتمع ككل.

وفي العراق تعد البطالة إحدى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.اذ ان سوق العمل من أكثر الأسواق انكشافا وتأثر بالمتغيرات الدولية، فضلا عن تحديات الداخلية وخاصة الخصخصة وما تشكله عملية بيع مؤسسات الحكومة الى تسريح ألاف العمال العراقيين وبالتالي الى مواجهة مشكلة كبيرة.لذا فلا بد من معرفة تأثير التطورات المحلية والخارجية على سوق العمل العراقية.

أهمية البحث:

يعد الإنسان وسيلة التنمية وهدفها، لذلك فان بناء المجتمعات الحديثة يعتمد الى حد كبير على تنمية مواردها البشرية وتطورها من النواحي الكمية والنوعية لذا فلا بد من الاهتمام بأثر التحول الهيكلي في

داخل العراق على سوق العمل كما لابد من معرفة التطورات الدولية على سوق العمل العراقية خاصة وانها تشكو من البطالة.

هدف البحث:

يهدف البحث للتعرف على

١ – معرفة أهم سلبيات الاقتصاد العراقي.

٢ – السمات الأساسية لسوق العمل.

٣ – سوق العمل العراقية في ضوء التطورات المحلية والدولية.

فرضية البحث:

تؤثر إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي (التحول للقطاع الخاص،و الاستثمار الأجنبي) والمتغيرات الدولية (العولمة الاقتصادية،ومنظمة التجارة العالمية)سلبا على سوق العمل العراقية اذا لم تصاحبها إجراءات تحد من اثرها على قوى العمل والملائمة مع المتغيرات الدولية.

خطة البحث:

يتطرق البحث الى واقع الاقتصاد العراقي، و يعرض أهم سمات سوق العمل العراقية التي تتلخص بظهور البطالة، وتوزيع القوى العاملة على النشاط الاقتصادي، ومدى استيعاب القطاع العام والخاص للقوى العاملة،ثم يوضح البحث سوق العمل في ضوء إعادة هيكلة الاقتصاد

العراقي وبعدها ينتقل الى سبل مواجهة اختلال سوق العمل في العراق ويختتم البحث بأهم الاستنتاجات.

السمات الأساسية لسوق العمل

١- واقع القوى العاملة في العراق

تبلغ نسبة القوى العاملة العراقية حوالي ٢٦.٥٪ من مجموع السكان عام ٢٠٠١ بواقع ٦٤٨٥ الف عامل، ويلاحظ على سوق العمل ارتفاع عدد القوى العاملة العراقية من ٣٨٩٥ الف عامل عام ١٩٨٥ الى ٤٥٢٠ الف عامل عام ١٩٩٠ ثم الى ٦٣٣٩ الف عامل عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو قدرة ٣.٦ ٪ خلال عام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠١ وكما يظهر في بيانات جدول رقم (١) ويرجع ارتفاع عدد القوى العاملة الى ازدياد عدد السكان من ١٥ مليون عام ١٩٨٥ الى ١٨ مليون عام ١٩٩٠ ثم الى ٢٣ مليون عام ٢٠٠٠ اذ يترتب على زيادة عدد السكان ارتفاع عرض العمل، كما أدى ارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان فقد ارتفعت من ٢٥٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٦.٥٪ عام ٢٠٠١ كذلك ارتفاع نسبة النشطين اقتصادياً (١٥ ـ ٦٥) سنة التي تصل الى ٥٥.٦٪ من مجموع السكان مما أدى الى ارتفاع نسبة الداخلين الى سوق العمل فضلاً عن ارتفاع مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل من ١٧٪ عام ١٩٨٠ الى ١٩.٥٪ عام ٢٠٠١ [(١١)]، وبذلك أدت هذه العوامل الى ازدياد القوى العاملة في الاقتصاد العراقي.

جدول رقم (١)

بيانات عن القوى العاملة العراقية خلال المدة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠١ (الف نسمة)

السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	القوى العاملة	٪	الزراعة	٪	الصناعة	٪	الخدمات	٪	حصة النساء من مجموع القوى العاملة
١٩٨٥	١٥٥٨٠	٣٨٩٥	٢٥	٩٥٤	٢٤.٥	٩١٥	٢٣.٥	٢٠٢٥	٥٢	١٧.٣
١٩٩٠	١٨١٠٨٠	٤٥٢٠	٢٥	٧٢٨	١٦.١	١٠٨٩	٢٤.١	٢٦٢١	٥٨	١٧.٥
١٩٩١	١٨٨٥٠	٤٧١٢	٢٥	٧٠٧	١٥	١١٤٠	٢٤.٢	٢٧٨٠	٥٩	١٧.٥
١٩٩٢	١٩٠١٠	٤٧٥٢	٢٥	٦٦٥	١٤	١١٥٥	٢٤.٣	٢٨٥١	٦٠	١٨
١٩٩٣	١٩٤٥٠	٧٩٩٨	٢٥	٦٥٠	١٤	١٢١٩	٢٤	٣٠٤٩	٦١	١٨
١٩٩٤	١٩٩٠٠	٥١٣٤	٢٥	٦١٦	١٤	١٢٥٨	٢٤	٣١٨٣	٦٢	١٨
١٩٩٥	٢٠٥٣٦	٥٣١٨	٢٥.٩	٥٨٥	١١	١٢٦٣	٢٤	٣٣٣٥	٦٢.٧	١٨.٣
١٩٩٦	٢١١٢٥	٥٥٣٥	٢٦.٢	٥٨٦	١٠.٧	١٣٣٩	٢٤.٥	٣٤٣٧	٦٥	١٨.٣

١٩٩٧	٢٢٠٤٠	٥٥٧٦	٢٦.٢	٥٩١	١٠.٧	١٣١٠	٢٤	٣٦٥٢	٦٥.٥	١٨.٥
١٩٩٨	٢٢٧٠١	٥٣٤٣	٢٦.٢	٦٠٣	١٠.٥	١٣٢١	٢٣	٣٧٩٦	٦٦.١	١٨
١٩٩٩	٢٣٣٨٢	٦١٧٣	٢٦.٢	٦٤٢	١٠.٤	١٣٨٩	٢٢.٥	٤١٠٥	٦٦.٥	١٩.٤
٢٠٠٠	٢٣٩٢٠	٦٣٣٩	٢٦.٥	٦٤٠	١٠.١	١٤١٠	٢٢.١	٤٢٤٧	٦٧	١٩.٥
٢٠٠١	٢٤٤٧٠	٦٤٨٥	٢٦.٥	٦٥٥	١٠.١	١٤٣٣	٢٢.١	٤٣٩٧	٦٧.٨	١٩.٥
٢٠٠٣					٪٩.٢		٢١.١		٦٩.٧	
٢٠٠٤					١٢،٨		٢٤،٦		٦٢،٦	
٢٠٠٥					٨،٣		٢٠،٦		٧١،٤	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢. ٢٠٠٦، ٢٠٠٤

وتوضح بيانات جدول رقم (١) أن التوزيع القطاعي للعمالة العراقية قد ارتفعت فيه نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات من ٥٢٪ عام ١٩٨٥ الى ٥٨٪ عام ١٩٩٠ ثم الى ٦٢.٧٪ عام ١٩٩٥ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٦٧.٨٪ لعام ٢٠٠١ أي بزيادة ١٥.٨ نقطة خلال الفترة المذكورة. لقد أدى ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع عدد المشتغلين في هذا القطاع من (٢٠٢٥) الف عامل عام ١٩٨٥ الى (٤٣٩٧) ألف عامل عام ٢٠٠١ وبالتالي يعد قطاع الخدمات المستخدم الرئيسي لقوة العاملة العراقية، ويرجع توجه العاملين نحو هذا القطاع الى عدم تمكن قطاعات الانتاج الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة من توفير فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد الى سوق العمل هذا من جانب ومن جانب آخر إمكانية قطاع الخدمات على استيعاب اليد العاملة المتزايدة مقارنة مع القطاعات الأخرى لأن قطاع الخدمات لا يتطلب كفاءة فنية وإدارية وخبرة عالية مقارنة بقطاع الصناعة والزراعة. كما أن الدولة تسيطر على هذا القطاع فاعتمدت سياسة التوظيف لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة وبالتالي ارتفاع اليد العاملة في هذا القطاع.

كما تشير بيانات الجدول رقم (١) الى بقاء نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة محصورة ما بين ٢٢ ـ ٢٤ ٪ خلال المدة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠١ فقد ارتفعت من ٢٣.٢٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٤.١٪ عام ١٩٩٠ ثم انخفضت الى ٢٢.١٪ عام ٢٠٠١ ويعود هذا الانخفاض الى تضرر قطاع الصناعة

في العراق نتيجة الحروب وتوقف المشاريع الإنمائية وعدم القيام بمشاريع صناعية جديدة أو تطوير القائمة بسبب الحصار الاقتصادي ونقص الآلات والمعدات المستوردة.

ويظهر من بيانات الجدول رقم (١) انخفاض نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من ٢٤.٥٪ عام ١٩٨٥ الى ١٦.١٪ عام ١٩٩٠ واستمر بالانخفاض حتى وصلت الى ١٠.١٪ عام ٢٠٠١. ويرجع هذا الانخفاض الى حصول هجرة واسعة من الريف الى المدينة بسبب تركز معظم مشاريع التنمية الصناعية والأنشطة الخدمية في المناطق الحضرية، وارتفاع معدلات الأجور فيها[١٢] هذا من جانب ومن جانب آخر إهمال الريف ونقص الخدمات الاجتماعية ونقص البذور والأسمدة وتحول المزارع الجماعية ومزارع الدولة التي كانت تضم عدد كبير من اليد العاملة الى القطاع الخاص.

وبهذا يظهر من التوزيع القطاعي للعمالة العراقية سيادة قطاع الخدمات في استيعاب اليد العاملة وبقاء نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة وانخفاض نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة.

٢- ظهور البطالة

من الملاحظ على سوق العمل في الاقتصاد العراقي تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير منذ عقد التسعينيات وحتى الوقت الحاضر فبعد أن

كان الاقتصاد العراقي في السبعينيات وبداية الثمانينيات مستقطباً للقوى العاملة نتيجة تبني الكثير من الخطط والمشاريع لتنموية وتحول آلاف العراقيين الى الجبهة طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية تدفق أليه عدد كبير من العمال العرب وخاصة المصريين لسد النقص.اما في السنوات التي تلت التسعينات أصبح الاقتصاد العراقي يعاني البطالة وبرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وواضحة عن البطالة، ألا ان بعض المصادر تقدر بنسبة تصل الى٧٠ ٪ من مجموع اليد العاملة خاصة بعد تغير النظام السياسي في العراق وحل عدد من الوزارات من أهمها الدفاع ولكن بعد إعادة هذه الوزارات انخفضت هذه النسبة الى مادون ٥٠٪ (٨) ويعود تفاقم البطالة بشكل كبير الى عوامل عدة أهمها:-

أ) زيادة عرض قوة العمل.

ب) تباطو النشاط الاقتصادي.

ج) اختلال في ألأنظمة التعليمية.

أ) زيادة عرض قوة العمل:

تتاثر القوى العاملة بحجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، اذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد سكان العراق من ١٥ مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى ١٨مليون نسمة عام ١٩٩٠ ثم الى٢٥ مليون نسمة عام٢٠٠٣وكما تظهر من بيانات جدول(٢) أي بمعدل زيادة سنوية تقدر

بـ ٣. ٢ ٪ وهو معدل مرتفع و أعلى من متوسط معدل النمو السكاني في العالم البالغ١.٧ ٪،اذ يترتب على زيادة عدد السكان ارتفاع عرض العمل،وتشكل نسبة العمالة ٢٧ ٪ من مجموع السكان بواقع ٧. ٦ مليون عامل لعام ٢٠٠٣ كما ان معدل نمو القوى العاملة العراقية مرتفع مقارنة بدول العالم،و المقدرة بـ ٦. ٣٪ ويعود هذا الارتفاع الى التركيبة العمرية للسكان في العراق التي تتميز بارتفاع نسبة النشيطين اقتصاديا (١٥-٦٥) التي تصل إلى ٦. ٥٥ ٪ من مجموع السكان وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الداخلين إلى سوق العمل.

اما التوزيع النوعي فهناك ارتفاع مستمر في مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل فقد ارتفعت من ١٦ ٪ عام١٩٧٠ الى٣. ١٧ ٪عام ١٩٨٠ثم إلى ١٨،٣ ٪عام ١٩٩٦ وإلى ٢١،٢ ٪ عام ٢٠٠٦ وكما يظهر من الجدول(٢) ان سبب هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع تعليم النساء وتغير النظرة الاجتماعية لعمل المرأة وانتشار بعض الوظائف التي تتناسب عمل المرأة كالمعلمات والممرضات والأعمال الإدارية التي تنحصر غالبا بالمرأة.لقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع عرض العمل بمرور الزمن. ان نمو السكان يؤدي إلى نمو عرض العمل لانه يسمح بوصول أعداد متزايدة إلى سوق العمل مما يتطلب بالمقابل نمو في النشاط الاقتصادي بالنسبة نفسها على اقل تقدير لاستيعاب هذه الزيادة، الا ان نمو القوة العاملة في العراق كان مرتفعا اذا بلغ ٦. ٣ ٪[٩] سنويا في حين نمو النشاط

الاقتصادي كان سالباً مما ادى إلى زيادة ظاهرة البطالة لان نمو التشغيل في القطاع الخاص والعام لم يواكب معدل نمو عرض العمل أي ان حجم البطالة يتزايد سنويا وبدرجة كبيرة في صفوف المتعلمين.

جدول رقم (٢)

بيانات عن القوى العاملة العراقية للفترة ١٩٨٠ –٢٠٠٦

السنوات	عدد السكان (١٠٠٠ نسمة)	نسبة القوة العاملة من مجموع السكان(٪)	معدل نمو المركب للقوة العاملة	حصة النساء من مجموع القوة العاملة	نسبة ١٥ – ٦٥ عام من مجموع السكان
١٩٨٠	١٥٥٨٠	٢٥	٣	١٧	٥١
١٩٨٥	١٥٥٨٠	٢٥،٢		٣،١٧	٥٢
١٩٩٠	١٨٠٨٠	٢٥،٥		١٧،٦	٥٣
١٩٩٥	٢٠٥٣٦	٢٥،٩		١٨،٢	٥١،٧
١٩٩٦	٢١١٢٥	٢٦،٢		١٨،٣	٥٥
١٩٩٧	٢٢٠٤٠	٢٦،٢	٣،٦	١٨،٤	٥٥
١٩٩٨	٢٢٧٠١	٢٦،٣		١٩	٥٥

١٩٩٩	٢٣٣٨٢	٢٦،،٥		١٩	٥٥
٢٠٠٠	٢٣٩	٢٧،٣		١٩،٢	٥٥
٢٠٠١	٢٤٤٧٠	٢،٢٧		١٩،٢	٥٥،٦
٢٠٠٣	٢٥٦٠٩	٢٧.٣		٢٠.٤	٥٥.٦
٢٠٠٤	٢٦٣٤٠	٢٧،٢		٢١،٢	٥٥.٦
٢٠٠٥	٢٧١٣٨	٢٧،٢	٣،٦	٢١،٢	٥٥.٦
٢٠٠٦	٢٧٩٦٠	٢٧،٠		٢١،٢	٥٥.٦

المصدر:التقرير الاقتصاد العربي الموحد اعداد مختلفة، ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢،٢٠٠٤.٢٠٠٦

ب) تباطؤ النشاط الاقتصادي:

يعد الخلل في القاعدة الاقتصادية السبب الرئيسي لظهور مشكلة البطالة في العراق (وليس زيادة القاعدة البشرية) والتي تتسم بعدم التوازن بين قطاعاتها واعتمادها الرئيسي على قطاع النفط، يعكس أحد المتغيرات التي تؤثر على فرص العمل والبطالة، فقد ادى انخفاض عائدات النفط في السنوات الأخيرة نتيجة الحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وأثار الحروب المدمرة إلى انخفاض الإنفاق العام وتباطؤ المشروعات الإنمائية التي انعكست على فرص العمل.

ويعود انخفاض مستوى نمو النشاط الاقتصادي العراقي غير النفطي الى أسباب عدة:

١ـ توقف العمل بالبرامج الاستثمارية منذ بداية فرض الحصار والتوجه نحو إعادة أعمار ما دمرته الحرب وتشغيل ما يمكن تشغيله من طاقات إنتاجية في ضوء ما يتوافر لها من مستلزمات سلعية محلية[١٠].

٢ـ ارتفاع معدل هلاك الأصول الإنتاجية من جراء تواضع امكانات وقيود الإحلال والاستبدال(عمليات التحوير) وارتفاع نسب التشغيل للأصول الإنتاجية، أضف إلى ذلك زيادة التوقفات المتكررة والكثيرة للمشاريع الصناعية وما رافقتها من عمليات صيانة.

٣ـ أدت الحروب والحصار إلى تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي والمتمثلة بالطرق والمواصلات والجسور والقناطر والسدود ومصادر الطاقة والماء والمعامل والمزارع والمستشفيات والمدارس والاتصالات والخطوط وأنابيب نقل النفط ادى هذا الوضع الى تعطيل العملية الإنتاجية وتقليل النشاط الاقتصادي للدولة بشكل تام ثم انهيار طاقته الاقتصادية[١١].

لقد اثر الوضع السابق سلباً على حجم الادخار الكلي فانعكس ذلك على حجم الاستثمار الكلي في المجتمع وقلل فرص العمل داخل المجتمع، مما ادى إلى ظهور البطالة وحصول هجرة واسعة نحو الخارج كما أدت الظروف المعاشية الصعبة الى هجرة العقول والكفاءات العراقية في الكثير من المجالات العلمية والحرفية التي تحتاجها عملية الإنماء الاقتصادي كما

وتعـد هدرا لما تنفقه الدولة من نفقات على التعليم والتدريب على القوى العاملة المهاجرة[١٢].

ج -اختلال الأنظمة التعليمية والتدريب:

أدى التوسع في التعليم إلى استيعاب الأعداد المتزايدة من المواطنين في سن التعليم الى زيادة مخرجات تلك المؤسسات اكثر من نوعيتها،اذ شهدت هذه الأنظمة توسعاً يقوم بضخ الخريجين إلى سوق العمل ليس فقط بمعدلات أعلى من طاقتها الاستيعابية ولكن بتخصصات لا تتلائم والكثير منها مع احتياجات سوق العمل.كما ان التوسع ليس استجابة لمتطلبات سوق العمل الفعـلية بل استجابة للطلب المجتمعي مما قلل من إمكانية التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل الفعلية[١٣]

وتهتم النظم التعليمية بالجوانب النظرية اكثر من اهتمامها بالجوانب العلمية والتطبيقية، فهناك اكثر من ٧٠ ٪ من طلبة الجامعات العراقية يدرسون تخصصات إنسانية تقل الحاجة اليها في سوق العمل العراقي وتميل إلى أسلوب التلقين والحفظ في العملية التعليمية في وقت تزداد حاجة سوق العمل إلى أعداد كبيرة من الخريجين في التخصصات العلمية والكفاءات الفنية[١٤]، ومن ثم فان هذه المخرجات لا تتمتع بمرونة كافية تمكنها من سرعة الاستجابة لاحتياجات سوق العمل لان اغلب مخرجاتها توجه نحو النظم النظرية والإنسانية التي تعتمد على توظيف الخريجين في دوائر الدولة، وفي ضوء تراجع معدلات الاستثمار المحلي

أصبح الأمر أكثر صعوبة في ان تستمر الحكومة في توفير فرص عمل جديدة لمواطنيها في القطاع العام في ظل الأعداد المتزايدة من خريجين الجامعات وحملة الشهادات والمؤهلات المتوسطة هذا من جانب ومن جانب أخر محدودية احتياج القطاع الحكومي للمزيد من العاملين نظرا لتشبع هذا القطاع ومن ثم تخلت الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي مما ادى إلى ظهور بطالة الخريجين.

ان تزايد القوى العاملة يتطلب وحدات إنتاجية لاستيعابها لكن الاقتصاد العراقي كان عاجزاً عن توفير فرص عمل ولم يستطيع توظيف القوى العاملة الجديدة ولا حتى القديمة منها بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي، مما ادى إلى تفاقم البطالة بشكل كبير في فترة التسعينيات استمرت إلى الوقت الحاضر وازداد الأمر تعقيدا بعد تسريح الجيش العراقي وحل وزارة الدفاع و الداخلية والأعلام وتوقف الوزارات الأخرى عن العمل اذ بلغ عدد العاطلين عن العمل وفق إحصاءات وزارة التخطيط اكثر من خمسة ملايين عاطل[١٥].

٢ - توزيع القوى العاملة على النشاط لاقتصادي:

يلاحظ على توزيع القوى العاملة العراقية حسب القطاعات الرئيسة سيادة قطاع الخدمات فمن ملاحظة بيانات (١) يظهر ان القوى العاملة العراقية تتركز في قطاع الخدمات، فقد ارتفعت النسبة من ٥٢ ٪ عام

١٩٨٥ الى ٦٣ ٪ عام١٩٩٥ ثم الى ٦٦ ٪ عام ١٩٩٨ حتى وصلت الى ٧١،٤ ٪ عام ٢٠٠٥، مما يعكس حقيقة ان اليد العاملة العراقية تعتمد على قطاع الخدمات في استيعاب اليد العاملة على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة،ويعود هذا التوجه نحو قطاع الخدمات الى إمكانية هذا القطاع على استيعاب اليد العاملة المتزايدة مقارنة مع القطاعات الأخرى لان قطاع الخدمات يتطلب تأهيل ومهارات وخبرة اكثر سهولة من العمل في قطاع الصناعة والزراعة، كما ان الدولة تسيطر على هذا القطاع فاعتمدت سياسة التوظيف مما ادى الى حصول تضخم وظيفي وظهور البطالة المقنعة في هذا القطاع لارتفاع عدد اليد العاملة اكثر من الحاجة.

اما قطاع الصناعة فقد بقيت نسبة المشتغلين فيه محصورة ما بين٢١ ٪ – ٢٤ ٪ خلال المدة الماضية فقد انخفضت من ٢٤.٢ ٪ عام ١٩٩٥ الى ٨. ٢٢ ٪ عام ١٩٩٨ ثم الى ٢٠.٦٪ عام ٢٠٠٥ ويعود انخفاض نسبة المشتغلين في هذا القطاع الى تعرض اغلب الصناعات الى التلف والتدمير وتوقف حوالي ٨٠ ٪ (١٦) من المعامل والمنشات الصناعية جراء الحروب والاهمال والتقادم التكنولوجي والفني وقلة مستلزمات الإنتاج المستوردة.

واما قطاع الزراعة في العراق فيعد من اقل القطاعات استيعاباً لليد العاملة فقد انخفضت نسبته من ٥. ٢٤ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٨. ١٢ ٪ عام ١٩٩٥ ثم الى١١ ٪ عام ١٩٩٨ ثم انخفضت الى ١٠ ٪ عام ٢٠٠٠

ووصلت الى ٨.٣٪عام ٢٠٠٥ كما توضح بيانات جدول رقم (١)، ويعود انخفاض نسبة المشتغلين في هذا القطاع الى إهمال مناطق الريف وقلة الآلات والمعدات والمياه والأسمدة والبذور مما أدى الى حصول هجرة واسعة وترك الأراضي الزراعية ونتيجة لذلك لم تستطع القطاعات الاقتصادية الأخرى امتصاص اليد العاملة والتخفيف من البطالة

٣- توزيع القوة العاملة على القطاع العام والخاص:

تعتمد سوق العمل العراقية اعتمادا أساسيا على القطاع العام في استيعاب اليد العاملة اذا يشكل هذا القطاع حوالي ٩٠ ٪ من مجموع القوى العاملة فقد احتكرت الدولة في عقد السبعينيات والثمانينيات الكفاءات العلمية والكوادر الفنية واليد العاملة الماهرة باتباعها سياسة توظيف الخريجين عن طريق قرارات التوزيع المركزي للخريجين فاتبعت سياسة تشغيل تقوم على توفير فرص عمل لكل من يرغب به مما اضطر الدولة في الكثير من الأحيان ان توجه هذه القوى نحو وظائف خدمية حتى ان بعض من هذه الوظائف شكلية والكثير منها فائض عن الحاجة مما ادى الى ظهور البطالة المقنعة وانخفاض الطاقة الإنتاجية الى درجة كبيرة في موقع العمل (١٧) الا ان هذا التوجيه تغير في نهاية الثمانينات نتيجة توجه الدولة الجديد المتمثل في فسح المجال امام القطاع الخاص لياخذ دورة في التنمية فقد كان هناك توسع في النشاط الخاص وتباطؤ في القطاع الحكومي

وتقليص التمويل الاختصاصي واجازات الاستيراد وزيادة نشاط البناء والمقاولات الذي يسيطر عليه القطاع الخاص،كما بدأ التحول نحو فنون الإنتاج كثيفة العمل(١٨) بسبب نقص بعض مستلزمات الإنتاج وتخريب معظم المشاريع وتعطيلها.وأصبح التوجه صريحاً نحو إحلال العمل محل راس المال كما ادى ضعف النشاط الاقتصادي في القطاع الحكومي الى تضائل التوظيف الحكومي وتخليها عن توظيف القوى العاملة الجديدة بل أنها عجزت عن الاستمرار في توظيف العمالة القديمة مما ادى إلى زيادة التوظيف في القطاع الخاص لاسيما في القطاع الزراعي والمواصلات والصناعات الصغيرة الا ان الدولة بقيت تسيطر على سوق العمل في العراق لان التوسع في القطاع الخاص لم يستوعب كل اليد العاملة العاطلة في البلاد التي كان القطاع العام يوظفها كما ان هذا القطاع تأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي العراقي وظهور النقص في المستلزمات الإنتاجية المستوردة وقطع الغيار ونقص التسهيلات المصرفية وسد منافذ الاستيراد وتراخيص الاستيراد هذا ومن جانب اخر بقيت الدولة تسيطر على القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الخدمات الذي يستوعب ثلثي القوى العاملة كما سبق ذكره يضاف الى ذلك ان الدولة تسيطر على اغلب نظم التدريب والتعليم في العراق وتبعا لذلك فان اغلب نظم التدريب والتعليم توجه للعمل في مؤسسات الدولة، و يزداد الآمر تعقيدا بعدم فاعلية القطاع الخاص في تنمية مهارات القوى البشرية الوطنية ونقص وغياب برامج

التدريب ألتأهيلي والمهني والتعليم والتكنولوجيا في اغلب مؤسسات القطاع الخاص كمتغيرات مهمة ومؤشرات في إنتاجية العمل(١٩).

ثالثا: سوق العمل في ضوء إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي:

أتضح مما تقدم ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل جمة في سوق العمل كارتفاع نسبة البطالة بسبب عجز القطاع الاقتصادي عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل وسيادة قطاع الخدمات في توظيف اغلب اليد العاملة العراقية على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة وعدم تمكن القطاع الخاص على توظيف القوى العاملة فضلا عن انخفاض الكفاءات وضعف في أنظمة التدريب والتعليم.

وستكون سوق العمل العراقية اكثر خطورة وحساسية في ضوء إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة بنائه على أسس برامج الإصلاح التي أهم خطواتها فتح الأسواق العراقية أمام المنتجات ورؤوس الأموال الأجنبية وتقليص القطاع العام، وتحول ملكية الصناعات الحكومية الى القطاع الخاص.

ويمكن توضيح اثر إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي على سوق العمل من خلال جانبين هما: –

١- التحول للقطاع الخاص

٢- الاستثمار الأجنبي في العراق

١ - التحول للقطاع الخاص:

في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعاني منها العراق، تطرح سياسة الخصخصة كأحد الطرق الإصلاح وتحسين الأوضاع في الاقتصاد العراقي يحتل بها القطاع الخاص الدور الرئيسي تضمنت هذه السياسة خطة تخصيص شركات ومنشأت القطاع العام التي تبلغ ١٩٢ مؤسسة اذ سيخصص كثير من القطاعات العامة من ضمنها منشات في مختلف القطاعات الحيوية كالنقل والاتصالات وشركات الأسمنت والأسمدة والفوسفات والكبريت والأدوية وصناعة إطارات السيارات وشركة الطيران ولن تستثنى الا المنشات في قطاع النفط والكهرباء والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التامين المملوكة للدولة وذلك بشكل مؤقت حيث ستتم خصخصتها في المرحلة اللاحقة[٢٠].

وتاتي أهمية زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الى رفع كفاءة المشاريع الإنتاجية وتحسين المردود والاستغلال لأمثل للموارد الموجودة في الداخل ونقل التقنية وتكوين كوادر عراقية وتوفير التمويل اللازم عبر الاستثمارات الأجنبية وتطوير رؤوس الأموال[٢١] وصولاً الى رفع الكفاءات الإنتاجية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الا ان سياسة الخصخصة تؤدي حسب ما تشير توقعات الاقتصاديين وتثبت التجارب الدولية الى ارتفاع نسبة البطالة على المدى القريب بسبب

تسريح عدد من القوى العاملة كذلك تؤدي الى رفع أسعار السلع والخدمات الأساسية ومن ثم زيادة حالة الفقر والعوز التي يعاني منها المجتمع وقد شهدت معظم البلدان النامية التي اتبعت الخصخصة مشاكل في سوق العمل(٢٢) بسبب هذا التحول فكيف الحال والعراق يعاني أساساً من مشاكل في سوق العمل.

ان الخصخصة في العراق لها انعكاسات مهمة على سوق العمل في الأمد القصير اذ ستؤدى الى تقليص القطاع العام الذي نمت فيه العمالة في الفترة السابقة والى تسريح بعض القوى الزائدة للتخلص من البطالة المقنعة ورفع الإنتاجية لان الكثير من المنشات الخاصة تقام على أساس دراسات جدوى مبنية على الأجور المنخفضة اذ يسعى هذا القطاع الى تحقيق الربح معتمدا على معايير التكلفة والأسعار في حين تعتمد الدولة غالبا على التكلفة والمردود الاجتماعي لقياس نجاحها الأمر الذي يفاقم مشكلة البطالة (٢٣).

كما ان هناك عوامل اجتماعية تدفع المواطن العراقي لتفضيل العمل في القطاع الحكومي اذا انه يعد خدمة للمجتمع، أما العمل في القطاع الخاص فيعد خدمة لصاحب العمل فضلا عن طبيعة العمل من حيث الجهد ومدة الدوام وفاعلية الرقابة ونظم التوظيف والترقية فضلا عن الأمن الوظيفي والضمان المستقبلي للعامل وأسرته الذي يوفره القطاع العام والرواتب التقاعدية (٢٤).

وتأتي خطورة الخصخصة على القوة العاملة من ان الدولة في السابق والحاضر سيطرة على القطاعات الاقتصادية في العراق وكانت المصدر الرئيسي لتوظيف القوة العاملة الجديد كذلك سيطرة الدولة على نظم التعليم والتدريب الذي يوجه للعمل في مؤسسات الدولة وبالتالي لا يمكن للحكومة بعد الخصخصة ان تستمر في سياسة التوظيف العام لان حصتها من الأنشطة الاقتصادية سوف تنكمش وسيكون تاثيرها على العمالة كبير فمن المتوقع ان يكون عدد العمال الذين يتم تسريحهم كبير نظرا الكثرة التوظيف في القطاع الحكومي[٢٥]

وهناك أمثلة عدة في المجال الدولي ادى بها موضوع الخصخصة الى فقدان العمل ففي الأرجنتين عملت خصخصة السكك الحكومية الى تطورات في الإنتاجية لكنها ادت إلى فقدان ما يقارب ٨٠ الف وظيفة على مدى خمس سنوات، وفي ألمانيا الشرقية ادت عملية الخصخصة الى زيادة نسبة العاطلين عن العمل من ٣ ٪ عام ١٩٩٠ الى ١٨٪ عام ٢٠٠٣، وفي امريكا اللاتينية خسر سوق العمل أربعة ملايين وظيفة من جراء عمليات الخصخصة في النصف الاول من عقد الثمانينات ولم يتمكن قطاعها الخاص بالرغم من إجراءات التحرير الاقتصادي من زيادة الاستخدام.

اما في الجانب العربي فقد أدت الخصخصة الى ارتفاع البطالة في مصر من ٢ ٪ في أوائل السبعينات الى ٧، ٧ ٪ عام ١٩٧٦ ثم الى ١٢ ٪ عام ١٩٨٦ وازدادت النسبة على هذا في المدة التي تلتها بسبب وصول القطاع

الخاص حالة التشبع وصعوبة تمكنه على التوسع بالتشغيل مما انتج حالة رفض لدى العاملين ضد النتائج المتحققه عن عملية الخصخصة [٢٦]

وعليه فان الخصخصة قد تتحول الى مشروع خطير جدا اذا لم يتم وضع الضوابط التشريعية والمالية والاقتصادية والاجتماعية حتى تحقق شروط الإدارة الناجحة لعملية الخصخصة بحيث تمتد فرص الفائدة لكل المجالات الاقتصادية وليس بعضها وخاصة سوق العمل وتشغيل اليد العاملة لان انتشار البطالة يؤثر على الفرد بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام.

فقد أثبتت تجارب الدول التي تحولت الى القطاع الخاص كما ظهر مما سبق الى زيادة البطالة، كما ان دعاة الخصخصة من دول غربية ومؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعترف بان الخصخصة تؤدي الى بطالة في الأمد القصير ولكن النمو المتولد من الخصخصة على الأمد البعيد سيخلق فرصا وظيفية اكثر من تلك التي تم فقدها [٢٧].

٢ - الاستثمار الأجنبي:

نظراً لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي كأحد عوامل الحصول على التكنولوجية المتطورة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية،وتوفير التمويل المالي بدون الدين الخارجي،وتوسعة

الأسواق عن طريق فتح أسواق جديدة من خلال ربط عملية الإنتاج المحلية بالعالمية وذلك لقدرة الشركات المتعددة الجنسية (عبر الوطنية)على توزيع العملية الإنتاجية في عدة دول.

ان عملية الخصخصة سوف تسهل تنفيذ الإجراءات الخاصة بإطلاق التملك للاستثمار الأجنبي في العراق ويمكن لرأس المال الأجنبي أن يأتي بالخبرات الإدارية والتسويقية والفنية والتكنولوجية مما ساهم في رفع حركة النمو الاقتصادي وتنوع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام والاستفادة من حركة راس المال العالمية،ويزيد من الارتقاء بالمنافسة وذلك بشرط ان يلعب دوراً مكملاً للادخار والاستثمار المحلي(٢٨).

وهناك نوعان من الاستثمار الأجنبي أولا ًالاستثمار الأجنبي المباشر*Investment) FDI Direct Foreign*) وهو قيام شركة او منشاة ما في توظيف أموالها وتقنيتها او شراء وتملك أصول خارج حدود بلادها وتسمى الدولة ألام((*home country*في اقتصاد دولة أخرى وتسمى الدولة المضيفة او المستقطبة(*host country*) من خلال إقامة مشروعات جديدة بالكامل او تحديث وتوسيع مشروعات قائمة او من خلال الدمج والتملك،ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حين يمتلك المستثمر ١٠٪او اكثر من أسهم رأسمال أحدى مؤسسات الأعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. و بذلك يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر*FII* (*Foreign Indirect*

Investment) الذي هو توظيف أموال الأجانب سواء كانوا أفراد او مؤسسات في استثمارات الحافظة المالية أي في الأسواق المالية لدوله ما كشراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات بقصد المضاربة والحصول على الربح دون التحكم في إدارة المشروع،اي يوفرون التمويل الرأسمالي فقط،ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بأنه قصير الأجل،بينما المستثمرون المباشرون يمارسون رقابة وتدخل مباشر في إدارة المشروع ورسم سياسات تلك المشرعات واستثمارهم طويل الأجل[٢٩]،وتختلف نسبة الملكية حسب اختلاف قوانين وتشريعات التي تفرضها الدولة كامتلاك كامل المشروع او المشاركة مع شركات محلية او أقامة فرع لها في دولة أخرى او الاستثمار في المناطق الحرة او عقود الإدارة و ترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح باليد وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.[٣٠]

الا ان من الضروري الإشارة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يكون أداة التنمية،ولكن من الخطأ التصور ان المنافع التي تجنيها الدول من أجراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم،فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى منافسة الشركات المحلية خصوصا الصناعات الناشئة والتأثير على الصناعات المحلية،الا ان الاستفادة من ميزات الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على نوعية الصناعة هل هي استراتيجية كالصناعة النفطية بالنسبة لدول المجلس التي من الضروري تطويرها او صناعة

تنافس الصناعات المحلية،وعلى نوعية العقد ومقدار الامتيازات التي تعطيها الدولة الى المستثمر الأجنبي في حرية تحويل أرباحه او حرية التملك وإعفاءه من الضرائب والكفاءة الإدارية على التفاوض خاصة وأنها تتعامل مع جهات لها خبرة واسعة في هذا الجانب،ففي ما يتعلق بالقوى العاملة فان الدولة المضيفة لاستثمار الأجنبي تشترط نسبة معينة من القوى العاملة المحلية ففي الأردن تزيد هذه النسبة على ٦٥٪،وحتى في الدول قلية السكان ففي البحرين يشترط ان يكون ٢٥٪ من العاملين على الأقل بحرينيين وفي عمان تتراوح النسبة بين ١٥-٣٥٪[٣١].

ان قدوم الشركات الأجنبية وراس المال الأجنبي يتطلب مستوى معين من المهارات قد لا تكون موجودة في العراق ومن ثم تعتمد هذه الشركات على القوى العاملة القادمة معها التي تتميز بارتفاع كفاءتها ولا يمكن للقوى العاملة العراقية ان تنافسها او ان تشارك بفاعلية في أعمال الشركات (عدا بعض المشاركة في المهن والوظائف غير الماهرة كالحراسة والنقل والخدمات الأخرى) أما الإعمال الهندسة والإدارية والتقنية فيقوم بها العمال الأجانب مما يحرم ابناء الوطن من نقل التقنية وتأصلها في العراق التي يكون لها دور رئيسي في التنمية ولا يمكن نقلها بغير أبناء الوطن فنقل التقنية والتكنولوجيا لا يمكن تحقيقا بغير القوى العاملة الوطنية واما العمالة الأجنبية فأنها مؤقتة وقابلة للرحيل الى بلادها من ثم رحيل المعرفة والخبرة والتقنية معها[٣٢]، كما ان استثمارات الشركات

الأجنبية تقوم على أساس ما يطلق عليه (المفتاح باليد) حيث يكون لتلك الشركات مطلق الحرية في استيراد وإدارة العمالة وتوفير الخدمات المختلفة مما يحرم القوى العاملة المحلية من فرص العمل التي توافرها هذه الشركات فضلا عن إحلال الكوادر الأجنبية عوضا عن الكوادر العراقية خاصة في الإدارات العليا ومراكز اتخاذ القرار.

رابعا: سوق العمل في ضوء المتغيرات الدولية:

ان للتطورات الدولية والمتغيرات الخارجية تاثيرا على سوق العمل العراقية، خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة الانفتاح على الخارج فقد تغيرت النظرة الى القوى العاملة في ضوء العولمة الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية وأصبحت اكثر انكشافا وحساسية نحو التطورات الدولية.

ويمكن توضيح اثر المتغيرات الدولية على سوق العمل في العراق من خلال عاملين هما:-

١ - مستقبل العمل في ظل العولمة

٢- مستقبل العمل في ظل منظمة التجارة العالمية

١ - مستقبل العمل في ظل العولمة:

شهد العالم ومنذ نهاية الحرب الباردة الكثير من التطورات الدولية

المتسارعة والمتغيرة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تغيرت على أثرها موازين القوى وأنماط التعامل الدولية ومحاور الصراع والتحالفات الدولية وتغيرت كثير من الأفكار والمبادئ التي كانت سائدة في الأمد السابق وفي ظل هذا الوضع الدولي الجديد قامت الدول الرأسمالية المتقدمة وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الدعوة الى نظام اقتصادي عالمي جديد واختارت العولمة الاقتصادية كشعار مركزي لها واعتبار مشروع تدويل الاقتصاد العالمي أداة انطلاقية لنشر العولمة بكافة جوانبها وإبعادها التي تجاوزت بلا شك بعدها الاقتصادي إلى ابعاد سياسية وثقافية اخرى.

ان التدويل الاقتصادي الذي تدعو إليه العولمة يشمل تدويل الإنتاج ورأس المال وحتى تدويل العمل وان هذه الصيغة تشير او تعني التحكم التام للمركز او القطب الاقتصادي الأقوى داخل التدويل، وفي الوضع الدولي الراهن لا تستطيع الدولة بمفردها ان تعيش في عزلة عن الاقتصاد الدولي وأنها مضطره للتعامل لا بل والتشابك معه على اكثر من صعيد[٣٣]

وعلى هذا الأساس تبدو العولمة الى حد كبير إعادة تقسيم العالم والاقتصاد العالمي على وفق مبدأ الأقوى بالاعتماد وعلى التفوق الاقتصادي والتقني والمالي والاتصالات وتستخدم في تحقيقها كل وسائل العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة بدلا من الاحتلال العسكري المباشر الذي كان سائدا في بداية القرن الماضي.

في هذا الوضع يتم تحويل العالم من منطق الدولة الى منطق الاقتصادات العالمية وان النظام الاقتصادي الدولي قد يؤدي الى أضعاف مفهوم السيادة الوطنية في الدولة المنخرطة في النظام الاقتصادي الذي تحاول الرأسمالية العالمية تحديد هويته وإبعاده المستقبلية[٣٤].

ولعل الشركات المتعددة الجنسيات من اكثر الأنماط تعبيرا عن الاقتصاد المعولم ان هذه الشركات العملاقة ذات نظم الاحتكار العالمي تحتل في ظل التقسيم الدولي الجديد على امكانات مادية وبشرية هائلة يمتد بعضها الى اقصى بقاع العالم وتستخدم الثورة العلمية والتكنولوجية كجسر للدخول الى الاقتصاديات النامية وإخضاع تلك الاقتصاديات لأنظمة وقوانين تخدم المصالح الرأسمالية وبهذه الطريقة تسعى الشركات عابرة القارات الى تحويل العالم الى ميدان اقتصادي واحد محرر من القيود الجيوبوليتكية (الجغرافية السياسية) وبغية بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم[٣٥].

ان العولمة ستؤدي الى رفع الحواجز أمام انتقال العمل ورأس المال ومن ثم سيتداخل رأس المال والعمل الوطني مع رأس المال والعمل العالمي ومن ثم سيكون التفوق لرأس المال الأجنبي بما يمتلكه من إمكانات هائلة، ومن جهة أخرى ستؤدي العولمة و لا شك الى تشديد قبضة رأس المال على الطبقة العاملة وبالتالي زيادة استنزاف من قوة العمل البشرية وتحكم الطبقة الرأسمالية في الطبقة العاملة في كافة مناطق العالم،

وستكون خسارة الطبقة العاملة في الدول النامية اكثر من الطبقة العاملة في الدول المتقدمة لأنها ستعرض إلى أكثر أساليب الاستغلال الاقتصادي بشاعة من جانب الاحتكارات العالمية التي تهيمن على العولمة وستجعل الطبقة العاملة في مواجهة مكشوفة مع ما تطرحه العولمة وهذا ما يفسر الاتجاهات المعادية للعولمة من جانب العاملين في الدول الصناعية.

ان التحدي الذي يواجهه العاملون في كافة دول العالم يتمثل في صعوبة اختراقهم التنظيمات الاقتصادية العملاقة الجديدة وفي مقدمتها الشركات عابرة القارات التي ستكون المنافسة معها غير متكافئة التي تمتلك وسائل القوة والتأثير من تطور تكنولوجي وخبرة إدارية وتنظيمية ورأس مال فلا يستطيع الإنسان ان يجابه العولمة وهو يشاهد ويحس الفجوة بين أساليب ونظم العمل المتطورة والمستوى التكنولوجي المتقدم المرافقة للعولمة ومؤسساتها وبين ما حوله من ظروف عمل وأساليب تكنولوجيا متخلفة ان التركيز الرأسمالي الذي يتخذ اتجاها عالميا ومعه زيادة التطور العلمي والتكنولوجي سوف يهدد الطبقات العاملة ويعرض نسباً متزايدة منها الى البطالة[٣٦].

وفي ظل توجه أنظار الاستثمارات العالمية الرأسمالية نحو العراق وخاصة الى القطاع النفطي اذ ان هناك تعاقدات مستقبلية بين العراق والشركات الدولية العاملة في مجالات النفط ومشتقاته التي تستخدم تقنية عالية وايدي عاملة ماهرة ذات مستوى علمي وتقني متطور قد تكون

غير عربية في كثير من الحالات مما يعكس اثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد العراقي وتحكم رأس مال وتكنولوجية هذه الشركات باليد العاملة العراقية وتهميش دور الكفاءات العراقية في هذا القطاع،اما في القطاعات الأخرى فمن المعروف انه في عهد العولمة ومع ثورة المعلومات والتكنولوجيا أصبح المال والتكنولوجيا العاملين الرئيسين المتحركين من عوامل الإنتاج اما اليد العاملة فقد أصبحت اقل حركة وفي طار المنافسة العالمية يتحرك رأس المال والتكنولوجيا سعياً وراء اليد العاملة الماهرة وبيئة سوق العمل الفعالة ومن ثم تصبح نوعية الموارد البشرية العنصر الأساسي في تحديد القدرة التنافسية للبلد من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي الضروري جدا بالنسبة للبلدان النامية ومنها العراق الذي يسعى الى تحقيق النمو وتطوير بعض المشاريع المهمة للبلد ومن ثم لن تتبلور الفوائد التي يمكن ان تستمد من العولمة في العراق مادامت القوة العاملة مستمرة في الركود في وجه الديناميكية المتزايدة في حركة رأس المال الدولي وفي وجه تسارع التطور الفني والتكنولوجي ومن الضروري ان تكتسب القوة العاملة المهارات اللازمة للنمو(٣٧).

ان سوق العمل العراقية لا تصلح للمنافسة الدولية فهي تتميز بانخفاض مستوى التطور التكنولوجي وانخفاض الكفاءة والخبرة وضعف النظم التدريبية وان انخفاض مستوى التعليم سيكون له نتائج خطيرة على التنمية في المستقبل لاسيما في سياق العولمة الذي تعتمد فيه

خلق فرص العمل أساساً على حركة راس المال وعلى استخدام اكثر للعاملين ذوي كفاءة وقدرة على المنافسة بغض النظر عن المنطقة التي يتواجدون فيها.

أن العولمة ستؤثر على قطاع العمل وعلى نوعية الإنسان في الدول النامية ومنها العراق بمجموعة من الآثار تتجلى بما يأتي:

١- وجود عمال غير قادرين على التكيف بسبب العمر او قلة المهارات.

٢- العاطلون عن العمل منذ فترة طويلة إذ ستزداد صعوبة توظيفهم مع مرور الوقت[٣٨].

٣- التحول التدريجي نحو الأيمان المطلق بسلطة رأس المال وبحتمية خضوع العمل لسلطانه.

٤- زيادة استغلال واستنزاف قدرة الطبقة العاملة لخدمة رأس المال وشعورا لإنسان العامل بالإحباط النفسي وعدم قدرته على المجابهة.

٥ - انعدام او تداعي روح الإبداع لدى العامل بشكل عام(عدا ما يعود بالفائدة المادية المباشرة على شخص العامل).

٦- هيمنة شركات متعددة على مسار الاقتصاد العالمي وخاصة على الطبقة العاملة في الدول النامية فهذه الطبقة لا تستطيع مجابهة ومنافسة الشركات العملاقة فهذه الشركات تمتلك أساليب ونظم العمل المتطور

والمستوى التكنولوجي المتقدم مدعومة بأساليب العولمة ومؤسساتها بالمقارنة مع ظروف عمل وأساليب تكنولوجيا متخلفة[٣٩]

٢- مستقبل العمل في ظل منظمة التجارة العالمية:

بالرغم من تشابك اثر المتغيرات الدولية على سوق العمل وصعوبة افراز اثر كل متغير على حد ألا انه يمكن بيان اثر منظمة التجارة العالمية على نقل الخبرة والكفاءة إذا ستكون الخبرة والكفاءة محفوفة بمخاطر في ظل التوجهات والمتغيرات المرتبطة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية فقد وردت في تلك الاتفاقيات نصوص تستهدف تنظيم خدمات العمالة عبر الحدود وحماية الملكية الفكرية التي تؤثر في عملية استخدام تلك العمالة وتعقد من عملية الاستفادة الكاملة من التقنية المستوردة، مما يعزز من أهمية دور القوى البشرية الوطنية في تراكم الخبرة وتوظيفها ونقل التقنية وتطويرها وأهمية أعدادها بما يواكب الاحتياجات والمتغيرات لتمكنها من القيام بذلك الدور بكفاءة وفعالية عالية[٤٠]

فمن المعروف ان نوعية العنصر البشري تؤدي دورا حاسما في مدى نجاح أي عملية تنموية او إصلاح في البلد، وبالطبع يحتاج العراق الى تطوير المهارات الموجودة في البلاد والى مهارات وكفاءات جديدة تساعد على تنمية البلاد فان هيكل الطلب على العمل في العراق سيتغير عما كان عليه في السابق اذ كان الطلب محصوراً في القطاع الحكومي وفي السنوات

المقبلة سيكون الطلب على المهارات في القطاع الخاص الذي يتطلب مستوى من المهارات أرقى واكثر تنوعا، كما سيكون الطلب على المهارات بعد الإصلاح مختلفا عن الطلب والمهارات قبل الإصلاح لذلك يجب خلق مهارات جديدة استعداداً للتحول المتوقع في قطاع الإنتاج وفي ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستكون الاستفادة من المهارات القادمة مقيدة وأكثر صعوبة من السابق.

فهناك حاجة ملحة في ظل توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية للقيام بإصلاح مؤسسي على المدى البعيد فلا بد من تطوير مناهج التعليم وزيادة التركيز على المهارات الأساسية وعلى المهارات المعرفية لأ على مستوى كحل للمشاكل ومعرفة كيفية التعليم وضرورة تعديل طريقة التعليم والتحويل من التدريس التلقين الساكن الى التدريس العملي، ويجب تطوير المهارات الجديدة بما يتفق و التحول المتوقع في قطاع الإنتاج فلا بد من إصلاح نظم التعليم لكي تكون متمكنة على خوض المنافسة الدولية لان انخفاض مستوى التعليم سيكون له نتائج خطيرة على التنمية في المستقبل لاسيما في سياق العولمة ومنظمة التجارة العالمية(٤١).

كما يجب تطوير نظم التدريب لتلبية متطلبات المهارة لمختلف قطاعات الاقتصاد وسيزداد الطلب على أنواع اكثر تعقيدا من المهارات الموجودة وكذلك على أنوع جديدة ومختلفة من المهارات الامر الذي يفرض على العراق تطوير المهارات وزيادة كفاءة عمليات التدريب اما اذ

لم يتوافر التدريب الصحيح فان الإنتاج سيتجه نحو تكنولوجيا اكثر اعتماد على رأس المال كبديل عن المهارات غير المتوافرة.

خامسا: سبل مواجهة اختلال سوق العمل في العراق:

يملك العراق كافة الأسس الفكرية والإمكانات المادية لتوفير العمل لكل من يستطيع القيام فيه فتوسع النشاط الاقتصادي المتوقع في العراق بعد رفع الحصار و امكانية استئناف خطط التنمية وتشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة بعد استيراد العدد والآلات والمكائن الضرورية وكذلك التوسع في المشاريع القائمة وأدامتها وتحديثها وإنشاء مشاريع جديدة، كما ان تحسين العلاقات الدولية سوف تفرض تحسناً في العلاقات الاقتصادية ومن ثم زيادة التبادل التجاري وزيادة الإنتاج.

أن نمو الاقتصاد العراقي وازدهاره بمستويات مناسبة تسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع ذلك كله يرتبط بالاستقرار السياسي والأمني وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية وبنائها وخلق توجهات جديدة في الحياة تتناسب وتنسجم مع ما توفره وتتطلبه الحياة المعاصرة وتطورها المستقبلي.

كما من المتوقع أن ترتفع إنتاجية الفرد عن طريق استعمال أساليب ووسائل إنتاج اكثر تطور وبرامج تدريب وتأهيل اكثر عملية وعلمية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي.

أن التوسع في أعمار وتنمية وإعادة بناء الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بتأخر الوسائل والأساليب التي تستخدمها لإنتاج السلع والخدمات وتخلفها وقصورها بل في جوانب متعددة منها لا تفي بحاجات المجتمع العراقي ومتطلباته كماً ونوعاً.

فضلاً عن تحسين النظام الإداري فقد كان الانتماء للحزب والولاء للقيادة والانتماء العشائري والقبلي والطائفي والجغرافي من أهم الأسس التي يعتمدها النظام السابق في تنصيب المدراء ومتخذي القرار على حساب الكفاءات والنوعية والخبرة العلمية والإدارية فالمتوقع من ذلك كله ان يؤدي الى مزيد من الاستخدام للأيدي العاملة والمواد الإنتاجية الأولية وارتفاع السيولة النقدية لدى المواطنين وارتفاع مستويات معيشة افراد المجتمع.

في ضوء تشخيص واقع سوق العمل في العراق وابرز اوجة الاختلال فيه فأن معالجة الأوضاع الداخلية لسوق العمل تشكل أهمية كبيرة وضرورة تحتمها اعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية، وفي هذا السياق فإننا نؤكد ان معالجة الخلل في تركيبة القوى العاملة ترتبط بمدى نجاح الدولة من خلال أجهزتها المختلفة في معالجة أنواع الخلل في بناءها الاقتصاد، ويمكن اقتراح بعض الحلول المشكلة البطالة في العراق ومجموعة من الإجراءات والوسائل التي تساعد على تنشيط سوق العمل في العراق والتغلب على الاختلالات التي تصيب القوى العاملة في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي و المتغيرات الدولية بما يأتي:

١- على الدولة توفير حاجات المجتمع المستقبلية وضمان حقوق المواطن بالعيش كريماً ومعززاً في وطنه من خلال وضع استراتيجية للتنمية البشرية تهدف إلى بناء الإنسان وتطوير قدراته و توظيفه في المكان المناسب لخدمة بلادة، فقد أكدت معطيات الواقع ومتطلبات المستقبل مدى حاجة الدولة إلى تبني استراتيجية التنمية البشرية تعتمد على نوعية التعليم الأكاديمي والفني والتخصيص كأساس لتحقيق تلك الاستراتيجية وذلك وصولاً إلى ان تكون مخرجات التعليم تتوافق واحتياجات سوق العمل بقطاعه العام والخاص وبحيث تكون هذه الاستراتيجية طويلة المدى وتلتزم بمعايير وأهداف التنمية الشاملة في الدولة، فلا بد من الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره محور التنمية وأساسها وهدفها وهو أغلى ثروة يملكها المجتمع لأن غياب هذه الاستراتيجية وغياب التخطيط البشري يشكل نقصاً في مسيرة التنمية البشرية، وتتجه مناهج التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل المحلية، والتغيرات الدولية في كافة المجالات والاختصاصات ولأخذ بأنماط من التعليم التطبيقي لإعداد القوى العاملة لتحقيق مزيد من الارتباط بين مخرجات هذه الأنظمة واحتياجات سوق العمل.

٢- تطوير قدرات ومهارات القوى العاملة العراقية من خلال إرسالهم في بعثات ودورات خارجية لتطوير قدراتهم وتهيئتهم وتوفير معاهد تدريبية تعتمد البرامج الفنية أكثر من البرامج الإدارية والإشرافية

والكتابية، نظراً الأهمية تكثيف التدريب وتأهيل القوى العاملة مع ضمان الاستمرار لتكون هذه القوى مواكبة للتطورات الحديثة في ميدان العمل وأكثر استيعابا وقدرة على متابعة الأنظمة الإدارية والفنية في العالم المتقدم.

٣- توفير بيانات متكاملة عن سوق العمل ودوران العمل والنقص والفائض في بعض الكفاءات والاهتمام بالبيانات والإحصاءات المطلوبة المعرفة الحاجة الحقيقية الحجم البطالة وعداد الوظائف من خلال أجراء مسح ميداني لفرص العمل وان تشارك فيه مختلف الجهات المعنية من وزارة التخطيط والجامعات وتحديد الفرص الوظيفية المتاحة حالياً واحتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة خلال السنوات القادمة.

٤- تشجيع القطاع الخاص على استيعاب اليد العاملة فلا تزال مساهمته قليلة في النشاط الاقتصادي و التشغيل وإتاحة الفرص للكوادر العاملة، وفرض قانون على المشاريع التي ينوي تحويلها إلى القطاع الخاص تمنع تسريح عدد كبير من القوى العاملة حتى تقلل من اثر الخصخصة على سوق العمل.

٥- العمل على تفعيل قانون التقاعد لمن تجاوز خدمته الخمس وعشرين سنة أو أعطا المكافآت النقدية للأشخاص الذين يرغبون بترك عملهم لتوفر فرص عمل للقوى العاملة الجديدة.

٦- مرونة انتقال الأيدي العاملة بين المحافظات والقطاعات الاقتصادية واعطا الفرصة لليد العاملة في التحرك بحرية كاملة دون أية

قيود او معوقات أمام تشغيل العمالة.

٧- على الحكومة العراقية الحالية اتخاذ إجراءات عملية جديدة سريعة بحل أني لازمة البطالة وإبداء بمشاريع عامة صغيرة تمتاز بكثافة استخدام اليد العاملة للتخفيض البطالة وامتصاص اليد العاملة واتخاذ سياسة تهدف إلى رفع المستوى ألمعاشي للشعب العراقي.

٨-العمل على تقليل إضرار التحول الى القطاع الخاص بحيث لا تودي الى مزيد من المشاكل في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة من خلال إتباع سياسة تعمل على تقليل عدد العاطلين كاعتماد معيار اختيار تخصيص الشركة او المشروع الذي ليس فيه فائض من العمال مما يقلل من نسبة الفصل كما حدث في المغرب،او إشراك العمال في بعض الحالات في حصص او اسهم شراكة في المؤسسات المتخصصة كما حدث في مصر، او تنفيذ خطة وطنية ودولية لتدريب العمال وإعطاءهم كفاءات تمكنهم من العمل في مشاريع أخرى او توفر فرص عمل في شركات اخرى مملوكة للدولة كما حصل في الأردن[٤٢].

٩-توجيه مناهج التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل المحلية والتغيرات الدولية في كافة المجالات والاختصاصات والأخذ بانماط من التعلم التطبيقي لأعداد القوى العاملة لتحقيق مزيد من الارتباط بين مخرجات هذه الانظمة واحتياجات سوق العمل الفعلية من العمالة المؤهلة وتحسين اوضاع العمال ومساعدتهم على مواكبة فترة التحول.

١٠ - العمل على تقليل إضرار التحول الى القطاع الخاص بحيث لاتؤدي الى مزيد من مشاكل في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي من خلال اتباع سياسة تعمل على تقليص عدد العاطلين كاعتماد معيار اختيار تخصيص الشركة أو المشروع التي ليس فيها فائض من الموظفين مما يقلل من نسبة الفصل كما حدث في المغرب او إشراك المواطنين في بعض الحالات في حصص أو اسهم شراكه في المؤسسات المتخصصة أو تنفيذ خطة وطنية ودولية لتدريب العمال واعطائهم كفاءات تمكنهم من العمل في مشاريع أخرى أو توفير فرص عمل في شركات أخرى مملوكة للدولة كما حصل في الأردن.

١١- مراقبة عملية الخصخصة مع تفضيل التدرج والدراسة التامة والمتأنية والشاملة لكل الأبعادالاقتصادية والاجتماعية لهذا التوجه.

الاستنتاجات:

١ – يعاني الاقتصاد العراقي من سلبيات عدة تتمثل في ضعف القطاع العام وفشله في إدارة البلاد وصعوبة الحصول على فكر اقتصادي واضح وحصول عجز واسع في الميزانية والاعتماد على مورد النفط الخام والتضخم النقدي وانخفاض مستوى التطور التكنولوجيوتخلف البنى التحتية وصعوبة تمكن الدولة على مواجهة التغيرات الدولية.

٢ - يلاحظ على سوق العمل العراقية ارتفاع ظاهرة البطالة بشكل

كبير بسبب زيادة عرض العمل وتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي يستوعب اليد العاملة واختلال في الأنظمة التعليمية التي ترتب عليها صعوبة التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية.

٣- تتركز القوى العاملة العراقية في قطاع الخدمات بنسبة تصل الى ٦٨ ٪ من مجموع القوى العاملة تليها قطاع الصناعة بنسبة ٢٢ ٪ تم قطاع الزراعة بنسبة ١٠ ٪.

٤ - يسيطر القطاع العام على التوظيف في الاقتصاد العراقي اما القطاع الخاص فان مشاركته في امتصاص اليد العاملة قليلة ولا تتعدى ١٠ ٪.

٥- تعد الخصخصة إحدى الوسائل لتخليص الاقتصاد العراقي من المشاكل التي يعانيها مما يؤدي في الامد القصير الى ظهور البطالة ومشاكل في سوق العمل لكن النمو في الامد الطويل يؤدي إلى امتصاص الكثير من ألقوى العاملة كما ان الاستثمار الأجنبي سوف يعتمد على القوى القادمة معه لانه يحتاج الى مستوى من المهارات قد ل اتكون موجودة في العراق.

٦ - تؤدي العولمة الى تشديد قبضة رأس المال على الطبقة العاملة وتحكم الرأسمالية في الطبقة العاملة في كافة مناطق العالم أما في العراق فيكون وجود الشركات العملاقة في القطاع النفطي بكل ما تملكه من

تقنية عالية وايدي عاملة ماهرة منافسا قويا للشركات الوطنية والقوى العاملة الوطنية العاملة فيها.

٧ – سيكون نقل الخبرة والكفاءة محفوفاً بمخاطر وصعوبات في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مما يعزز من أهمية دور القوى البشرية الوطنية.

٨– ان الانتعاش المتوقع في الاقتصاد العراقي سيؤدي بلا شك إلى زيادة استخدام اليد العاملة وبالتالي التقليل من حدة مشكلة البطالة في المجتمع العراقي.

ملخص البحث

يتناول البحث مستقبل القوى العاملة العراقية من خلال معرفة أهم سلبيات الاقتصاد العراقي و السمات الأساسية لسوق العمل ثم يعرض سوق في ضوء التطورات المحلية والدولية، اذ يتطرق البحث إلى واقع الاقتصاد العراقي ويعرض السمات الأساسية لسوق العمل العراقية التي تتخلص بظهور البطالة وتركز القوى العاملة في قطاع الخدمات واعتماد هذه القوى على القطاع العام في التوظيف، ثم يتطرق البحث الى سوق العمل في ضوء إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ويركز على جانبين هما التحول للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في العراق، ثم يعرض البحث سوق العمل في ضوء المتغيرات الدولية ويركز على جابين هما

مستقبل العمل في ظل العولمة ومستقبل العمل في ظل منظمة التجارة العالمية.

ثم يتطرق البحث الى نظرة مستقبلية لسوق العمل في العراق في ضوء المتغيرات وتوقعات الباحث، وختم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

الهامش والمصدر:

١- نوفل قاسم، دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تجربة العراق، مجلة الاقتصادي، بغداد، ١٩٩٩، ص ٥٨

٢- عبد المنعم سيد علي، هيل عجمي، الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق، بحوث اقتصادية عربية،العدد الاول، القاهرة، ١٩٩٢

٣- اسعد حمود، ظاهرة الانخفاض غير الرسمي في سعر صرف الدينار العراقي، الأسباب و المعالجات، الاقتصاد الخليجي، العدد الثامن، جامعة البصرة ١٩٩٥

٤- محمد عبد العاطي، الاقتصاد العراقي وتداعيات الحرب المحتملة من الانترنت.*SSNP.ORQ.www*

٥- احمد مفيد،العراق بحاجة الى ١٤ مليار دولار، اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٤، لبنان، ٢٠٠٠، ص ٦٥

٦- د. آمال شلاش، تطور الدور الاقتصادي للدولة في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الاقتصادي، بغداد، ١٩٩٩، ص١٧

٧ - د. صلاح نعمان العالي، النمو السكاني وسياسة التعلم أثرها على هيكل القوى العاملة في العراق مع اشارة الى فترة الحصار الاقتصادي، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد ٦، بغداد، ٢٠٠٢، ص١١

٨- صبري زاير السعدي، ٧٠ % نسبة البطالة العراقية من الإنترنت *www..islamonline.net*

٩ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ابو ظبي، ٢٠٠٤.

١٠ - د.اكرم عبد العزيز عبد الوهاب، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي، خلال(١٩٩١ – ١٩٩٥) الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤٧٣.

١١ - محمود محمد داغر، الاقتصاد ا لسياسي لمرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي، مجلة ام المعارك، العدد ٥ بغداد، ١٩٩٦، ص ١١٧.

١٢ - د. صلاح نعمان العاني، المصدر السابق، ص ١٢.

١٣ - د. حربي محمد عريقات، البطالة في الأردن واقعها والآفاق المستقبلية

لحلها، افاق اقتصادية، العدد٩١، ابوظبي، ٢٠٠٢، ص ٧٦.
١٤ — د. صلاح نعمان العاني، المصدر السابق، ص١٣.
١٥- إسلام اون لاين، ١٠ ملاين عراقي عاطل تحت الاحتلال، ١٠ / ٦ / ٢٠٠٣ من الانترنيت.*www islamonline.net*
١٦- محمد عبد العاطي، مصدر سابق.
١٧ — د. صلاح نعمان العاني، مصدر سابق، ص ٢١.
١٨-إسماعيل عبيد حمادي،التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث المؤتمر العلمي الثاني، بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٢.
١٩ - سالم علي الجندي، القطاع الخاص في العراق رؤية تنموية، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة ١٩٩٥.
٢٠-محمد القيسي، الخصخصة وحرية الاستثمار الأجنبي في العراق، جريدة الزمان،العدد ١٦٤١،٢١ تشرين الاول، ٢٠٠٣
٢١- جلسة مفتوحة حول الخصخصة في المنطقة العربة، اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٥٩، لبنان٢٠٠٢، ص ٣١.
٢٢- الخصخصة مراحل التحول والاثار المحتملة، اقتصاديات السوق العربية، العدد ١٠
الأردن ١٩٩٧ ص ٥٥.
٢٣- محمد رأفت المغربل، القوى البشرية الوطنية في قطاع الصناعة، الشؤون العامة،العدد ١٩، ابو ظبي، ص ٣٨.
٢٤- المصدر نفسه.
٢٥-يحيى حمود حسن،مستقبل سوق العمل العراقية في ظل الدعوة للخصخصة،العلوم الاقتصادية،تصدر عن كلية إدارة والاقتصاد جامعة البصرة،العدد١٥، ٢٠٠٥،ص٦٧.
٢٦ -الخصخصة نماذج مختارة من بعض الدول العربية، اعداد مكتب القنصل العام، القسم التجاري في الولايات الأمريكية، ترجمة دائرة الاستثمار وزارة الصناعة والمعادن،واشنطن، ٢٠٠٣، ص ٢٠ - ٢٥
٢٧ - الخصخصة مراحل التحول والآثار المحتملة، مصدر سابق، ص ٥٤
٢٨- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً،بيت الحكمة،بغداد ٢٠٠٢،ص١٤ -١٦.
٢٩- هبة نصار، اعادة تقييم الاثار الاقتصادية الناجمة عن انتقال العمال في

بعض الدول العربية، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، ٢٠٠١ ص ٣٨
٣٠- علي عبد القادر علي،الاستثمار الأجنبي المباشر،سلسلة جسر التنمية،العدد٣١،٢٠٠٤،ص٨
٣١- جوزيف طربية،الوطن العربي واحة جذابة للاستثمار، اتحاد المصارف العربية،العدد٢٨٧،٢٠٠٤،ص٩٠
٣٢ – سعد داود، الإصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق، من الانترنت *www SSNP.ORQ*
٣٣ — د. ميسر قاسم محمد، مدخل نظري ومقترح عملي لمعالجة إشكالية البطالة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، بغداد،٢٠٠١، ص ١٥٣.
٣٤ — د. عبد المنعم السيد علي، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢٩٠، لبنان، ٢٠٠٣، ص٤٣
٣٥- د. محمد سعيد نابلسي، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة البرلمان العربي، العدد ٧٧، ٢٠٠٠
٣٦ – د. ميسر قاسم، مصدر سابق، ص ١٥٤
٣٧- رياض نواي، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة (مع تركيز خاص على البطالة)، مراجعة كتاب، النفط والتعاون العربي، العدد ١٠١، الكويت، ٢٠٠٢،ص ٢٠٤.
٣٨- د. ميسر قاسم، مصدر سابق، ص ١٥٥
٣٩- رياض نواي، مصدر سابق، ص ٢٠٥
٤٠- محمد رأفت، مصدر سابق، ص ٤٢
٤١- رياض نواي، مصدر سابق، ص ٢٠٧
٤٢- يحيى حمود حسن، مصدر سابق،ص٦٦.

المصادر

١. المعايير القومية الأكاديمية القياسية قطاع كليات الدراسات الإحصائية،٢٠٠٩، ص١ *www.must.edu/quality/pdf/.standards/st*

٢. د. محمد بن محمد مطهر، التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية، المركز الوطني للمعلومات،اليمن، ٢٠٠٥، ص٥.

٣. حمد علي السليطي. التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية. العدد ٧. دراسة إستراتيجية،٢٠٠٦، ص.

٤. د. محمد بن محمد مطهر، مصدر سابق، ص٣.

٥. د. ايلي عساف، مستلزمات إدارة مؤسسة خاصة للتعليم العالي، *www.higher-edu.gov.lb/arabic/mehe/WS٢* ،

٦. بدر سعيد، أولوية البحث العلمي في الوطن العربي، الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، من الانترنت

ipac.kacst.edu.sa/eDoc/١٤٢٩/١٧١٧٠٩_١.pdf -

٧. عامر حسين. البحث العلمي مدخل الصهاينة للتفوق على العرب من الانترنت. *WWW.ISLAMMEM.CC*

٨. هاشم حسن حسين، مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي، مراكز الأبحاث العربية والقرار السياسي (١٠) مركز الدراسات الإقليمية دراسات إقليمية، من الانترنت
www.regionalstudiescenter.net/site/journals/regional_studies_files/RS.r_٤_١٠_١٣.pdf

٩. محمد الربيعي. الوضع الراهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في

العراق، من الانترنت
WWW.IraqHigherEducation.Org

١٠. د. محمد حسن شعبان. التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها. الإدارة العامة. العدد ١٤. المجلد ٤٦. ٢٠٠٦. ص ٦٦٩.

١١. عامر حسين. مصدر سابق.

١٢. التحولات الراهنة ودور المحتمل في إحداث التغييرات في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، الطبعة الأولى،٢٠٠٧، ص٣٥٩.

١٣. د. تيسير عبد الجبار الآلوسي. الجامعي العربي وبعض ظروفه المحيطة،مصدر سابق.

١٤. د. محمد جواد رضا، الإصلاح الجامعي في الخليج العربي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٤، ص٢٤٩.

١٥. محمد الربيعي. مصدر سابق.

١٦. الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للسنوات ٢٠٠٩– ٢٠١٣، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي
WWW.IraqHigherEducation.Org

١٧- *Murad Ali and Rajesh Kumar Shastri. Implementation of Total Quality Management in Higher Education. Asian Journal of Business Management* ٢(١)*:* ٩-١٦. ٢٠١٠.*p*٩.

١٧. الجودة الشاملة في التعليم العالي،
/www.imamu.edu.sa/events/quality_assurance/Documents/.pdf.ص٤ ،

١٨. فلاح خلف الربيعي، الجودة الشاملة في التعليم الجامعي وإمكانيات تطبيقها في العراق، *www.ahewar.org*

١٩. د.عجلان محمد إطلاق برامج التعليم والتدريب الالكتروني: نموذج مقترح، الإدارة العامة،المجلد ٥٠، العدد٣، تصدر عن معهد الإدارة العامة، السعودية،،٢٠١٠،ص٣٦٨.

٢٠. د.عبد الستار إبراهيم الهيتي، التعليم التقليدي والتعليم الالكتروني، من موقع،*www.elearning.uob.edu.bh/conf*١*/pdf%*٢٥ ، ص٤.

٢١. د.عبد الستار إبراهيم الهيتي، التعليم التقليدي والتعليم الالكتروني، مصدر سابق، ص١٠.

٢٢. د. احمد سعيد، د.محمد عمر، الجامعة المنتجة اللا ربحية:صيغة تمويلية مقترحة، مجلة العلوم الإدارية، تصدر عن كلية العلوم الإدارية جامعة عدن، اليمن، العدد الأول، ٢٠١٠، ص١٩٧– ٢٠٩.

ملحق ١

المراكز البحثية في العراق

ت	الجامعة	المراكز
١	جامعة بغداد	مركز الدراسات الدولية
٢		مركز الدراسات الفلسطينية
٣		مركز بحوث السوق وحماية المستهلك
٤		مركز البحوث النفسية
٥		مركز احياء التراث العلمي والعربي
٦		بحوث متحف التاريخ الطبيعي
٧	الجامعة المستنصرية	مركز دراسات وبحوث الوطن العربي
٨		المركز الوطني لبحوث وعلاج أمراض الدم
٩		المركز الوطني لعلاج السكري
١٠		المركز العراقي لبحوث السرطان والوراثة الطبية

١١	جامعة النهرين	مركز بحوث التقنيات الإحيائية
١٢		مركز الدراسات القانونية والسياسية
١٣	الجامعة التكنولوجية	مركز بحوث البيئة
١٤		مركز بحوث الطاقة والوقود
١٥	جامعة البصرة	مركز علوم البحار
١٦		مركز بحوث البوليمرات
١٧		مركز بحوث النخيل والتمور
١٨		مركز دراسات الخليج العربي
١٩		مركز دراسات البصرة
٢٠		مركز الدراسات الإيرانية
٢١	جامعة الموصل	مركز بحوث البيئة والسيطرة على التلوث
٢٢		مركز التحسس النائي
٢٣		مركز دراسات الموصل
٢٤		مركز الدراسات الاقليمية
٢٥		مركز بحوث السدود والموارد المائية
٢٦	جامعة بـابـل	مركز الدراسات البابلية

٢٧		مركز بحوث البيئة المحلية
٢٨	جامعة الكوفة	مركز دراسات الكوفة
٢٩	جامعة تكريت	مركز صلاح الدين الأيوبي
٣٠	جامعة ديالى	مركز أبحاث ديالى
٣١		مركز ابحاث الرصد الزلزالي
٣٢		مركز أبحاث الطفولة والأمومة
٣٣	الجامعة الإسلامية	مركز بحوث الدراسات الإسلامية
٣٤	جامعة القادسية	وحدة بحوث البيئة
٣٥		وحدة بحوث الأمراض المشتركة
٣٦	جامعة كربلاء	وحدة أبحاث الرزازة
٣٧		وحدة أبحاث القانون والدراسات السياسية

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي،

WWW.IraqHigherEducation.Org

فهرس المحتويات

متطلبات تطوير الصناعة النفطية العراقية

خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات و التحديات

دوافع الخصخصة في العراق وسبل نجاحها

جولات التراخيص وأثرها على الصناعة النفطية العراقية

اثر الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد العراقي

مستقبل القوى العاملة

في ضوء اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والمتغيرات الدولية